(القراءات القرآنية التي انفرد بها الإمام حمزة الزيات في القراءات السبع وتوجيهها وموقف أبي علي الفارسي في كتابة الحجة منها)

الدكتور

رجب محمد محمد حجازي

مدرس اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بدسوق

2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ،و الصلاة والسلام علي نبيه ، الذي بعث رحمة للعالمين .

وبعد

فالقرآن الكريم هو دستور الأمة الخالد ، والمنهاج الذي ارتضاه الخالق لإصلاح الخلق ، وحجة الرسول محمد –ﷺ – وهو عماد اللغة العربية ، تدين اللغة العربية في بقائها وتستمد علومها المختلفة منه .

وتأتي القراءات القرآنية في مقدمة الدراسات المتعلقة بعلوم القرآن ، وقد طلب الرسول الكريم من ربه التيسير علي أمته في قراءة القرآن الكريم ، فاستجاب الله تعالي لرسوله وجعل نزول القرآن من حرف إلي سبعة أحرف كي يسهل علي الأمة قراءته وحفظه .

وأمر الأحرف السبعة تواتر في الأحاديث النبوية[1] ، ورواه عدد كبير من صحابه الرسول – ﷺ - ، والقراءات المتواترة جزء من الأحرف السبعة ، وهذه القراءات نسبت الي القراء السبعة[2] أو إلي القراء العشرة[3]، وهؤلاء الأئمة أجمعت الأمة علي قبول قراءاتهم وتواترت لدي الجميع في كل عصر ، ومع ذلك نري أقوالاً في كتب النحو واللغة والتفسير والمعاني وغيرها قد أساءت إلي بعض القراءات القرآنية أو إلي من نسبت إليهم باللحن أو السهو إلي غير ذلك من الألفاظ ، وهذا أمر غير مقبول لأن هؤلاء القراء أئمة كبار ، وقراءاتهم القرآنية تعد رافدا من روافد الدراسات النحوية والصرفية واللغوية ، والإمام حمزة الزيات هو أحد أركان هذه الثروة النافعة من القراءات ، فهو من القراء السبعة الذي يوثق بقراءته المتواترة وهي مروية عن الرسول الكريم محمد – ص - ومع ذلك لم يسلم من الطعن في قراءاته من النحويين واللغويين وغيرهم ، لذلك تولدت عندي الرغبة في البحث في كتب القراءات والتفسير والمعاني وغيرها فمن القراءات القرآنية التي انفرد بها الإمام حمزة ودراستها وتوجيهها نحوياً أو صرفياً يتفق مع القواعد النحوية الصحيحة ، وحتي لو خالفت القواعد لأن القراءة السبعية سنة متبعة ومتواترة عن الرسول -ﷺ - أفصح العرب لساناً لأن القاعدة النحوية تتبع القراءة وليس العكس فإن العربية أخذت من أفواه العرب فكيف وقد أخذت القراءات من أفصح العرب وهو الرسول – ﷺ – ثم بنيت بعد ذلك موقف أبي علي الفارسي في كتابة الحجة من القراءات التي انفرد بها

---

[1] الحديث رواه البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود وغيرهم .

[2] هم علي الإجمال نافع ، وابن كثير ، وابو عمرو ، وابن وعامر ، وعاصم وحمزة ، والكسائي .

[3] القراء السبعة الذين سيعد ذكرهم ابو جعفر ويعقوب وخلف العاشر انظر قراءات حمزة والانتصار لها 3 ، 4 أ-د/ سامي عبد الفتاح هلال ، وقراءة حمزة بن حبيب الزيات 3 ، 4للدكتور / حمودي زين الدين المشهداني .

حمزة ، سواء بالموافقة عليها وتوجيهها ، أو عدم الموافقة مع التوجيه أيضاً ، أو نقل القراءة بدون توجيه

ثم ختمت برأي في قراءة حمزة حسب توجيه أراء العلماء في ذلك وبحثي هذا بعنوان : (القراءات القرآنية التي أنفرد بها الإمام حمزة بن حبيب الزيات وتوجيهها وموقف أبي علي الفارسي في كتابة الحجة منها) .

وقد قسمت هذا البحث إلي مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة ، وقائمة بالمصادر والمراجع ، ثم فهرس موضوعات البحث .

أما المقدمة فذكرت فيها أهمية البحث في الموضوع وأسباب اختياره وخطة البحث وكانت كالآتي :

المبحث الأول :التعريف بالإمامين حمزة الزيات وأبي علي الفارسي وتشتمل علي أربعة مطالب:- المطلب الأول :- التعريف بالإمام حمزة وتشمل ، اسمه ، نسبه ، مولده ، نشأته ، مكانته ، صفاته ، وفاته .

المطلب الثاني:- شيوخه ، إسناد قراءته ، تلاميذه ، رواته ، صحة قراءة الإمام حمزة.

المطلب الثالث :- أسباب اختلاف القراء للنحويين ، أسباب تلحين النحويين للقراء ، ومنها قراءة حمزة والرد عليهم .

المطلب الرابع:- نبذة مختصرة عن حياة أبي علي الفارسي ـ وقيمة كتابه الحجة .

المبحث الثاني :- القراءات القرآنية التي أنفرد بها حمزة في النحو وتوجيهها وموقف أبي علي الفارسي في كتابة الحجة منها وتشتمل علي اثنتي عشرة قراءة وهي كالآتي :-

1- حذف حركة الإعراب تخفيفاً.
2- إسناد الفعل للفاعل المتكلم المعظم نفسه .
3- بين الرفع علي الخبرية والنصب علي الحال .
4- الرفع عطفاً علي محل اسم إنّ أو النصب بالعطف على اسمها .
5- بين الرفع علي الفاعلية والنصب علي المفعولية .
6- بين بناء الفعل لما لم يسم فاعله أو بدل الاشتمال.
7- زيادة ياء علي ياء الإضافة علي لغة بني يربوع.

8- عطف الاسم علي الاسم رفعاً أو جراً .

9- العطف علي الضمير الخفوض دون إعادة الخافض .

10-جزم الفعل المضارع أو نصبه بعد اللام .

11- الجزم في جواب الطلب .

12- حكم إفادة (أنْ)الشرط واقتران جوابها بالفاء .

المبحث الثالث :- القراءات القرآنية التي انفرد بها حمزة في الصرف وتوجيهها وموقف أبي علي الفارسي في كتابة الحجة منها وتشتمل علي ثلاث قراءات وهي :-

1- أبنية الأفعال (أبنية الماضي مع مضارعها) .

2- من أوزان أسم الجمع (فعل) .

3- الجمع بين الساكنين علي غير حده .

4- وقد اعتمدت في جمع حروف وحركات القراءات التي انفرد بها الإمام حمزة علي مصادر متعددة من كتب القراءات ولا سيما كتب القراءات السبع ، وكتب التفسير ولا سيما التي تعج بالقراءات وتوجيهها النحوي ، وأيضاً كتب المعاني وكتب الأعاريب بالإضافة إلي كتب النحو والصرف وكتب اللغة وكتب التراجم والدواوين الشعرية الي غير ذلك من الكتب ، ثم ختمت البحث بخاتمة بينت فيها أهم نتائج البحث ثم المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات .

وكان منهجي في كتابة البحث كالآتي :-

1- وضعت عنواناً للقراءة يتفق مع المسألة النحوية والصرفية التي انفرد بها الإمام حمزة وتوجيهها .

2- ذكرت النص القرآني بقراءة حفص عن عاصم ، مبيناً اسم السورة ، ورقم الآية في الهامش .

3- ذكرت الحرف أو الحركة التي أنفرد بها الإمام حمزة عن القراء السبعة ، ثم ذكرت القراءة المتواترة موثقاً ذلك من كتب القراءات والتفاسير والمعاني والأعاريب القرآنية وغيرها .

4- ذكرت موضع الخلاف ، وبينت موقف المخالفين والمعترضين علي قراءة الإمام حمزة ، ثم بينت موقف المؤيدين المناصرين لقراءته ،

وردهم للمخالفين والمعترضين علي قراءته وأدلتهم في ذلك من القرآن والسنة والشعر العربي وغير ذلك .

5- بينت موقف أبي علي الفارسي في كتابه الحجة من قراءة الإمام حمزة سواء حكم عليها بالموافقة أو بالمخالفة ، مع توجيهه لها علي كلا الوجهيين .

6- قمت بدراسة القراءة دراسة نحوية أو صرفية دراسة تحليلية اعتماداً علي ما يخدمها من كتب النحو والصرف وغيرها .

7- قمت بتوجيه قراءة الإمام حمزة من كتب القراءات والتفاسير والمعاني ، مع ما يتفق مع القواعد النحوية الصحيحة ، أو اللهجات العربية التي أخذت اللغة العربية من أفواه أصحاب هذه اللهجات .

8- اتبعت ترتيب ابن مالك في الألفية في توجيه القراءات النحوية لسهولة الوصول إليها ، واتبعت ترتيب الشافية في الصر ف لابن الحاجب

– وبعد –

9- فهذا عمل البشر فكلما كمل نقص ، ويقيني بأن مالا يدرك لا يترك كله ، راجياً من المولي سبحانه وتعالي أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون ، وأن يجعله مصداقاً لقوله تعالي (فأما الزيد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض) صدق الله العظيم .

المبحث الأول

ترجمة الإمام حمزة ((وتشتمل علـى أربعة مطالـب))

المبحث الأول : التعريف بالإمامين حمزة الزيات وأبي علي الفارسي ، وتشتمل علي أربعة مطالب .

المطلب الأول :- التعريف بالإمام حمزة ويشمل ، اسمه ، نسبه ، مولده ، نشأته ، مكانته ، وصفاته :-

اسمه ونسبه :- هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل الكوفي الزيات ، ويكني بأبي عمارة ، مولي آل عكرمة ، ابن ربع التيمي ، وهو أحد القراء السبعة(1) ، ويعرف بالزيات لأن كان يجلب الزيت من الكوفة الي حلوان(2) ويجلب من حلوان الجبن والجوز إلي الكوفة(3).

مـــولـده :- ولد الإمام حمزة في الكوفة 80 هـ ، هو وأبو حنيفة في عام واحد(4) ،وأدرك الصحابة بالسن ، فيحتمل أن يكون رأي بعضهم(5) ، فيكون من التابعين .

نشأته :- لم تتحدث المصادر عن نشأة الإمام حمزة ، ولكن من خلال ما كتب في كتب التراجم يبدو أنه نشأ نشأة ريفية في أسرة متوسطة لأن كان يتاجر في الزيت والجبن والجوز وكان يتنقل بين الكوفة والعراق ، والعراق وحلوان ، فالتجارة كانت المصدر الأساسي في كسب العيش ، ولم يكن حريصاً علي الدنيا لأنه مات وعليه ألف درهم(6) .

مكانته وصفاته :_ كان الإمام حمزة ممن تجرد للقراءة ونصب نفسه لها فصارت إليه الإمامة في الكوفة بعد عاصم ، وكان حجة ثقة قيما بكتاب الله ، بصيراً بالفرائض ،عارفاً بالعربية ، حافظاً للحديث عابداً(7)

قال عنه شيخه الأعمش : هذا حبر القرآن(8) وقال عنه محمد بن الفضيل : ما أحسب أن الله تعالي يدفع البلاء عن أهل الكوفة إلا بحمزة (9) وقال عنه عبد الله العجلي : قال الإمام أبو حنيفة

---

(1) انظر معرفة القراء الكبار للذهبي 11/1 ، وغاية النهاية 263/1 ، والنشر 165/1 ، والجرح والتعديل 209/3 ، والطبقات الكبري لابن سعد 359/3 ،والمعارف لابن قتيبة 529، وقراءات الإمام حمزة 29 ، وقراءة حمزة 7،8 ، وتاريخ القراء العشرة 44 ، للشيخ عبد الفتاح القاضي .

(2) انظر غاية النهاية 263/1 ، وقراءات الإمام حمزة 10 ، وقراءة حمزة 8 .

(3) انظر غاية النهاية 263/1 .

(4) انظر معجم الأدباء 289/10 ، وميزان الاعتدال 605/1 وغاية النهاية 263/1 ، وقراءة حمزة 9 ، والإمام أبو حنيفة 79، وقراءات حمزة 13

(5) انظر غاية النهاية 261/1 ، وقراءات الإمام حمزة 13 .

(6) أنظر قراءات الإمام حمزة 14 .

(7) أنظر معرفة القراء الكبار 113/1 ، 114 ، وقراءات الإمام حمزة 469.

(8) انظر ما أنفرد به كل من القراء السبعة 77 .

(9) انظر المعارف لابن قتيبة 529 ، وغاية النهاية 263/1 .

لحمزة : شيئان غلبتنا عليهما لسنا ننازعك فيهما القرآن والفرائض فأعظم بها من شهاده جاءت من أحد الأئمة الأربعة التي أجمعت الأمة علي عدا التهم.[1]

وأكد الإمام سفيان الثوري ذلك بقوله : غلب حمزة الناس بالقرآن والفرائض ، وقال أيضاً عنه ما قرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلا بأثر.[2] وهذا القول يدل علي أن الإمام حمزة كان متبعاً في قراءاته لما روي عن شيوخه ، فليس فيها مجال للاجتهاد بل متبعاً لآثار من أدركه من أئمة القراءة .

وقال عنه محقق هذا الفن الإمام ابن الجوزي في غايته[3] بعد أن عرفه بأنه الحبر، قال : وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش ، وكان إماماً حجة ثبتاً فيما بكتاب الله بصيراً بالفرائض عارفاً بالعربية حافظاً للحديث عابداً خاشعاً زاهداً ورعاً قاتناً لله عديم النظير ، والذي ينظر إلي هذه الشهادة يجد أن الإمام ابن الجوزي أثني عليه بمعرفة العربية وحفظ الحديث ، وهذان الأمران يؤكدان أهليته لعلوم العربية وفي هذا رد علي الذين يطعنون في بعض قراءاته من ناحية العربية وغيرها .

وفاة الإمام حمزة الكوفي :- مات الإمام حمزة بحلوان 156 هـ ، وهذا ما أكدته المصادر التاريخية[4].

المطلب الثاني : شيوخه ، إسناد قراءاته ، تلاميذه ورواية صحة قراءة الإمام حمزة

شيوخ الإمام حمزة في القراءة :-

تتلمذ الإمام حمزة علي عدد من العلماء منهم من أخذ عنه القراءة ، ومنهم أخذ عنه الحديث ، ونذكر بعض شيوخه[5] في القراء ة فمنهم :-

1- سليمان الأعمش .
2- حمدان بن أعين .
3- أبو إسحاق السبيعي .
4- محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلي .
5- طلحة بن مصرف .
6- مغيرة بن مقسم .
7- منصور بن المعتمد أبو عتاب السلمي الموفي .
8- ليث بن أبي سليم .
9- جعفر بن محمد بن الصادق

وهناك أساتذة أخذ عنهم الإمام حمزة ، ولكن نكتفي بهؤلاء لأنهم أعلام القراءة في زمنه ، ومن خلال الاطلاع علي شيوخه وعلي أتصال سندهم في القراءة بالطبقة الأولي من الصحابة ،

---

[1] انظر قراءات الإمام حمزة 47 .
[2] انظر معرفة القراء للذهبي 113/1 ، 114 .
[3] انظر غاية النهاية 263/1 .
[4] انظر الطبقات الكبرى 359/6 ، وشذرات الذهب 261/1 ،وغاية النهاية 263/1 .
[5] انظر غاية الاختصار 56/1 ، ومعرفة القراء الكبار 112/1

فقراءة حمزة بهذا لم تخرج عما تلقاه الصحابة من الرسول – ص - آثاره :- ألف الإمام حمزة عدداً من الكتب في القراءات ولم يصل إلينا شيء من مؤلفاته[1].

إسناد قراءة حمزة :- قراءة حمزة من القراءات السبع المتواترة التي يتصل سندها إلي النبي – ﷺ - فقد أخذ القراء عرضاً[2] عن سلمان الأعمش ، وحمران بن أعين ، وأبي إسحاق السبيعي ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي ، وجعفر بن محمد الصادق ، طلحة بن مصرف ، والمغيرة بن مقسم ، وليث بن ابي سليم ، وقيل : بل قرأ الحروف[3] علي الاعمش ، - أي مواضع الخلاف فقط وليس الختمة بأكملها – ولم يقرأ عليه جميع القرآن .

وقد استفتح حمزة القرآن من حمران بن أعين وعرض علي الأعمش وأبي إسحاق ابن أبي ليلي ، وكان الأعمش يجّود حرف ابن مسعود ، وكان ابن ابي ليلي يجّود حرف علي ، وكان أبو إسحاق يقرأ من هذا الحرف ومن هذا الحرف ، وكان حمران يقرأ قراءة ابن مسعود ولا يخالف مصحف عثمان وهذا كان اختيار حمزة[4]، والناظر في هذا النص يدرك تعدد الحروف التي قرأ عليها الإمام حمزة ، فهناك حرف ابن مسعود ، وحرف علي ، ولا بد أن كل حرف يخالف الآخر ، وهذا يدل علي تعدد الأحرف في العصر الأول[5]

وكل حرف منها مأخوذ عن رسول الله - ﷺ – فقراءة حمزة ودرجة الإتقان لها من خلال الاطلاع علي شيوخه وعلي اتصال سندهم في القراءة بالطبقة الأولي من الصحابة الذين اشتهروا بالقراءة وقراءة حمزة بهذا لم تخرج عما تلقاه الصحابة من الرسول - ﷺ - .

تلاميذه وأشهر رواته :- اشتهر حمزة بالقراءة زمناً طويلاً وتصدر للقراء والإقراء بالكوفة بعد عاصم والأعمش وقرأ عليه رحمه الله خلق كثير لأن ظل يقرئ أكثر من نصف قرن من الزمان

---

(1) مؤلفات الإمام حمزة التي لم تصل إلينا منها 1- كتاب قراءة حمزة 2- كتاب الفرائض 3= كتاب العدد في عدد آي القرآن الكريم 4- كتاب مقطوع القرآن وموصولة وهناك بعض الكتب الأخرى منها المطبوع ومنها غير المطبوع انظر الفهرست 32 ، 40،32 ، وفهرست المخطوطات – دار الكتب الظاهرية 20 105،68،45،30،26،22 وقراءة حمزة 18،17 .

(2) العرْض : بالسكون إظهار الشيء بحيث يري التوفيق علي حاله ا هـ ، انظر قراءة حمزة 15

(3) الأحرف مفردها وحرف وهو من الألفاظ المشتركة التي يراد منها معان كثيرة والمراد هنا القراءة والاختيار ا هـ - انظر القراءات القرآنية في بلاد الشام 28 .

(4) انظر غاية النهاية 261،262/1 ، وقراءات حمزة 16 .

(5) قراءات حمزة 16 .

، وأشهرهم الإمام الكسائي[6]، وسليم ابن عيسي الحنفي[7]، واليزيدي[8]، وإسحاق الأزرق[9]، وعبد الرحمن بن سكين[10] وعائذ بن ابي عائذ[11] ، وخالد بن يزيد الكحال[12].

وروي عن الإمام حمزة خلق كثير وأشهر من حمل قراءاته ، خلف بن هشام البزار وكنيته (أبو محمد) وخلاد بن خالد الشيباني الكوفي البصري وكنيته (أبو عيسي) لقبه (الشيباني) وقد أخذ القراءة كل من خلف وخلاد عن حمزة بواسطة ، سليم بن عيسي[1].

قراءة الإمام حمزة :- قراءة الإمام حمزة من القراءات الصحيحة المتواترة التي أجمع علماء الأمة عليها لموافقتها شروط القراءة الصحيحة وهي صحة السند ، وموافقتها للعربية ومطابقة الرسم ، فالقراءة المتواترة هي : (كل قراءة وافقت العربية مطلقاً ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً وقد تواتر نقلها)[2]، وكان مصحف الإمام حمزة علي نهج مصحف ابن الزبير[3]، وكان حمزة إماماً من أئمة المسلمين وسيد القراء والزهاد[4] وأحكم القراءة وله خمس عشرة سنة[5]، وقراءته موثقة من العلماء والأئمة ، وعلي الرغم من مكانة الإمام حمزة الإقرائية وثناء العلماء عليه فإن قوماً عابوا علي قراءته ، فذكر أبو بكر بن عياش أن (قراءة حمزة بدعة)[6]، وكذلك أبو الطيب اللغوي يطعن في قراءة حمزة ويقول : (وكان يلحن في القرآن ولا يعقله يقول : (وما أنتم بمصرخيّ)[7] بكسر الياء المشددة ، وليس ذلك من كلام العرب ونحو هذا من القراءة)[8].

وعلي الرغم من هذه الأقوال وغيرها التي طعنت علي قراءة حمزة فإنها لا تقلل من قيمتها ، لأنها قراءة متواترة وصحيحة ويصل سندها إلي الرسول محمد - ﷺ – وهي مأخوذة عن أئمة القرآن ، وكان متبعاً آثر من أدرك أئمة القراء[9] كما قال : (ما قرأت حرفاً قط إلا بأثر)[10].

---

[6] انظر غاية النهاية 535/1 ، 536 ، ومعرفة القراء الكبار 120/1 .
[7] انظر غاية النهاية 275/2 ، ومعرفة القراء الكبار 138/1 ، وقراءات الإمام حمزة 33.
[8] انظر غاية النهاية 275/2 ، ومعرفة القراء الكبار 151/1 ، وقراءات الإمام حمزة 34 .
[9] انظر غاية النهاية 158/1 .
[10] انظر غاية النهاية 369/1 ، وقراءة الإمام حمزة 35 .
[11] انظر غاية النهاية 1 / 352 ، وقراءات حمزة 35 .
[12] انظر غاية النهاية 1 / 369 .
[1] انظر النفحات الإلهية 27 ، وقراءات الإمام حمزة 37 .
[2] انظر السبعة 76 ، ومعرفة القراء الكبار 1/ 112 ، وميزان الاعتدال 1 / 605 ، وغاية النهاية 1 /261.
[3] انظر معرفة القراء الكبار 114/1 .
[4] انظر جمال القراء 2 / 472 .
[5] انظر المرج السابق نفسه ، ومعرفة القراء الكبار 113/1 .
[6] انظر جمال القراء 472/2 .
[7] سورة ابراهيم آية 22 .
[8] مراتب النحويين 53 .
[9] انظر السبعة 76 ، وجمال القراء 2/ 471 .
[10] انظر السبعة 76 ، والنشر 1/ 166 .

المطلب الثالث : أسباب اختلاف القراء والنحويين ، وأسباب تلحين النحويين للقراء ، ومنها قراءة حمزة و الرد عليهم .

أسباب اختلاف القراء للنحويين :- يرجع اختلاف كل من الفريقين إلي طريقة ، التلقي والتحصيل في المنهج .

أولاً :- منهج القراء قائم علي التلقي والعرض (وهو متواتر) .

فهو يختلف عن منهج النحويين بكثير ، لأن القراء سلكوا في منهجهم التلقي والعرض وهو أن يسمع القارئ القراءة من شيخه أولاً ويسمي ذلك بالتلقي ، ثم يقوم بعد ذلك بعرض ما سمعه من قراءة عليه ويشافهه بأن يقرأها عليه حتي يصوبه فيها ويقوم لسانه عليها ويسمي ذلك بالعرض وهذا أعلي درجات التوثيق في التثبيت ، كما أن القراء ولدوا قبل فساد اللغة العربية وقبل ظهور اللحن وفشوه ، وأيضاً ولدوا في عصر الاحتجاج (1) .

إن القراء كانوا يعملون جهدهم ليل ونهار في قراءة القرآن وصحته حتي ورد أنهم كانوا يختمون القرآن كل يوم ختمة .

إن من القراء العشرة من بلغ الذروة في العربية ،وكان فيها إماماً يُرحل إليه ويؤخذ عنه وله مذهب خاص في النحو واشتهر به ومع ذلك كان في القراءة لا يتعدى ما نقله عنه أئمته وتلقاه عن شيوخه ولو خالف مذهبه في العربية فمن هؤلاء الإمام أبو عمرو البصري والكسائي الكوفي ، فكان أبو عمرو يخالف مذهبه في النحو إتباعاً للأثر.(2)

ثانياً : منهج النحاة أحادي :- منهج النحاة علي عكس منهج القراء لأنه قائم علي استنباط القواعد من اللغة العربية من بعض القبائل دون استقراء كامل ، لأن الاستقراء يستوجب الإحصاء الكامل لكل وجوه العربية وهذا صعب المنال لعدم توفر إمكاناته ، ولأنهم اختاروا خمس قبائل واستنبطوا قواعدهم منها وتركوا ما عدا ذلك من القبائل فبأي مقياس أخذوا و بأي مقياس تركوا؟!.

والقبائل التي بني النحويون قواعدهم عليها هي : قيس وتميم وأسد وهذيل وبعص كنانة وبعص طيِّيء ، وهذا استقراء بالطبع ناقص لأن لغة العرب لا يحيط بها إلا نبيّ كما قال الإمام الشافعي رحمه الله .(3)

كما أن النحويين كانوا يسيرون في الصحراء ينتظرون أعرابياً قادماً يسألونه عن بيت من الشعر لقيط أو مجهول النسب ليتشهدوا به علي صحة ما قعّدوه ، كما حدث من سيبويه عندما قابل أعرابياً سأله هل عملت صيغة (فَعِل) التي هي للمبالغة في المفعول قال له نعم ثم أنشد بيتاً من تلقاء نفسه فقال :

حَذِرُ أموراً لا تضير ، وآمـن ∴ ما ليس منجيه من الأقدار.(4)

---

(1) انظر قراءات الإمام حمزة 77 .

(2) أنظر غاية النهاية 1/ 290 ، وقراءات الإمام حمزة 77 ، 78 .

(3) انظر قراءات الإمام حمزة 78 .

(4) البيت من بحر الكامل ، قائله أبو يحي اللاحقي ، وزعم بعضهم أنه مصنوع ، وقال : يروي عن اللاحقي أنه قال : (سألني سيبويه عن شاهد في تعدي (فَعِل) فعملت له هذا البيت ، ونسبته إلي العرب ، وأثبته سيبويه في كتابه ، والشاهد فيه حيث عمل (حاذر) وفي حذر ضمير مستتر فاعل (أموراً) مفعول به منصوب بالفتحة (لحاذر) فقد عملت صيغة المبالغة علي وزنه (فَعِل) عمل الفعل انظر الكتاب 113/1 ، وشرح ابن عقيل 114/3 وشرح الأشموني 3/ 298 .

سمعه سيبويه فكتبه وجعله شاهد يحتكم إليه ويحتج به ، فمن خلال عرض منهج القراء والنحويين يتضح أن منهج القراء قائم علي النقل المتواتر سماعا بخلاف النحويين الذي يقوم منهجهم علي النقل الأحادي ، وعند الاحتكام إلي العقل يكون الاستدلال بالمتواترة أقوي من الأحادي .
لهذا كان الأولي للنحوين أن يحتجوا للنحو وقواعده وشواهده بالقراءات - خصوصاً المتواترة - لما توافر لها من الضبط والدقة والتحري بشكل لم يتوافر لأوثق شواهد النحو ، أم أن يحتجوا للقراءات المتواترة بالنحو وشواهده ، ويرفضها إذا خالفت قياساً معروفاً لديهم فهذا عكس للوضع الصحيح لأن القراءة المتواترة يستشهد بها لا عليها لأنها سنة متبعة .

أسباب تلحين النحويين للقراءات المتواترة ومنها قراءة حمزة والرد عليهم (1) :-

القراءات المتواترة الثابتة عند أهل الصنعة كلها حق وصواب ، نازلة من عند الله ، وأجمعت كلمة المسلمين علي الأخذ بها منذ عهد النبي - ص – ولا مجال لرأي أو اجتهاد فيها ، ومع هذا وقف بعض العلماء من القراءات الصحيحة موقفاً معارضاً لبعضها وذلك انتصاراً للغة والقواعد النحوية حين لا تذعن القراءة لها ، فحكّموا قواعد النحو في القراءات مع أن القرآن المعجز حجة علي اللغويين والنحويين وليس العكس ، فلا يجوز إخضاعه لقواعدهم النحوية الأحادية التي وضعت في رحاب القرآن ولخدمته ، ويرجع سبب تلحين النحويين للقراءات ومنها قراءة حمزة لأسباب منها :-

1- زعمهم أنهم أدري بضبط القراءة من القراء وأن لديهم الدراية الكافية لأنهم يعرفون قواعد النحو .
2- الخطأ كما وضحنا في تقعيدهم القواعد وذلك بجمع قواعدهم من قبائل محدودة وترك أكبر نسبة دون الرجوع اليها وهذا استقراء ناقص .
3- خفاء وجه القراءة علي النحويين أو عدم استطاعتهم توجيهها فيسارعون إلي تخطئتها كما في قراءة حمزة (إلا أن يُخافا) بالبناء للمفعول (والأرحام) بالجر عطفاً علي الضمير المجرور دون إعادة الجار .
4- جهل النحوي باللغة أو اللهجة التي جاءت عليها القراءة فمنها لغة بني يربوع في قراءة حمزة (بمصرخيّ) بكسر الياء كما قال قطرب ولحنها الفراء وغيره. (2)

هذا وغيره كثير ، وقد تعقب العلماء في الرد علي النحويين في مزاعمهم في تلحين القراءات المتواترة التي لامجال لسردها وسوف نذكرها في ثنايا البحث ، فكل القراءات المنسوبة للإمام حمزة وغيره من القراءات المتواترة كلها قراءات صحيحة أجمع الأئمة المقتدي بهم من السلف علي قبولها ، فالقراءة متي اكتملت أركانها ، فهي سنة متبعة ، لامجال فيها لرأي ، أو قياس ، أو

(1) انظر دراسات في اسلوب القرآن الكريم القسم الأول 22/1 ، وقراءات الإمام حمزة 80 .
(2) انظر المرجع السابق 80 ، 81 .

فشو لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير اليها (3)، بل أقول لبعض النحويين إن تضعيفكم لهذه القراءة الصحيحة فيه إهدار لقدر كبير من الشواهد العربية فضلاً عن القراءات المتواترة الموثوق بها ، فكل القراءات التي نسب إليها الضعف من قراءات الإمام حمزة ذكرتها كتب القراءات الأصلية بدءاً من كتاب التذكرة لابن غلبون والتيسير للداني وغاية الاختصار وعلل القراءات للأزهري ، وجامع البيان والمبسوط ، والإقناع والاختيار ، وغير ذلك كثير من كتب القراءات المعترف بها عند أهل هذا الفن.[4].

وقد فطن المتأخرون من النحويين لقضية الاحتجاج بالقراءات القرآنية ، فقرروا الاحتجاج في العربية بكل ما ورد أنه قرئ به ، سواء أكان متواتراً ، أم أحاداً ، أم شاذاً[1].

فلم تكن نظرتهم ضيقة كما فعل المتقدمون ، وقد تصدي للدفاع عن القراءات المتواترة ورد الطعن عنها ، بل اختارها واستشهد بها علي القاعدة التي وردت فيها ، جمع كبير من النحويين المتأخرين منهم : ابن يعيش[2]، وابن مالك[3]، وأبو حيان[4]، والمرادي[5]، وابن هشام[6]، وابن عقيل[7]، والشيخ خالد الأزهري[8]، والسيوطي[9]، وغيرهم مما سيذكر في ثنايا البحث ممن تصدوا للدفاع عن القراءات المتواترة بصفة عامة وقراءة حمزة بصفة خاصة .

المطلب الرابع : نبذة مختصرة عن حياة أبي علي الفارسي ومكانته العلمية ، وقيمة كتابه الحجة:- وهو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان بن أبان ، الفارسي النحوي ، ولد بمدينة فَسَا من أرض فارس ، ونشأ في أواخر القرن الثالث الهجري ، وأخذ النحو عن جماعة من أعيان أهل هذا الشأن كالزجاج ، وابن السراج ، وأبي بكر مَبْرَمَانَ ، وأبي بكر الخياط ، وطوّف كثيراً في بلاد الشام ، ومضي إلي طرابلس ، فأقام بُحلب مرة ، وخدم سيف الدولة بن حمدان ثم رجع إلي بغداد ، فأقام بها إلي أن مات[10].

وتميز الفارسي ببراعة في التأليف والتصيف ، وغزارة في العلم الثقافة ، وخبرة واسعة في علم النحو وفروعه ، وقد فضله تلاميذه عن المبرد حتي قيل عنه (هو فوق المبرد وأعلم منه)[11]

---

(3) انظر النشر نقلاً عن جامع البيان للداني 10/1 ، 11 ، ودفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة 32/1

(4) انظر قراءة حمزة 88 .

(1) انظر الاقتراح في علوم أصول النحو للسيوطي 96 ، أ د / تح حمدي عبد الفتاح ، والخزانة 9/1 تح أ/ عبد السلام هارون .

(2) انظر شرح المفصل لابن يعيش 23/3

(3) أنظر شرح التسهيل 3/ 276 ، 277 ، 4/ 58 ، 59 ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك 2/ 981 ، 3/ 1243 ، 1249 – 1255 ، 1567 .

(4) انظر البحر المحيط 2/ 387 ، 388 ، 3/ 499 ، 4/ 657 ، 658 ، 6/ 456 ، وارتشاف الضرب 2/ 535

(5) شرح الألفية للمرادي 285/2 – 288 – 232/3 ، 233 .

(6) انظر أوضح المسالك 285/3 – 288 .

(7) انظر المساعد 372/2 ، 373 .

(8) انظر التصريح 3/ 223 ، 224 ، 615 ، 616

(9) انظر الاشياه والنظائر للسيوطي 92/2 ، 326 ، 4/ 205 .

(10) انظر معجم الادباء 2/ 414 ومقدمة كتاب الحجة لابي علي 1/ 841 .

(11) انظر معجك الأدباء 414/2 ، ومقدمة الحجة 88/1 .

وبالإضافة إلي ما حظي به من شهادة معاصريه أمثال أبي الطيب العبدي ، الذي قال : (ما كان بين سيبويه وأبي علي أفضل منه)[12] كما وصفه محمد بن الحسن الخاتمى بأنه فارس العربية ، وحائز قصب السبق فيها منذ أربعين سنة .[13]

وتوفي - رحمه الله – ببغداد 3771هـ[1] تاركاً مكتبة ضخمة من تصانيفه[2] .

ويعد كتاب الحجة لأبي علي أحد أبرز الكتب المهمة في مجال القراءات القرآنية ، ويدل علي سعة علم صاحبه ، علي الرغم من كثرة المصادر التي استفي منها مادته العلمية ، فإننا نستطيع أن نؤكد أن شخصيته كان حاضرة ، وقد يكتنف الكتاب بعض عبارات الغموض ، ولكنه غموض لا يعيب الكتاب أو صاحبه لأنه غموض ناشئ عن دقة فكره وسعه اطلاعه ، وكان منهجه في توجيه القراءات في الحجة كما يلي :

1- يذكر الآية المختلف في قراءتها
2- يعرض خلاف القراء في تلك الآية
3- الاحتجاج والتوجيه لم أورد في الآية من القراءات
4- قد يعرض في احتجاجه لهذه القراءات لبعض الأمور كتفسير الآية ، أو تصريف الألفاظ القرآنية التي تحتاج إلي تصريف إلي غير ذلك من الأشياء التي ذكرها وقد استقي الفارسي كتابه من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر العربي الجاهلي والإسلامي ، ولهجات القبائل ، وأقوال علماء اللغة والنحو ، وبعد ، فإن كتاب الحجة لأبي علي يعد مصدراً عظيم المنفعة ، جليل الشأن بين المصادر التي صنفت في العلوم العربية والإسلامية بصفة عامة ، وعلم القراءات القرآنية بصفة خاصة .

---

[12] انظر نزهة الألبا 232 .

[13] انظر معجم الأدباء 5/ 315

[1] انظر مقدمة الحجة 90/1

[2] من مؤلفاته الحجة ، والتذكرة ، وأبيات الإعراب ، والإيضاح الشعري ، والإيضاح النحوي ، ومختصر عوامل الإعراب ، والمسائل الحلبية ، والمسائل البغدادية ، والمسائل الشيرازية ، والمسائل القصرية ، والإغفال وهو مسائل أصلحها علي الزجاج والمقصور والمدود ، ونقض لها ذور ، والترجمة ، والمسائل المنثورة ، والمسائل الدمشقية ، وأبيات المعاني والمسائل البصرية ، والمسائل العسكرية ، والمسائل المصلحة من كتاب ابن السراج ، والمسائل المشكلة ، والمسائل الكرمائية ، هذا وغيره كثير لا يتسع المقام لذكره انظر مقدمة الحجة 90/1، 91 .

المبحث الثاني : القراءات القرآنية التي انفرد بها حمزة في النحو وتوجيهها وموقف أبي علي الفارسي في كتابة الحجة منها وتشتمل علي اثنتي عشرة قراءة وهي :-

القراءة الاولي : حذف حركه الإعراب تخفيفا

قال تعالى: (اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ ۚ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ۚ)[1]

قرأ حمزة وحده : (وَمَكْرَ السَّيِّئُ ولاً) بسكون الهمزة وصلا (ولا يحيقُ الَمكْرُ السَّيِّئُ إلا) مرفوعة الهمزة فى الثانية .

وقرأ الباقون : بالكسر فى الهمزة الأولى وبالضم فى الثانية[2]

وقد وجه أبو على الفارسى قراءة حمزة أكثر من وجه يوافق العربية ولم يعترض عليها حيث قال: (فأما قراءة حمزة : (ومَكْرَ السيئْ) وإسكانه الهمزة فى الإدراج ، فإن ذلك يكون على إجرائها فى الوصل مُجراها فى الوقف[3]

واستشهد بأكثر من شاهد لذلك من الشعر ثم قال :

(وهو فى الشعر كثير ، ومما يقوى ذلك : أن قوماً قالوا فى الوقف : أفْعَىْ وأفْعَوْ ، فأبدلوا من الألف الواو والياء ، ثم أجروها فى الوصل مجراها فى الوقف)

فقالوا : هذا أفْعَوْ يا هذا ، فكذلك عَمِل حمزة بالهمزة فى هذا الموضوع ، لأنها كالألف فى أنها حرف علة ، كما أن الألف كذلك .

ويقوى مقاربتها الألف أن قوماً يبدلون منها الهمزة فى الوقف فيقولون : رأيت رَجُلاْ ورأيت حُبْلأ

---

[1] سورة فاطر من الآية 43

[2] انظر إتحاف فضلاء البشر 464 ، والسبعة لابن مجاهد 535 ، 536 ، وإملاء ما من به الرحمن للعكبرى 201/2 ، والبحر المحيط 41/9 ، 42 ومعانى القراءات 397 ، 398 ، والحجة لأبى الفارسي202/4 – 205 ، وحجة أبى زرعة 594 ، والكشف لمكى 212/2 ،213 ، والدر المصون 241/9 ، والنشر لابن الجزري 352/2 ، وغيب النفع للصفاقسى 33، وإبراز المعانى 656 ، 657 والوافى 245 ، ومعانى القرآن للفراء 371/2 ،وطلائع البشر 224 ، وقراءات الإمام حمزة والانتصار لها 63 ، ودفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة ضد المعترضين من النحاة 105/25

[3] الحجة لابى الفارسي 202/2 ،203

ويحتمل وجها أخر : وهو أن تجعل (بِئْ وَلاَ) من قوله (ومكر السَّيِّئْ وَلا) بمنزله

(إبْل) ثم أسكن الحرف الثانى كما أسكن من (إبْل) لتوالى الكسرتين إحداهما ياء قبلها ياء ، فخفف بالإسكان لاجتماع الياءات والكسرات ، كما خففت العرب نحو ذلك بالحذف من نحو أسيديَّ ، وبالقلب فى نحو : رحوىَّ ، ونُزِّل حركة الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب .

كما فعلوا فى قولهم : من السريع : فاليوم أشربْ غير مُسْتَحْقِب : ..... [1]

ومن السريع أيضاً :..... وَقدْ بَدَاً هَنْكِ مِنَ المِئْزرَ [2]

ومن البسيط :..... ولا يَعْرِفْكُمُ العَرَبُ[3]

وكما أن حركة غير الإعراب نزلت منزلة حركة الإعراب فى نحو : رُدَّ ، وفِرَّ ، وعضّ ، فأدعم كما أدعم (يَعَضُّ) و (يفرّ) لما تعاقب حركات غير الإعراب على لامها ، وهى حركة التقاء الساكنين ، وحركة الهمزة المخففة ، وحركة النونين ، فنزلت هذه الحركات منزلة حركة الإعراب حتى أدغم فيما يتعاقب عليها فيها ، كما أدغم المعرب .

وكذلك نزلت حركة الإعراب منزلة غير حركة الإعراب ، فى أن استجيز فيها من التخفيف ما استجيز فى غيرها ، وليس يختل بذلك دلالة الإعراب لأن الحكم بمواضعها معلوم كما كان معلوما فى المعتل ، والإسكان للوقف فإذا ساغ ما ذكرنا فى هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائل أن يقول : إنه لحن ألا تري أن العرب قد استعملت ما في قياس ذلك ؟! فلو جاز لقائل أن يقول إنه لحن ، للزمه أن يقول : إن قول من قال : أفْعَوْ – فى الوصل – لحن، فإن كان ما قرأ به. على قياس ما استعملوه فى كلامهم المنثور لم يكن لحنا ، ولم يكن لقادح

---

[1] صدر بيت من السريع ، وهو لامرئ القيس فى ديوان 122 وعجزه :إثماً من الله ولا واغِل ، وورد فى الكتاب 204/4 ، والخصائص 75/1 ، 389 ، 342/2 والمحتسب 110/1 وشرح المفصل لابن يعيش 48/1 ، وشرح التصريح 288/1 ، ومعجم الشواهد العربية 322 ، والشاهد فيه تسكين الباء من أشربْ فى حالة الرفع وسكن للضرورة تشبيها للوصل بالوقف .

[2] عجز بيت من السريع للأقيشر الأسدي وتمامه : رُحْتِ وفى رجليك ما فيها : وقد بدا هَنْكِ من المِئْزَر . فسكن حركة الإعراب فى (هَنْكِ) وقد ورد فى الكتاب 203/4 ، والخصائص 75/1 ، 242/2 ،والمحتسب 110/1 وشرح المفصل 48/1 ، ومعجم الشواهد العربيه 191 ، ودفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 38/1 .

[3] عجز بيت من البسيط الجرير فى ديوانه 45 وصدره : سيروا بنى العم فا لأهواز منزلكم : ونهر تيري .ورد فى الخصائص 75/1 ، 342/2 ، المحتسب 10/1 ، ومعجم الشواهد العربية 45 والشاهد فيه تسكين حركة الإعراب فى (تعرفْكم) .

بذلك قدح ، وهذه القراءة وإن كان لها مخلص من الطعن ، فالوجه قراءة الحرف على ما عليه الجمهور فى الدرج ، ويقال : (سَيِّئُ) مثل (سَيِّد) ويخفف كما يخفف

فمن خلال نص الفارسي نرى أنه يؤيد القراءة ، وذكر لها أكثر من وجه فى العربية ،بإجرائها فى الوصل مجرى الوقف ، أو تسكين الحرف كما فى (إِبْل) لتوالى الكسرتين ،إلى غير ذلك من وجوه التخفيف[4] .

وقد اعترض على قراءة حمزة بعض النحاة ، ونسبوها إلى اللحن ذكر ذلك السمين الحلبى، فقال : (وقد تجرأت النحاة وغيرهم على هذه القراءة ونسبوها لِلَّحن ، ونزهوا الأعمش عن أن يكون قرأ بها[5][4] ، وقالوا : وإنما وقف مسكنا ، فظن أنه واصل فغلط عليه) [6]5

ولم يحدد السمين النحاة الذين لحنوا قراءة حمزة [1]6 وممن لحنها المبرد ، والزجاج، وأبو منصور الأزهري ، والنحاس ، ومكى بن أبى طالب ، والزمخشري ، فنسب إلى المبرد أنه قال:

(إن هذا لا يجوز فى كلام ولا شعر ،لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها ، لأنها دخلت للفروق بين المعاني[2]7 وقال الزجاج : (وقرأ حمزة : (ولا يحيق المَكْرُ السَّيِّئْ[3]) على الوقف وهذا عند النحويين الحذاق لحن ، ولا يجوز وإنما يجوز مثله في الشعر للاضطرار ..[4] وشرع في ذكر بعض الشواهد وتأولها ، وضعف قراءة أبي عمرو بن العلاء : (بارئُكم

---

[4] الحجة لأبى الفارسي 202/4 – 205 بتصرف

[5] نُسب إلى الأعمش – وهو من الشواذ – أنه قرأ بها ايضاً ، انظر البحر المحيط 41/9 ، والدور المصون 241/9 ، والنشر 352/2 والإتخاف 464 وفتح القدير 4 /500 ، وقراءة الاعمش 31،30 ، ودفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 105/2

[6] الدر المصون 241/9

[1] انظر دفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 105/2

[2] لم أجد هذا القول فى المقتضب ، أو (الكامل) وقد نسبه إليه النحاس فى إعراب القرآن 256/3 ، وأبو شامة فى إبراز المعانى 656 ، والقرطبى فى تفسيره 14 /358 ، وأبو حيان فى البحر 41/9 ،و ا – د محمد عضيمه في دراسات لأسلوب القرآن ق1 ط1 صـ55 وقد نسب إلى المبرد ايضاً تضيعفه قراءة أبى عمرو بن العلاء : (بارِئُكُمْ) السكون ورد عليه ، انظر دفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 37/1-41

[3] من الآية رقم 54 من سورة البقرة انظر التعليق عليها فى دفاع السمين الحلبى 37/1 – 41 .

[4] انظر الكتاب 4 /202 ، والدر المصون 262/1

)8[5] بالسكون ، وقال : (إنه كان يختلس كما روى ذلك سيبويه وأن من رواها بالسكون فلم يضبط ذلك).

وقد ذكر أبو منصور الأزهري[6] قريباً مما سبق ، حيث قال :

(تسكين الهمزة فى قوله : (ومكر السيئ) عند أهل العربية غير جائز

ثم ذكر أن ذلك لا يجوز إلا للشاعر المضطر ، وقارئ القرآن الكريم غير مضطر إلى تسكين متحرك ، أو تحريك ساكن .

وتبعهم النحاس[7] فى تضعيف القراءة وتلحينها وتأويل الشواهد الشعرية التى يمكن الاستشهاد بها على قراءة حمزة ، وزاد[8] على ذلك بقوله :

(وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش – على جلالته ومحله – يقرأ بهذا وقال : إنما كان يقف عليه فغلط من ادعى عنه قال ، والدليل على هذا أنه تمام الكلام ، وإن الثانى لما لم يكن تمام الكلام أعربه ، والحركة الثانية أثقل منها فى الأول ، لأنها ضمة بين كسرتين .

وضعفها مكى بن أبى طالب[1] حيث ذكر فى توجيهها أنه أسكن الهمزة تخفيفاً وقال : (وهو على ذلك ضعيف ، لأنه حذف علامة (الإعراب) أو أنه نوى الوقف على الهمزة – أى أجرى الوصل مجرى الوقف – وقال : (وهو ضعيف ، لأنه لو نوى الوقف لخفف الهمزة فى الوصل .....)

ثم قال : (وقرأ الباقون بهمزة مكسورة على الأصل ، وهو المختار ، لأنه الأصل وضعف قراءة حمزة أيضاً الزمخشرى[2] حيث قال :

---

[5] معانى القرآن للزجاج 4/ 208 بتصرف ،وانظر المحرر الوجيز 43/4

[6] انظر معانى القراءات 398 انظر معانى القراءات 398

[7] انظر إعراب القرآن للنحاس 256/3 وأنظر دفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 2/ 106 ، 107

[8] انظر إعراب القرآن للنحاس 3/ 256

[1] انظر الكشف لمكى بن أبى طالب 212/2 ، 213

[2] انظر الكشاف 3 / 278

(ولعله اختلس ، فظن سكونا ، أو وقف وقفه خفيفة ، ثم ابتدأ (ولا يحيق) . وتبعه فى ذلك دون إشارة إليه – أبو السعود[3] فى تفسيره حيث قال : (ولعله اختلس ظن سكونا ، أو وقف وقفة خفيفة ، وبالتأمل فى أقوال الطاعنين نجد أنهم ارتكنوا فى تلحينها إلى أنه لا يجوز حذف حركات الإعراب ، لأنها جاءت للفروق بين المعانى وحذفها يخل بذلك ، وأن هذا لا يجوز إلا للشاعر المضطر ، أو أن هذا اختلاس فظنه فى الأداء الرواة إسكاناً ، وهذا من وهم الرواة فى النقل وعدم ضبط فى الاداء وأنهم ينأون بالأعمش عن القراءة بها[4].

وقد دافع السمين الحلبى[5] عن قراءة حمزة بقوله :

(وقد احتج لها قوم آخرون بأنه إجراء للوصل مجرى الوقف ، أو أجرى المنفصل مجرى المتصل . وحسنه كون الكسرة على حرف ثقيل بعد ياء مشدودة مكسورة . وقد تقدم أن أبا عمرو يقرأ : (إلى بارئكم)[6]– بسكون الهمزة – فهذا أولى لزيادة الثقل ههنا . وقد تقدم هناك أمثلة وشواهد ..)

ثم قال السمين : (وهذه القراءة تشبه قراءة حمزة فى قولة تعالى : (ومكر السيئ ولا)[7] فإنه سكن همزة (السيئ) وصلا ، والكلام عليهما واحد)[8].

ويمكن أن نلخص الدفاع عن قراءة حمزة بعدة أوجه فيما يأتي :

أولاً : قولهم : (إن فيها حذف حرف الاعراب ، وهذا لا يجوز ، لأنها جاءت للفرق بين المعاني ، وحذفها يخل بذلك ، يمكن أن يجاب عنه بأن هذه ليست بحجة بل هي خطابة فلا يعترض بها قراءة متواترة ، إذ لا تقابل اليقينيات بالخطابات ، بلى قولهم : لا يجوز ، ممنوع ، لأن التسكين لأجل التخفيف كتسكين أبى عمرو البصرى (بارئكم)ونحوه ،أو لإجراء الوصل مجرى الوقف وهو شائع مستفيض فى كلام العرب : نظما ونثراً ، ويحسن هذا التسكين هنا عدة وجوه

الوجه الأول : أنه وقع في الآخر ، وهو محل التغيير . الوجه الثاني : أنه وقع بعد حركات

الوجه الثالث : أن حركته ثقيلة – وهى الكسر – لأن ينشأ من انجرار اللحن الأسفل إلى أسفل انجرار قوياً .

---

[3] انظر تفسير أبو السعود 7 / 156
[4] انظر : الدر المصون 9 /241 وأنظر دفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 2/ 108
[5] وانظر الدر المصون 241/9
[6] من سورة البقرة من الآية 54 ، وأنظر الدر المصون 1 /262 ، 264
[7] من سورة فاطر من الآية 43 ، وهى موضع القضية التى معنا
[8] انظر الدر المصون 1 /313 ، 364

الوجه الرابع : أن الحركة وقعت على حرف ثقيل . الوجه الخامس : أن قبله مشددين ، والموالي منها حرف ثقيل[1]

ثانياً : تأويلهم بعض الشواهد التى وردت على ذلك فيه تكلف حيث قالوا :

إن الرجز : إذا اعوججن قلت صاحب قوم)[2]. روى : إذا أعوججن قلت صاح قوم

وقول الشاعر : فاليوم أشرب غير مستحقب ∴ إثماً من الله ولا واغل[3]

روى : فاليوم فاشرب غير مستحقب .....
وعلى ذلك فلا شاهد فيهما[4]
وما تأولوه مخالف لإجماع النحاة الذين ذكروا هذين الشاهدين بالرواية المشهورة ، التى يستشهد بها على قراءة حمزة وأبى عمرو .

وإن سلمنا جدلاً بصحة تأويلهما لهذين الشاهدين ، فهناك شواهد أخر وردت على ذلك منها قول الشاعر :
سيروا بنى العم فالأهواز موعدكم ∴ ونهر تيري فما تعرفكم والعرب[5]
فسكن حركة الإعراب فى (تعرفكم) وقول الأخر :
رحت وفى رجليك ما فيها ∴ وقد بدا هنك من المئزر[6]
فسكن حركة الإعراب فى (هنك)
ثالثاً : ورود نظير لها من قراءة متواترة أيضاً هى قراءة أبى عمرو: (**فَتُوبُوا** إِلَى بَارِئِكُمْ[7] بإسكان الهمزة.

رابعاً : إن القراءة الصحيحة المتواترة لا تحتاج إلى شاهد ، يقول الشيخ على النورى[8]

---

[1] انظر : غيث النفع للصفاقسي 330 ، 331 بتصرف يسير ، ودفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 109/2
[2] من الرجز لأبى نخيلة ، ورد فى الكتاب 4 / 203 ، ومعانى القرآن للقراء 2 /12 ، والخصائص 76/1 ومعجم الشواهد العربية 540
[3] سبق الكلام عليه وسكن (اشربْ) .
[4] ممن تأولهما وردهما الزجاج في معاني القران 208/4وتبعه النحاس في اعراب القرآن 256/3 ، وابن عطيه في المحرر الوجيز 443/4 .
[5] سبق الكلام عليه ، وقد سكن حركة الإعراب في (تعْرفْكم) المرفوعة .
[6] سبق الكلام عليه ، وقد سكن (هنك) المرفوعة
[7] من سورة البقرة من الآية 54 ، وانظر دفاع السمين الحلبى 1/ 37 - 41
[8] غيث النفع 79 ، والقراءات واللهجات 176

(إن القراءة الصحيحة المتواترة أقوي شاهد ، فهي لا تحتاج إلى شاهد ، وإلا تسلسل) ويؤكد ذلك الشيخ سليمان الجمل[1] فيقول :

(اعلم أن موافقة العربية إنما هى شرط لصحة القراءة إذا كانت بطريق الأحاد ، وأما إذا ثبتت متواترة فيستشهد بها ، لا لها .

خامساً : تنزيهم الأعمش أن يقرأ بها وإنكارهم لها ، كمن ينكر الشمس فى وضوح النهار ، فقد نسبها إلي الأعمش جماعة من العلماء الثقات كالفراء ، وأبى حيان ، والسمين الحلبى ، وابن الجزري ، والدمياطي ، والشوكانى[2]

كما أنه قرأ بها مع حمزة والأعمش : أبو عمرو والكسائي – فى رواية عنهما – يقول ابن الجزرى[3]

(ورواها المنقري عن عبدالوارث عن أبى عمرو ، وقرأنا بها من رواية ابن أبى شريح عن الكسائي – وناهيك بإمامى القراءة والنحو : أبى عمرو والكسائي...)

سادساً : اتهامهم الرواة بعدم الضبط فى الأداء ، أوالوهم فى النقل كما ذكر الزمخشرى وغيره ، اتهام باطل لا أساس له من الصحة ، فهؤلاء الرواة كانوا من العدل ، والثقة ، والأمانة ، والضبط بمكان كبير ، ويعلمون الفروق الدقيقة بين الاختلاس ، والتسهيل ، والروم ، والإشمام[4]

سابعا : أن هذه قراءة متواترة لا يمكن ردها ، أو الطعن فيها ، وبعد ، فقد ضعف ما ارتكن الطاعنون إليه فى قراءة حمزة وطاح ما استدلوا به ، وتكون هذه القراءة المتواترة ثابتة ، ولها من لغة العرب وجوه ، ونظائر ، سواء كانت ذلك من حيث الحذف للتخفيف ، أم من إجراء الوصل مجرى الوقف ، وقد وجهها بذلك ودافع عنها قبل السمين وبعده كثير من العلماء الثقات كالفراء ، والفارسي ، وأبى زرعة ، وأبى حيان ، وابن الجزرى ، وأحمد البنا ، والشوكانى[5]

القراءة الثانية : إسناد الفعل للفاعل المتكلم المعظم نفسه

---

[1] حاشين الجمل على الجلالين 15/1 والقراءات واللهجات

[2] انظر معانى للفراء 371/2 ، والبحر المحيط 41/9 والدر المصون 241/9 ، والنشر 352/2 ، والإتحاف 464 وتفسير الشوكانى 500/4 وقراءة الأعمش 30

[3] النشر 352/2 ، وانظر للإتحاف 464 ، ودفاع السمين الحلبى 111/2 ، 112

[4] انظر دفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 112/2 -114 .

[5] انظر معانى القرآن للفراء 2/ 371 ، والحجة لأبى الفارسي 4/ 202 – 205 ، وحجة أبى زرعة 594 ، والبحر المحيط 41/9 ،42 ، والنشر 352/2 ، والإتحاف 464 وفتح القدير / 500/4

قال تعالى: (**وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَىٰ**)[1]

قرأ حمزة : (وأنَّا اخترناك) بفتح الهمزة وتشديد النون من (أنا) المشددة وهى المؤكدة ، و (نا) فى (وأنّا) وقد جاء على لفظ الجمع ، وقد انفرد حمزة بهذه القراءة عن بقية القراء السبعة

(وانا أخترناك) بالنون مفتوحة ، وألف بعد ما على لفظ الجمع ،

وقرأ الباقون (وأنا اخترتك) بالتاء مضمومة وغير ألف على لفظ الواحد[2].

وتوجيه قراءة حمزة (اخترناك) و (نون وألف) على لفظ الجمع ، والتقدير :لأنا اخترناك فاستمع ، فاللام متعلقة بـ (استمع) على معنى : نودى أنا اخترناك[3]

من خطاب العظماء والملوك عندما تخبر الملوك عن أنفسها ، ومما يقوى قراءته أن قبله (ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى[4]) فكان الإخبار فى الآيتين من الله سبحانه وتعالى[5] فجاء (وأنا أخترناك) على لفظ الجمع فى الكلمتين للتعظيم لله والمبالغة فى الإجلال له[6] ، و(اخترناك) جملة فى محل رفع خبر (أنّ) المؤكدة ، ويرى العكبرى أنها معطوفة على (إنى أنا ربك) أى (بأنى أنا ربك وبأنا أخترناك[7])

ويقول الزجاج فى توجيه قراءة حمزة : (فمن قرأ (وإنا أخترناك) فالمعنى يؤدى بأنا اخترناك[8] ويجوز وإنا اخترناك على وجهين :على الاستئناف وعلى معنى الحكاية لأنه معنى يؤدى قيل له إنا اخترناك[9]) .

وقال أبو على الفارسي : (واختلفوا فى التاء والنون من قول عز وجل : (وأنا اخترناك) فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وابن عامر والكسانى : (وأَنْا) خفيفاً (اخترتك) بالتاء من غير ألف ، وقرء حمزة : (وأنا) بالنون مشددة ، (اخترناك) بألف ونون .

---

(1) سورة طه الآية رقم 13

(2) انظر السبعة لابن مجاهد 417 ، والحجة لأبى زرعة 451، 452 ، والكشف لمكى 2/ 97 ، والتيسير 1 /151 ، والحجة لأبى على 4 /515 ، 516 - الاتحاف 383 ، والتبيان للعكبرى 2 /119 ، ومعانى القرآن للفراء 176/2 ، البحر المحيط 6 /231 ، والنشر 2 /320

(3) التبيان للعكبرى 2 /119

(4) سورة طه آية 2

(5) الحجة لابى زرعة 451

(6) الكشف 2 /97

(7) التبيان 2 /1

(8) اى فتح (أن ، على تقدير حرف جر محذوف

(9) معانى القرآن وإعرابه للزجاج 3 /287

قال أبو على : الإفراد – زعموا – أكثر فى القراءة ، وهو أشبه بما قبله من قوله : (إنى أنا ربك[10])

ووجه الجمع : أن نحو ذلك قد جاء نحو قوله : (سبحان الذى أسرى بعيده)[11]

ثم قال : (وآتينا موسى الكتاب)[12] .

وزعموا أنها قراءة الأعمش. وزعموا أنه فى حرف أُبَى : (وأنى اخترتك) ، فهذا يقوى الوجه الأول)[1].

فنحن نرى أن الفارسي وجه قراءة حمزة ولم يرجحها ، ورجح قراءة الإفراد وعليها أكثر القراء .

وقرأ الباقون (وأنا اخترتك) بفتح الهمزة وتخفيف على أنه ضمير منفصل (اخترتك) على وجه الخبر من الله عن نفسه أنه اختاره[2].

وللقراءاتان فى المعنى سواء ، وإن كانت قراءة تشديد (إن) فيها توكيد فى معنى الجملة أكثر من التخفيف ، وأنها لتعظيم الله سبحانه وتعالى والإجلال لهذه العظمة .

ويبدو أن قراءة (أنا اخترتك) خفيفة على اللسان والسمع سلسة ملائمة للسياق الذى تجرى فيه أكثر من قراءة حمزة فضلاً عن أنها تحمل معنى التكريم للنبي موسى (عليه السلام) من الله تعالى لأنه كلام مباشر من ذاته جل وعلا بلا حواجز ولا وسائط[3].

مع صحة قراءة حمزة على لفظ الجمع ولها وجوه فى العربية كما ذكرنا فى توجيهها كما أنها قراءة متواترة فلا مجال للطعن عليها .

القراءة الثالثة :الرفع على الخبر أو النصب على الحال

---

[10] سورة طه من الآية 12

[11] سورة الاسراء من الآية رقم 1

[12] سورة الإسراء من الآية 2

[1] الحجة لأبى الفارسي 3 /515 ، 516

[2] انظر تفسير الطبرى 16 ، 147 وقراءة حمزة 150

[3] انظر قراءة حمزة 150 .

قال تعالى (**تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ**)[1]

اختلفوا فى النصب والرفع من قوله : هدى ورحمة للمحسنين) فقرأ حمزة وحده (هدى ورحمةٌ) رفعا ، وقرأ الباقون : (هدى ورحمةَ) نصبا[2]

وللرفع وجهان من الإعراب :

أ- على إضمار مبتدأ وجعل (هدى) خبره وعطف رحمة) عليه تقديره

(هو هدى ورحمة)[3] ولأنه أول آية ، وهى مستأنفة فى أية منفصلة من الآية التى قبلها[4].

قال الفراء[5] عن قراءة حمزة : (وقد رفعها حمزة على الاستئناف ، لأنها مستأنفة فى آية منفصلة من الآية قبلها)

وقال أبو على الفارسي[6]: (والرفع على إضمار المبتدأ وهو : هو هدى ورحمة)

ب – والتوجيه الثانى لقراءة الرفع ، أن يكون خبر (تلك) فيكون خبرا بعد خبر على مذهب من يجيز ذلك[7]، و (تلك) مبتدأ وآيات ، خبر و (هدى) خبر ثان ورحمة) معطوفة على الخبر الثانى لأن الآيات جامعة للهدى والرحمة[8].

ويقول الدمياطى[9]: (واختلف فى (هدى) و (رحمة) فحمزة بالرفع عطفا على هدى وهو خبر ثان أو خبر هو محذوفاً وافقه الأعمش).

ويقول الأنبارى[10]: (وهدى ورحمة ، يقرأ بالنصب والرفع ، فالنصب على الحال من (آيات) ولا يجوز أن يكون منصوبا على الحال من الكتاب ، لأنه مضاف إليه ولا عامل يعمل فى الحال ، وفيه خلاف . والرفع من ثلاثة أوجه .

الأول : أن يكون خبر (تلك) وآيات ، بدلاً من (تلك)والثانى : أن يكون خبرا بعد خبر ، كقولهم هذا حلو حامض الثالث : أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره ، هو هدى .

---

[1] سورة (لقمان) آية 2، 3

[2] انظر إتحاف فضلاء البشر 447 ، والسبعة لابن مجاهد 215 ، والإملاء للعكبرى 2/ 187 ، ومعانى القرآن للفراء2 /326 والحجة لابى على 4 / 158 ، والتيسير للدانى 176 ، وتفسير القرطبى 14 / 50 ، والكشف 2 / 187 ، ومجمع البيان للطبرسى 8 / 45 والنشر لابن الجزرى 2 / 346

[3] انظر الكشف 2 / 187 ، ومجمع البيان 8/ 45

[4] انظر معانى القرآن للفراء 2 / 326

[5] المرجع السابق نفسه

[6] الحجة لابى على 4 / 158

[7] الكشاف 3 / 489 ، والبحر المحيط 7 / 183

[8] انظر إعراب القرآن للنحاس 5 / 30 ، والكشف 2 / 336 ، وقراءة حمزة 43

[9] إتحاف فضلاء البشر 447

[10] البيان للأنبارى 2 / 523

ويقول العكبرى[11] فى توجيه القراءتين : (هدىً ورحمةً) هما حالان من آيات ، والعامل معنى الإشارة ، وبالرفع على إضمار مبتدأ : أى هى أو هو)

ويقول الزجاج[1] عن قراءة النصب : (القراءة بالنصب على الحال ، المعنى : تلك آيات الكتاب فى حال الهداية والرحمة) :

ويقول أبو على[2]: (وجه النصب : أنه انتصب عن الاسم المبهم ، وهو من كلام واحد)

ويقول الدمياطى[3] (والباقون بالنصب بالعطف أيضاً على هدى على أنها حال من آيات أو الكتاب لأن المضاف جر المضاف إليه العامل ما فى اسم الإشارة من معنى الفعل) فمن خلال ما ذكر النحاة في توجيه قراءة حمزة بالرفع فى هدى ورحمة نجد أن فيهما ثلاثة أوجه من الإعراب :

أ- أنهما قد رفعتا لكون قوله (هدى) خبراً مبتدأ محذوف ، أى : هو هدى ، ورحمة معطوفة عليها ، والتقدير : هو هدى ورحمة[4]

وهذا من مواضع حذف المبتدأ وجوباً ، فإن قوله (هدى) مصدر جئ بدلا من اللفظ بالفعل ، كما جاء المصدر كذلك فى قولهم : (سمع وطاعة) أى أمرى سمع وحالى طاعة ، وكما جاء فى قول الشاعر .

فقالت حنان ما أتى بك ههنا ... أذو نسب أم أنت بالحى عارف[5].

أى فقالت : أمرى حنان

ب – أن يكون خبراً بعد خبر ، كقولهم : هذا حلو حامض .

جـ – أن يكون (هدى) خبراً للمبتدأ المذكور ، وهو قوله (تلك) على أن يكون (آيات) بدلا من اسم الإشارة (تلك)[6].

وهذا الرأي هو أقوى الوجوه في توجيه قراءة حمزة بالرفع ، لكونه لا يحتاج إلى تقدير محذوف ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج .

---

[11] إملاء ما من به الرحمن 2 / 187

[1] معانى القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 147

[2] الحجة لابي علي 4 / 158

[3] الإتحاف 447

[4] الكشف لمكى 2 / 187

[5] البيت من بحر الطويل وهو للمنذر بن درهم الكلبى ، انظر الكتاب 1 / 320 ، والخزانة 1 / 377 ، وشرح المفصل 1 / 118 ، وأوضح المسالك 1 / 327 ، والشاهد فيه رفع (حنان) بتقدير مبتدأ ، أمرى حنان ، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلا من الفعل .

[6] انظر المشكل 2 / 264 ، ومعانى القرآن للفراء 2 / 326 ، ومعانى القرآن واعرابه للزجاج 4 /193 ، وما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربى 13 .

أما قراءة النصب في (هدى ورحمة ، فالنصب على الحال من آيات ، ولا خلاف على قراءة حمزة فلها أكثر من وجع فى العربية ، وقد ذكر أبو على القراءتين ووجههما ولم يرجح إحداهما .

القراءة الرابعة : الرفع عطفاً على محل (إن) والنصب عطفاً على أسمها ..

قال تعالى : **(وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُمْ مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ)**[1]

قرأ حمزة وحده : (والساعة لا ريب فيها) نصبا[2] ، وقرأ الباقون :

(والساعة لا ريب فيها) رفعا[3] .

انفرد حمزة عن بقية القراء السبعة بنصب (الساعة) [4] عطفا على وعد اسم إن المنصوب بها ، بمعنى : إن الساعة لا ريب فيها ، والعطف على اسم (إن) بعد تمام الخبر جوزه البصريون والكوفيون[5] .

قال سيبويه . (وإن شئت جعلت الكلام على الأول فقلت : إن زيداً منطلق وعمراً ظريف) [6] .

فنصب الساعة في الآية الكريمة محمول على لفظ (إن) وموضع (لا ريب فيها) رفع بأن في موضع خبر إن وقد عاد الذكر إلى الاسم فكأنه قال (والساعة حق) لأن قوله : (لا ريب فيها) في معنى الحق[7] .

فقراءة حمزة عطف بالواو الساعة لأنها من تمام حكاية قولهم وعلى ذلك كان الجواب لهم في قوله تعالى : (قلتم ما ندرى ما الساعة)[8] . فالعطف بالنصب على تقدير إرادة (إن) وما عملت فيه من التوكيد ، فقراءة النصب مؤكده ولذلك اهتم النحاة بالمعطوف بعد تمام خبر (إن)[9]

وقد ذكر الفراء القراءتين فقال :

(ترفع الساعة وهو وجه الكلام ، وإن نصبتها فصواب ، قرأ بذلك حمزة)[10].

وقال الزجاج : (والساعة ، فمن نصب فعطف على الوعد ، المعنى : وإذا قيل إن وعد الله حق وإن الساعة ، ومن رفع فعلى معنى : وقيل الساعة لا ريب فيها[11].

---

[1] سورة الجاثية آية رقم 32 .

[2] انظر السبعة لابن مجاهد 595 ، والحجة لابن خالوية 299 ، والإتحاف 502 ، والحجة لأبى الفارسي 4 / 338 ، 339 والبحر المحيط 8 / 51 ، وتفسير القرطبى 16 / 176 ، والإملاء العكبرى 2 /233 ، والحجة لأبى زرعة 662 ، والكشف لمكى 2 / 269 ، قراءة حمزة والانتصار لها 63

[3] انظر الحجة لأبى على 4 / 339

[4] انظر السبعة لابن مجاهد 595 ، والحجة لأبى زرعة 662 ، التسيير 199 .

[5] انظر الانصاف فى مسائل الخلاف 1 / 186

[6] الكتاب 2 / 144

[7] مجمع البيان 7 / 139 ، وقراءة حمزة 63 ، 64

[8] انظر الحجة لابن خالويه 111

[9] انظر معانى النحو 1 / 367

[10] معانى القرآن للفراء 3 / 47

ويقول الأنبارى : (الساعة ، تقرأ بالرفع والنصب ، فالرفع من وجهين أحدهما : أن يكون مرفوعا بالابتداء ، والثانى : أن يكون معطوفا على موضع (إنّ) وما عملت فيه ، وهو الرفع ، والنصب بالعطف على لفظ اسم (إن) وهو قوله تعالى : وعد الله[12]) وقد ذكر نفس الكلام العكبرى[13].

وقال أبو على فى توجيه القراءتين: (الرفع الذى هو قراءة الجمهور في (الساعة))

من وجهين : أحدهما : أن تقطعه من الأول ، فتعطف جملة على جملة .

والأخر : أن يكون المعطوف محمولاً على موضع (إن) وما عملت فيه ، وموضعهما رفع ويحتمل وجهاً ثالثاً ، وهو أن تعطفه على الضمير فى المصدر ، إلا أن هذا يحسن إذا أكد ، .... ومن نصب فقال :

(والساعة) حمله على لفظ (إنّ) مثل : إن زيداً منطلق وعمرا قائم ، وموضع قوله : (لا ريب فيها) رفع بأنه فى موضع خبر (إنّ) وقد عاد الذكر إلى الاسم ، فكأنه قال : والساعة حق ، لأن قوله : (لا ريب فيها) فى معنى حق .

قال أبو الحسن : الرفع أجود فى المعنى وفى لكلام العرب ، وأكثر إذا جاء بعد خبر (إن) اسم معطوف أو صفة ، أن يرفع قال : وقد قرئت نصبا ، وهى عربية ويقوى ما ذهب إليه أبو الحسن قوله تعالى : (إن الأرض لله يورثها من يشاء من عبادة والعاقبة للمتقين[1]) والعاقبة لم تقرأ – فيما علمت – إلا مرفوعة)[2]

فقد وجه أبو على القراءتين ، ورجح قراءة الرفع فى (الساعة) بالعطف على موضع (إن) مع جواز قراءة النصب بالعطف على اسم (إنّ) بعد تمام الخبر.

وقال ابن يعيش : (تقول : إن زيداً ظريف وعمراً ، فتعطف بالواو على لفظ زيد فجمعت بين الثاني والأول فى عمل العامل ، والمراد وإن عمراً فحذفت خبر الثاني لدلالة الخبر الأول عليه)[3].

وقال ابن يعيش أيضاً : (ويجوز الرفع بالعطف على موضع (إن) لأنها فى موضوع ابتداء ، وتحقيق ذلك أنها لما دخلت على المبتدأ والخبر لتحقيق مؤداه وتأكيده من غير (إن) تغير معني

---

[11] معانى القرآن وإعرابه للزجاج 4 / 331

[12] البيان للانبارى 2 / 366

[13] انظر الإملاء للعكبرى 2 / 233

[1] سورة الأعراف من الآية رقم 128

[2] الحجة لأبى على 2 / 339 ، 340 بتصرف يسير

[3] شرح المفصل 8 / 67 .

الابتداء وصار المبتدأ كالملفوظ به وصار (إن زيداً قائم) و (زيدٍ قائم) فى المعنى واحد فجاز لذلك الأمران النصب والرفع فالنصب على اللفظ والرفع على المعنى)[4].

وقد ذهب ابن عقيل فى شرحه على الألفية إلى جواز الأمرين حيث قال : (إذا أتى بعد أسم (إن) وخبرها بعاطف جازفى الاسم الذى بعده وجهان : أحدهما : النصب عطفا على اسم (إن) نحو: (إن زيداً قائم وعمراً). والثانى : الرفع نحو : (إن زيداً قائم وعمرو[5])

وعلى كل ما تقدم فإن قراءة بالنصب تكون مؤدية للمعنى أكثر من قراءة الرفع لأنه سبحانه وتعالى أكّد أن وعده للبشرية حق وكذلك جاء التأكيد على أن الساعة مؤكدة أيضاً لأن الساعة والوعد كليهما وعد بهما سبحانه وتعالى البشر[6]. وقد ذكر أبو على القراءتين ورجح قراءة الرفع مع جوازه قراءة النصب ، وقد ذكر أكثر العلماء بالعطف على اسم إن للتأكيد وهو وعد الله ، فلا خلاف عليها لأن لها وجه فى العربية ، كما أنها قراءة متواترة ، والقراءة سنة متبعة ، فلا وجه لإنكارها

---

[4] شرح المفصل 8 / 67

[5] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 1/ 375 ، 376 .

[6] انظر قراءة حمزة 64.

القراءة الخامسة :بين الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية

قال تعالى : **(وَلا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ)[1].**

وقال تعالى : (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراًَ لهم بل هو شر لهم سيطوقون بما بخلوا به يوم القيامة ولله ميراث السموات والأرض بما تعملون خبير)[2]

قرأ حمزة (ولا تحسبن الذين كفروا) بفتح الباء والسين ، وكل ذلك بالتاء[3]

وقرأ عاصم والكسائى كل ما فى السورة بالتاء إلا حرفين (ولا يحسبن الذين كفروا) (ولا يحسبن الذين يبخلون) فإنهما بالياء غير أن عاصما فتح السين وكسرها الكسائى[4] وقد انفرد حمزة بقراءة التاء فى الآيتين من بقية القراء السبعة ، ووجه قراءته بالتاء فى الآية الأولى انه جعل الفعل خطاباً للنبى – ﷺ – فهو الفاعل[5]، و (الذين كفروا) المفعول الأول لـ (تحسبن) وأنما نملى لهم (بدل) من (الذين) فى موضع نصب فيسد مسد المفعولين[6] كما يسد لو لم يكن بدلا ، و (ما) بمعنى (الذى) والهاء محذوفة فى (نملى) والتقدير : ولاتحسبن يا محمد الذين كفروا أن الذى نمليه لهم لأنفسهم[7]، وزعم الفراء والكسائى أن قراءة التاء جائزة على التكرير. ولا تحسبن الذين لا تحسبن أنما نملى لهم[8] وقد وجه الزجاج قراءة حمزة بالتاء فقال : (وهو عندى فى هذا الموضع يجوز على البدل من الذين و المعنى : لا تحسبن املاءنا الذين كفروا خيرا لهم وقد قرأ بها خلق كتير)[9] .

أما الطبري فقد وجه قراءة حمزة بقوله : (الصواب فى العربية ووجه الكلام المعروف من كلام العرب كسر (إن) إذا قرئت (تحسبن) بالتاء فإنها قد نصبت (الذين كفروا) فلا يجوز أن تعمل

---

[1] سورة آل عمران آية 178
[2] سورة آل عمران آية 180
[3] انظر السبعة لابن مجاهد 220 ، والإتحاف 2320 ، والحجة لأبى على 2/ 320 ، 321 ، والحجة لأبى زرعة 182 ، والبحر المحيط 3 / 122 ، وتفسير القرطبى 4 / 287 ، والكشف المكى 1/ 365 ، ومعانى القرآن للفراء 248/1 ، ومجمع البيان 3 / 276 ، والنشر لابن الجزرى 2/ 244
[4] انظر الحجة لأبى على 2 /320
[5] أنظر البيان 1 / 232 وقراءة حمزة 56
[6] انظر الكشف 1 /365 .
[7] انظر اعراب القرآن 421/1 , ومعاني القرآن للفراء 248/1 .
[8] تفسير القرطبى 4/ 287
[9] معانى القرآن واعرابه للزجاج 412/1

وقد نصبت اسماً فى (أن) ولكنى أظن أن من قرأ ذلك بالتاء فى (تحسبن)وفتح الألف من (أنما) أراد تكرير تحسبن[1]) .

وقال أبو على فى توجيه قراءة حمزة (الذين كفروا فى موضع نصب بأن المفعول الأول ، والمفعول الثانى فى هذا الباب هو المفعول الأول فى المعنى ، فلا يجوز إذن فتح (إن) من قوله : (ولا تحسبن الذين كفروا إنما نملى لهم) لأن إملاءهم لا يكون إياهم فإن قلت : فلم لا يجوز الفتح فى (أن) وتجعله بدلاً من (الذين كفروا) ...، وقيل لا يجوز ذلك ، لأنك إذا أبدلت (أن) من (الذين كفروا) لزمك أن تنصب خيراً على تقدير : (لا تحسبن إملاء الذين كفروا خيراً لأنفسهم ، من حيث كان المفعول الثانى (تحسبن) ، ولم ينصبه أحد ، وإذا لم يصح البدل لم يجز فيه إلا كسر (إن) على أن يكون (إن) وخبرها فى موضوع المفعول الثانى من (تحسبن). [2]

فرأي أبى على هو رأى البصريين لأنهم لا يجوزون إلا كسر (إن) إذا المعنى لا تحسبن الذين كفروا املاؤنا خير لهم ، ودخلت (أن) مؤكدة[3] .

وقد اعترض النحاس على قراءة حمزة قائلاً : (وقرأ حمزة بالتاء فيهما[4]، وزعم أبو حاتم أنها لحن لا يجوز ، وتابعه على ذلك جماعة[5]) فقد حكم عليها بأنها لحن .

وهو بهذا الزعم متعصب للبصريين الذين خطأوا قراءة حمزة فما ذهب إليه أبو حاتم وبعض البصريين من أن قراءة حمزة لحن ليس بسديد إذ لو كان كذلك لتبعهم فى الرأي عدد من النحويين ، فقد جوز قراءة حمزة عدد من النحاة لأن لها وجها فى العربية كالفراء والزجاج والكسائى والعكبرى وغيرهم .

وقد دافع السمين الحلبى عن قراءة حمزة بقوله : (وهذا – أى اعتراض النحاس لا يلتفت إليه لتواترها[6]).

---

[1] نفسير الطبرى 7 / 422 وانظر معانى القرآن للفراء 1/ 248 ، وإملاء مامن به الرحمن 1 / 159 ، وقراءة حمزة 57

[2] الحجة لابى على 2 / 325 بتصرف

[3] انظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج 1 / 412

[4] أى فى الآية رقم 178 ، والآية 180 من سورة آل عمران

[5] إعراب القرآن 1 /190 ، وانظر الدر 3 /496

[6] انظر الدر 3 / 496 ، ودفاع السمين الحلبى 1 /152 .

وفى دفاع السمين أبلغ رد كما أن قراءة حمزة لها عدة توجيهات فى العربية منها : أن يكون (فاعل) تحسبن ضمير النبي – ﷺ – والمفعول الأول لـ (تحسبن)الذين كفروا) و (أنما نملى، لهم خيراً) المفعول الثاني.

ويقدر مضاف محذوف إما من الأول تقديره : ولا تحسبن شأن الذين كفروا ، وإما من الثاني تقديره : أصحاب أن إملاءنا خير لهم .

ومنها : أن يكون (أنما نملى لهم) بدل من (الذين كفروا) وذلك على التقرير والتوكيد ، والتقدير : ولا تحسبن الذين كفروا ولا تحسبن أنما نملى لهم ، و(أن) وما بعدها تسد سد المفعولين (تحسب) الثانى وهى وما عملت مفعول ثان لـ (تحسب) الأول[1].

ورحم الله القرطبي حيث رد على النحاس بقوله : (وهذا ليس بشيء لما تقدم بيانه من الإعراب ، ولصحة القراءة وثبوتها نقلاً)[2].

أما القراءة فى الآية الثانية فهى جائزة فى العربية ، قال الزجاج : (والقراءة بالتاء عندى فيكون مثل (واسأل القرية[3]) أى أهل القرية فكذلك يكون معنى : (لا تحسبن بخل الباخلين لهم[4]) .

والفعل للمخاطب وهو النبى ﷺ – والذين يبخلون المفعول الأول لـ (تحسبن) و (خيرا لهم) المفعول الثاني[5]، وفى الكلام حذف تقديره : ولا تحسبن يا محمد بخل الذين يبخلون خيراً لهم و (هو) ضمير فصل ، وإنما احتيج إلى هذا المحذوف وإذا كان الخبر مفرداً وجب أن يكون هو المبتدأ فى المعنى والبخل هو منح الواجب لأنه توعد عليه وذم به[6].

فبذلك يكون فيه مضاف محذوف مقدر هو المفعول الأول والتقدير (ولا تحسبن بخل الذين يبخلون خيراً)

فـ (بخل) و (خيراً) مفعولان لـ (وتحسبن[7]).

وقال ثعلب : (الوجه عندنا بالتاء ليكون للمحسبة اسم وخبر فيكون (الذين) نصبا باسم المحسبة ، و (هو خيراً لهم) ، والمعنى : لا تحسبن بخل الباخلين خيراً لهم ، فأقام (الباخلين مقام بخلهم وإذا قرأت بالياء لم تأت للمحسبة باسم فلذلك اخترنا التاء[8])

---

[1] انظر معانى القرآن للفراء 1 / 248 ، ومعانى القرآن وإعرابه للزجاج 414/1 ، والكشاف 1/ 232 والمحرر الوجيز 1 /545 ، وتفسير القرطبي 4 / 287 ، والدر 3 / 497 ، ودفاع السمين الحلبى 1 / 152 ، 153 .

[2] تفسير القرطبي 4 / 288

[3] سورة يوسف من الآية 82

[4] معانى القرآن وإعرابه للزجاج 1 / 414

[5] أنظر الاتحاف 232

[6] انظر مجمع البيان 2 / 282 ، وقراءة حمزة 58

[7] انظر الاتحاف 232

[8] الحجة لابى زرعة 184

ولا بد من الإضمار فى القراءتين جميعاً (لا يحسبن الذين يبخلون ، بالياء والتاء ليكون المفعول الثاني هو الأول فى المعنى لأن الذين ، ليست خبرا ولا بد من إضمار شيء يكون خبرا فى المعنى ، والنفي إنما وقع على ان البخل ليس خيرا لهم ، و (خيرا) هو المفعول الثاني (تحسبن[9]) .

وقال الأنباري عن قراءة حمزة بالتاء فى الآية الثانية : (ومن قرأ بالتاء فموضع (الذين يبخلون) نصب لأن مفعول أول على تقدير حذف مضاف وإقامة (الذين) مقامه وتقديره : ولا تحسبن بخل الذين يبخلون .

و (هو) ضمير فصل و (خيراً لهم) هو المفعول الثانى ، ويجوز أن يكون (هو) كناية عن البخل[10])

وعلى ذلك فقراءة حمزة فى الآية لا خلاف عليها ، فقد وجهها الزجاج والفارسى والأنبارى والدمياطى وغيرهم كثير ، بالإضافة أنها قراءة متواترة لا يجوز الطعن عليها .

القراءة السادسة :بناء الفعل لما لم يسم فاعله أو بدل اشتمال

[9] انظر الكشف 1 /367

[10] البيان للأنبارى 1 / 233

قال تعالى : (**الطَّلاقُ مَرَّتَانِ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ وَلا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلاّ أَنْ يَخَافَا أَلاَّ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ** [1] ...)

قرأ حمزة (يُخافا) – بضم الياء – وقرأها الباقون (يَخافا) بفتح الياء[2] .

وقد انفرد حمزة عن بقية القراء السبعة بهذه القراءة ووجه هذه القراءة أنه بنى الفعل للمفعول ويكون(أن يقيما) بدلا من الضمير فى (يخافا) بدل اشتمال ، لأن يحل محله ، والتقدير إلا أن يخلف عدم إقامتها حدود الله ، وكان الأصل : إلا أن يخاف الولاة الزوجين ألا يقيما حدود الله ، فحذف الفاعل الذى هو (الولاة) للدلالة عليه ، وقام ضمير الزوجين مقام الفاعل ، وبقيت (أن) وما بعدها فى محل رفع[3] .

وقال أبو على فى الحجة : (خاف فعل يتعدى إلى مفعول واحد ، وذلك المفعول يكون (أن)

وصلتها ، ويكون غيرها .

فأما تعديه إلى غير (أن) فنحو قوله تعالى : (تخافونهم كخيفتكم أنفسكم)(4) وتعديه إلى (أن) كقوله تعالى : (تخافون أن يتخطفكم الناس(5) .. ....،فإن عديته إلى مفعول ثان ، ضعفت العين ، أو اجتلبت حرف الجر ، تقولك : خوفت الناس ضعيفهم وقويهم ، .....) ومن ذلك قوله تعالى : (إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه(6)

فيخوف قد حذف معه مفعول يقتضيه تقديره : يخوف المؤمنين بأوليائه ، فحذف المفعول والجار ،فوصل الفعل الثانى ...) وإذا كان تعدى هذا الفعل على
ما وضفنا ، فقول حمزة : (إلا أن يخافا) مستقيم ، لأنه لما بنى الفعل للمفعول به ، أسند الفعل إليه ، فلم يبق شيئ يتعدى إليه ، .... وموضع (أن) فى قوله : (إلا أنْ يُخافا) جر بالجار المقدر على قول الخليل والكسائى
، ونصب على قول غيرهما ، لأن لما حذف الجار وصل الفعل إلى المفعول الثاني[1]) .

---

[1] سورة البقرة من الآية رقم 229
[2] انظر السبعة لابن مجاهد 183 ، والإتحاف 204 ، والحجة لأبى زرعة 135 ، والحجة لابى على 2 / 229 ، والتيسير 80 ، ومجمع البيان 2 / 230 ، والنشر فى القراءات العشر 2 / 227 ، والإملاء للعكبري 1 / 96 ، ومعانى القرآن للفراء 1 / 145
[3] انظر الكشف 1 / 295 ، والبحر المحيط 1 / 471 ، والدر 2 / 448
[4] سورة الروم من الآية 28
[5] سورة الأنفال من الآية 26
[6] سورة آل عمران من الآية 175
[1] الحجة لأبى على الفارسى 2 / 151 – 153 بتصرف ، وانظر قراءة حمزة 126

وقال ابن عطية فى توجيه قراءة حمزة (يُخافا) بالضم : إن الفعل تعدى إلى مفعولين أحدهما أسند الفعل إليه والآخر بقدير حرف جر محذوف[2] ، والضمير فى (يُخافا) مرفوع لم يسم فاعله يرجع للزوجين والفاعل محذوف وهو الولاة والحكام ، والخوف بمعنى اليقين[3] وقد اعترض على قراءة حمزة بعض العلماء ، منهم الفراء حيث قال : (وفى قراءة عبد الله (إلا أن تخافوا) فقرأها حمزة على هذا المعنى (إلا أن يُخافا) ولا يعجبني ذلك[4] ...)

ثم بين سر عدم رضاه عن قراءة حمزة بقوله :

(وأما ما قال ، فإنه إن كان أراد اعتبار قراءة عبد الله فلم يصبه – والله اعلم –

لأن الخوف إنما وقع على (أن) وحدها إذا قال : ألا يخافوا ألا ، وحمزة قد أوقع الخوف على الرجل والمرأة وعلى (أن) ألا ترى أن اسمها في الخوف مرفوع بما لم يسم فاعله ، فلو أراد : ألا يخافا على هذا ، أو يخافا بذا ، أو من ذا ، فيكون على غير اعتبار قول عبد الله كان جائزاَ ، كما تقول للرجل : تُخاف لأنك خبيث ، وبأنك ، وعلى أنك أي[5] : سر عدم رضاه عنها أن الفعل فيها مبنى للمفعول ، وقد عمل في أكثر من معمول واحد للرفع ، وهما : نائب الفاعل والمصدر المؤول ، وهذا غير مألوف في العربية[6] ..

وقد اعترض أيضا أبو جعفر النحاس على قراءة حمزة حيث قال : (وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، وحمزة : (إلا أن يُخافا) بضم الياء – ، وهو اختيار أبى عبيد ، قال : لقوله

(فإن خفتم فجعل الخوف لغيرهم ، ولم يقل فإن خافا ، وفى هذا حجة لمن جعل الخلع إلى السلطان)

ثم قال : (أنا أنكر هذا الاختيار على أبى عبيد ، وما عملت فى اختياره شيئاً أبعد من هذا الحرف ، لأنه لا يوجب الإعراب ، ولا اللفظ ، ولا المعنى ما اختاره .

فأما الإعراب فإنه يحتج له بأن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قرأ : (إلا أن تخافوا ألا يقيما حدود الله) فهذا في العربية إذا رُد إلى مالم يسم فاعله قيل : الا أن يُخاف ألا يقيم حدود الله .

---

[2] انظر الحجة لأبى الفارسى 2/ 151

[3] انظر المحيط 1 / 471

[4] معانى القرآن للفراء 1 / 145

[5] معانى القرآن للفراء 1 / 146 ، 147

[6] يريد أنه على قراءة حمزة (يخافا ألا يقيما) ببناء الفعل للمفعول يكون الفعل قد عمل فى نائب الفاعل ، وفى أن ومعمولها / وكأن الفعل قد عمل فى أكثر من معمول واحد الرفع ، وهذا غير مألوف فى العربية ، والنحويون يصححون هذا الوجه بأن يكون ألا يقيما بدل اشتمال من نائب الفاعل ، انظر معانى القرآن للفراء 1 / 146 ، حاشية رقم (2) ، وأثر القراءات السبع فى تطور التفكير اللغوى 67

وأما اللفظ فإن كان على لفظ (يخافا) وجب أن يقال : فإن خيف ، وإن كان على لفظ (فإن خفتم) وجب أن يقال : إلا أن تخافوا .

وأما المعنى فإن يبعد أن يقال : ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن يخاف غيركم ، ولم يقل تعالى : فلا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية

، فيكون الخلع إلى السلطان ، وقد صح عن عمر وعثمان وابن عمر رضى الله عنهم أنهم أجازوا الخلع بغير السلطان) [1] .

وقد دافع السمين الحلبى عن قراءة حمزة ضد الفراء حيث قال[2] :

(ووجه القراء قراءة حمزة بأنه اعتبر قراءة عبد الله : (إلا أن تخافوا)

وقد رد أبو على على الفراء حيث قال :

(فأما ما قاله الفراء فى قراءة حمزة : (إلا يخافا ، من أن اعتبر قراءة عبد الله (إلا أن تخافوا) فلم يصبه ، لأن الخوف فى قراءة عبد الله واقع على (أن) وفى قراءة حمزة واقع على الرجل والمرأة ، فإن بلغه ذلك فى رواية عنه فذاك ، وإلا ، فإذا اتجه قراءته على وجه صحيح ، لم يجز أن ينسب

إليه الخطأ ، وقد قال عمر رضى الله عنه : لا تحمل فعل أخيك على القبيح ما وجدت له فى الحسن مذهباً[3]

ثم يستطرد السمين فى دفاعه فيقول : (وهذا الذى خطأ به القراءة ليس بشيء لأن معنى قراءة عبد الله : إلا أن تخافوهما ، الخوف واقع عليها أيضاً بأحد الطريقين على (أن) وكذلك هي في قراءة حمزة ، الخوف واقع عليها أيضاً بأحد الطريقين المتقدمين ، إما على كونها بدلاً من ضمير الزوجين – كما تقدم تقريره – وأما على حذف حرف الجر وهو (على)[4] كما رد السمين على النحاس بقوله : (وأما ما ذكره من حيث الإعراب فلا يلزم حمزة ما قرأ به عبد الله ، وأما من حيث اللفظ فإنه من باب الالتفات ، إذا لو جرى على فسق الكلام لقيل : (إلا أن تخافوا ألا تقيموا) بتاء الخطاب للجماعة، وقد قرأها كذلك عبد الله ، وروى عنه أيضاً بياء الغيبة ، وهو التفات أيضاً ، ويلزم النحاس أنه كان ينبغى على قراءة غير حمزة أن يقرأ : (فإن خافا) وإنما هو فى القراءتين من الالتفات

---

[1] إعراب القرآن للنحاس 1 /114 بتصرف يسير ، وانظر الدر المصون 2 / 449
[2] الدر المصون 2 / 450
[3] الحجة لأبي الفارسي 2 / 154
[4] الدر المصون 2 / 450

المستحسن فى العربية ، وأما من حيث المعنى ، فلأن الولاة والحكام هم الأصل فى رفع التظالم بين الناس ، وهم الآمرون بالأخذ و الايتاء)[5].

وفى دفاع السمين الحلبى رحمه الله – بعض الإلباس ، لأنه قال : (ووجّه الفراء قراءة حمزة بأنه اعتبر قراءة عبد الله (إلا أن تخافوا) و خطأه الفارسي وقال)[6]: (والصواب أن الفراء هو الذى خطأ حمزة ، والفارسي هو الذى دافع عن قراءة حمزة كما وضحنا من خلال نصهما)[7].

وقد دافع أبو حيان عن قراءة حمزة بقوله : (وقد طعن فى هذه القراءة من لا يحسن توجيه كلام العرب ، وهى قراءة صحيحة مستقيمة فى اللفظ والمعنى)[8].

إن حمزة فى قراءته (يٌخافا) جعله مبنياً للمجهول من باب (أفعل) أى أخاف (يخيف) والمجهول منه (يٌخاف) فجعل القراءة : (إلا أن يخافا) فـ (يٌخاف) فعل مضارع مبنى للمجهول وألف الاثنين نائب فاعل (أن لا يقيما) مصدريه (لآ) نافية (يقيما) فعل مضارع ، وأما ما ذهب إليه الفراء من أن هذه القراءة لا تعجبه ، فكلامه ليس بسديد كما رد عليه السمين والفارسي وأبو حيان ، لأن بناء الفعل للمجهول ، لا يتأتى من (خاف) الثلاثي لأنه فعل لازم ، واللازم لا يصاغ منه المبنى للمجهول ، ولكن الفعل أخاف أى من باب (أفعل) هذا الباب متعد فلا إشكال على القراءة لأن الفعل اللازم إذا أريد تعديته ينقل إلى باب (أفعل) فيتعدى إلى مفعول واحد[1]، وكان بإمكان الفراء وغيره من النحاة المنكرين لهذه القراءة أن يخرجوهاعلى القواعد النحوية الصحيحة ، وهذا أسلم من الوقوع فى الاعتراض ، على قراءة صحيحة مروية عن النبى – ﷺ – لأن القراءة سنة متبعة لا يردها قياس عربية ، وقال القرطبى عن القشيرى : (إن ما ثبت عن النبى – ﷺ – لا يجوز أن يقال فيه خطأ أوقبح أو ردئ ، بل هو فى القرآن فصيح ، وفيه ما هو أفصح منه)[2].

وهذه القراءة صحيحة ولها وجه فى العربية وقد ذكرها الفارسي ووجهها ورد على المنكرين لها كالفراء وغيره ، كما وضحنا من خلال نصوصه فى الحجة ، وهذه القراءة محمولة على ظاهر الخطاب المراد به الزوجان[3].

---

[5] انظر الدر 2 /447 ، 449
[6] الدر الصون 2 / 450
[7] انظر معانى القرآن للفراء 1 /145 ، 146
[8] البحر المحيط 2 / 472 ، ودفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 1 / 107 - 111
[1] انظر قراءة حمزة 127 ، 128
[2] تفسير القرطبي 9 / 357
[3] انظر الكشف 1 /295

القراءة السابعة :زيادة الياء علي ياء الإضافة علي لغة بني يربوع

قال تعالي : **(مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ۖ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ ۗ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ[1])** .

قرأ حمزة : (بمصرخيَّ) بكسر الياء – ، وقرأها الباقون (بمصرخيَّ) بفتح الياء[2].

[1] سورة ابراهيم من الآية رقم 22

وقد انفرد حمزة بخفض الياء عن القراء السبعة ، وحق ياء الإضافة على القياس الفتح ، إلا أن حمزة خفضها وقراءة الباقون بالفتح ، إذا إن أصلها (بمصرخين) سقطت النون للإضافة وأدغمت الياء في الياء فاجتمع ساكنان فحركت الثانية بالفتح لأنها ياء المتكلم ردت إلي أصلها ، لأن الياء المدغم فيها تفتح أبدا[3].

أما قراءة حمزة فكثر الحديث عنها بين معارض ومؤيد ولا سيما النحويون ، فمن مجتري عليها ملحن لقارئها ، ومن مجوز لها من غير ضعف ، ومن مجوز لها بضعف فالفراء حاول أن يرجعها إلى وهم القارئ فقال: (ولعلها من وهم القراء طبقة يحي فإنه قل من سلم منهم من الوهم[4]) إلا أنه عاد وذكر أنه سمع بخفض الياء مستدلاً ببيت الأغلب العجلي فقال : (وقد سمعت بعض العرب ينشد:

قال لها هل لك يا تا فيَّ ∴ قالت له : ما أنت بالمرضيَّ[5].

فخفض الياء من (في) فإن يك ذلك صحيحاً فهو ما يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما ، وإن كان له الأصل في الفتح ، فكذلك الياء في (مصرخي) خفضت ولها أصل في النصب)[6] .

وزعم الأخفش أنه لم يسمعها من أحد من العرب ولا من النحويين[7]، وقال الزجاج : (وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة ولا وجه لها إلا وجه ضعيف ذكره بعض النحويين)[8] . ثم يعترض علي من أجازها بقوله : (ومن أجاز بمصرخي) بالكسر – لزمه أن يقول : (هذه عصاي أتوكأ عليها[9])[10] ثم ينقل إجازة الفراء لها علي ضعف ، ويرد ما استشهد به فيقول : ((وأجاز الفراء[1]، على وجه ضعيف الكسر، لأن أصل التقاء الساكنين الكسر ، وأنشد قال لها يا تا في ∴ قالت له : ما أنت بمرضي .

---

[2] انظر السبعة لابن مجاهد 362 ، والإتحاف 342 ، والحجة لابي علي 3 / 340 ، 341 ، وحجة أبي زرعة 377 ، والكشف لمكي 2 / 26 ، 27 ، والدر 7 / 88 – 95 ، وسراج القارئ 265 ، 266 ، والنشر 2 / 98 ، 299 ، وغيث النفع 265 ، 266 ، والوافي 209 ، ومعاني القرآن للفراء 2 / 75 ، وقراءات حمزة 61

[3] انظر الإتحاف 342 ، وقراءة حمزة 74

[4] معاني القرآن للفراء 2 / 75 ، وانظر قراءة حمزة 74

[5] من أرجوزة للأغلب العجلي ، والشاهد فيه : (فيَّ) حيث كسر ياء المتكلم المضافة إلي (فيَّ) والرجز في : معاني القرآن للفراء 2 / 276 ، والحجة لأبي علي 3 / 341 ، والمحتسب 2 / 49 ، وشرح التسهيل لابن مالك 3 / 284 ، وحاشية يس علي التصريح 2 / 60 ، والخزانة 4 / 430 ، 436 ، ومعجم الشواهد العربية 563

[6] معاني القرآن للفراء 2 / 76

[7] انظر معاني القرآن للأخفش 2 / 407 ، وقراءة حمزة 75

[8] انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 130

[9] الصواب (هى) لأن المراد - والله اعلم) – التنظير بآية رقم 8 : (قال هي عصاي أتوكؤا عليها ، وتفتح الياء للسكون قبلها انظر دفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة 1 / 87

[10] معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 130

[1] انظر معاني القرآن للفراء 2 / 75 ، 76

وهذا الشعر مما لا يلتفت إليه ، وعمل مثل هذا سهل ، وليس يعرف قائل هذا الشعر من العرب ، ولا هو مما يحتج به في كتاب الله عز وجل[2])، وممن طعن في قراءة حمزة أبو جعفر النحاس حيث قال بعد أن نقل اعتراض الأخفش والفراء عليها : (فقد صار هذا بإجماع لا يجوز ، وإن كان الفراء قد نقض هذا ، وأنشد :

هل لك يا تا في ∴ قالت له : ما أنت بالمرضي .

ولا ينبغي أن يحمل كتاب الله عز وجل – علي الشذوذ)[3]، وذكر الزمخشري سؤالاً وأجاب عنه بقوله : (فإن قلت جرت الياء الأولي مجري الحرف الصحيح لأجل الإدغام ، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن ، فحركت بالكسر علي الأصل) . قلت : هذا قياس حسن ، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواترة تتضاءل إليه القياسات)[4] .

وأبو عبيد قال عن قراءة حمزة : (وأما الخفض فإنا نراه غلطاً ، لأنهم ظنوا أن الياء تكسر كل ما بعدها، وقد كان في القراء من يجعله لحناً، ولا أحب أن أبلغ به هذا كله ، ولكن وجه القراءة عندنا غيرها)[1].

فقد طعن على قراءة حمزة جماعة من العلماء كما ذكر السمين الحلبي كالفراء ، والزجاج ، والنحاس ، والزمخشري، والأخفش ، وأبي عبيد ، وقد تفاوتت عبارتهم حولها ، فمنهم من قال : إنها من وهم القراء ، ومنهم من قال : إنها رديئة مرذولة ، ومنهم من قال: إنها ضعيفة ، ومنهم من قال إنها غلط ، وقد ضعفوا ما خرجت عليه ، وردوا الشعر الذي استشهد به بأنه مجهول القائل[2].
وليس هؤلاء فحسب الذين ردوا قراءة حمزة ، بل نُسب للمبرد أنه قال :
(لو صلت خلف إمام يقرأ (وما أنتم بمصرخي[3]) (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام[4] لأخذت نعلي ومضيت[5])

---

[2] معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 130
[3] إعراب القرآن للنحاس 2 / 231
[4] الكشاف للزمخشري 2 / 300
[1] انظر الدر 7 / 92
[2] انظر دفاع السمين الحلبي عن الفراءات المتواترة 1 / 89
[3] سور ابراهيم من الآية رقم 22
[4] سورة النساء من الآية رقم 1 ، وسيأتى الحديث عنها
[5] انظر الجامع لأحكام القرآن 5 /3 ، وأبو العباس المبرد وأثره فى علوم العربية 44

والعكبري[6] الذي وصفها أيضاً بالضعف ، وكذلك الرضي[7]ويبدو – والله أعلم – أن من طعن في قراءة حمزة من البصرين كالأخفش والزجاج والنحاس وغيرهم اعتمدوا علي كلام سيبويه حيث يقول تحت عنوان : (هذا باب إضافة كل اسم آخره ياء تلي حرفاً مكسوراً إلي هذه الياء) .

(أعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء لم تكسرها ، وصارت ياءين مدغمة إحداهما في الأخرى ، وذلك لقولك : هذا قاضي ، وهؤلاء جواري ، وسكنت في هذا ، لأن الياء تصير فيه مع هذه الياء ، كما تصير فيه الياء في الجر ، لأن هذه الياء تكسر ما تلي[8] ...) وسار علي ذلك المبرد[9] .

وقد دافع السمين الحلبي[10] – رحمه الله عليه – عن قراءة حمزة دفاعاً قوياً من عدة أوجه هي : ذكره توجيهات قوية ، وحكايته آراء بعض المجيزين من المحسنين لهذه القراءة ، ثم رده علي طعن الطاعنين فيها منها :

أولاً : توجيهاته لها ، حيث قال : (ذكر العلماء في ذلك توجيهات)[11]

منها : أن الكسر علي أصل التقاء الساكنين ، وذلك أن ياء الإعراب ساكنة ، وياء المتكلم أصلها السكون ، فلما التقيا كسرت لالتقاء الساكنين .

التوجيه الثاني : أنها تشبه هاء الضمير ، في أن كلا منهما ضمير علي حرف واحد ، وهاء الضمير توصل بواو إذا كانت مضمومة ، وبياء إذا كانت مكسورة ، وتكسر بعد الكسرة والياء ساكنة ، فتكسر كما تكسر الهاء في (عليه) وبنو يربوع يصلونها بياء ، كما يصل ابن كثير نحو : (عليهي) [12] بياء ، فحمزة كسر هذه الياء من غير صلة ، إذا أصله يقتضى عدمها ، ثم يبين أن هذه لغة قبيلة عربية فصيحة هم بنو يربوع[1] من تميم ، فقال : وزعم قطرب[2] أيضاً أنها لغة لبني يربوع ، قال : يزيدون على ياء الإضافة ياء ، وأنشد

ماضٍ إذا هم بالمضي ∴ قال لها : هل لك يا تا في .

---

[6] انظر الإملاء 2 / 68

[7] انظر شرح الكافيه للرضي 2 / 265

[8] الكتاب لسيبويه 3 / 414

[9] انظر المقتضب للمبرد 4 / 249

[10] انظر الدر 7 / 89 -95

[11] السابق نفسه ، وانظر ايضاً الحجة 3 / 341 ، والكشف 2 / 26 ، 27 ، والبيان 2 / 57والاملاء 2/ 68 ، وتفسير القرطبي 357/9 ، والبحر المحيط 6 / 429 ، ودفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة 1 / 90

[12] انظر النشر 2 / 298 ، والإتحاف 342

[1] انظر جمهرة انسان العرب لابن جزم 224 ، ودفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة 91

[2] انظر الحجة 3 / 341 ، والكشف 2 / 26 ، والمشكل 1 / 404 ، وتفسير القرطبي 9 / 357 ، والبحر المحيط 6 / 429 ، والتصريح 3 / 242 ، والخزانة 4 / 430 ، 435 ، ومن نحاة البصرة : قطرب ، أ –د / محمد محمد سعيد 510 ، 511 ، ودفاع السمين 91/1 .

أنشده الفراء ، وقال : (فإن يك ذلك صحيحاً فهو ما يلتقي من الساكنين فيخفض الآخر منهما[3])

وقال أبو على : (قال الفراء في كتابه في التصريف : زعم القاسم بن معن أنه صواب ، وكان ثقة بصيراً[4]

التوجيه الثالث : أن الكسر للإتباع لما بعدها ، وهو كسر الهمز من (إنيّ) كقراءة (الحمد لله)[5]

وقولهم : (بعير ، وشعير ، شهيد) بكسر أوائلها إتباعاً لما بعدها – وقد حكم السمين على هذا التوجيه بأنه ضعيف جداً[6]

التوجيه الرابع : أن المسوغ لهذا الكسر فى الياء – وإن كان مستثقلا – أنها لما أدغمت فيها التى قبلها ، قويت بالإدغام ، فأشبهت الحروف الصحاح فاحتملت الكسر ، لأن إنما يستثقل فيها إذا خفت ، وانكسر ما قبلها الا ترى أن حركات الإعراب تجرى على المشدد ، وما ذاك إلا لإلحاق بالحروف الصحاح .

ثانياً : نقل السمين الحلبى إجازة بعض العلماء للقراء حيث قال

(قال الحسين الجعفى : (سألت أبا عمرو عن كسر الياء فأجازه) وهذه الحكاية تحكى عنه بطرق كثيرة ، ومنها ما ذكرنا ، ومنها : (سألت أبا عمرو ، وقلت إن أصحاب النحو يلحنوننا فيها ، فقال : هى جائزة أيضاً إنما أراد تحريك الياء ، فلست تبالى إذا حركتها إلى أسفل أم إلى فوق)

وعنه : (من شاء فتح ، ومن شاء كسر ، ومنها أنه قال : (إنها بالخفض لحسنه)[7] وعنه قال : (قدم علينا أبو عمرو بن العلاء ، فسألته عن القرآن ، فوجدته به عالماً

فسألته عن شئ من قراءة الأعمش ، واستشعرته : (وما أنتم بمصرخي[8]) – بالجر – فقال : هي جائزة ، فلما أجازها وقرأ بها الأعمش أخذت بها)[9]

ثم نقل اضطراب الفراء في الحكم علي هذه القراءة ، حيث نقل عنه تخطئته للقراءة مرة ، وتصويبه لها أخري[10]، وعقب علي ذلك بقوله : (ولعل الأمر كذلك ، فإن العلماء يسألون فيجيبون بما يحضرهم حال السؤال ، وهي مختلفة[11])

---

[3] معاني القرآن للفراء 2 / 72

[4] الحجة لأبي علي 3 / 341

[5] سورة الفاتحة من الآية رقم 2 ، وتنسب للحسن البصري ، وزيد بن على ، وغيرهما ، انظر مختصر في شواذ القراءات 9 ، والمحتسب 1 / 37 ، والدر 1 / 41 وقراءة الحسن 63 ، ودفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة 1/ 92

[6] انظر السابق نفسه

[7] انظر البحر المحيط 6 / 429

[8] سورة ابراهيم من الآية رقم 22

[9] انظر الدر 7 / 89

ثالثاً : رده علي من طعن في هذه القراءة ، وذلك حيث ابتدأ ذلك برده علي أبي حاتم الذي أنكر تحسين أبي عمرو لهذه القراءة بقوله[12].

(ولا التفات إليه ، لأنه علم من أعلام القرآن ، واللغة ، والنحو ، واطلع علي ما لم يطلع عليه من فوق السجستاني ، ثم تمثل بهذا البيت :

وابن اللبون إذا ما لُز في قرن ∴ لم يستطع صولة البزل القناعيس[1]

وقد سبقه إلي ذلك أبو حيان ، حيث قال :

(ولا التفات إلى إنكار أبى حاتم علي أبى عمرو وتحسينها ، فأبوعمرو وإمام لغة ، وإمام نحو . وإمام قراءة ، وعربى صريح ، ، وقد أجازها ، وحسنها[2].

ثم رد السمين الحلبى على الزمخشرى بما رد به أبو حيان عليه[3] فقال :

(قال الشيخ : وأما قوله : (واستشهدوا لها ببيت مجهول ، فقد ذكر غيره أنه للأغلب العجلى ، وهى لغة باقية فى أفواه كثير من الناس إلى اليوم يقولون : (ما فى أفعل – بكسر الياء)

ثم عقب السمين الحلبى على ما سبق بقوله : (قلت : الذى ذكر صاحب هذا الرجز هو الشيخ أبو شامه[4]، وقال : (ورأيته أنا فى أول ديوانه ، وأول هذا الرجز :

أقبل فى ثواب معافرى عند اختلاط الليل بالعشي[5]

وقد انتدب لنصرة هذه القراءة أبو على الفارسي ، حيث قال فى الحجة :

(ووجه ذلك من القياس : أن الياء ليست من أن تكون فى موضع نصب ، أو جر ، فالياء فى النصب والجر كالهاء فيهما ، وكالكاف فى (أكرمتك) و (هذا لك) فكما أن الهاء قد لحقتها الزيادة في (هذا لهو) (وضربهو) ولحق الكاف ايضاً الزيادة في : قوله من قال (اعطيتكاه) و (أعطيتكيه) فيما حكاه سيبويه[6] وهما أختا الياء ، كذلك ألحقوا الزيادة من المد ، فقالوا (فيي) ثم حذفت الياء الزائدة على الياء، كما حذف الزيادة من الهاء في قول من قال :

---

(10) انظر معان القرآن للفراء 2 / 75 ، 76

(11) انظر الدر ة7 / 95

(12) السابق 7 / 89

(1) البيت من بحر البسيط الجرير فى ديوانه صـ 250 من قصيدة يهجو فيها عمر بن ابى التيمى وقد ورد فى الكتاب 2 / 97 ، والمقتضب 4 / 46 ، 320 ، وشرح المفصل 1 / 35 ، والدر 1 / 364 ، ولسان العرب (ق ع س) (ل ز)

(2) انظر البحر 6 / 429

(3) انظر البحر 6 / 429

(4) انظر إبراز المعانى 551 ، والخزانة 4 / 434

(5) انظر الخزانه 4 / 431

(6) انظر الكتاب 4 /200

.... له أرِقان[7].

وزعم الحسن أنها لغة[8].

ثم يعقب السمين على كلام الفارسي بقوله (مراد أبى على التنظير بالبيت فى قوله : (له أرقان) حذف الصلة ، واتفق أن فى البيت أيضاً حذف الحركة ، ولو مثل بنحو (عليه) و (فيه) لكان أولى)[9] ثم يكمل السمين ، نقل دفاع الفارسي ، فيقول : (وكما حذفت الزيادة من الكاف ، فقالوا : أعطيتكه ، وأعطيتكه ، كذلك حذفت الياء اللاحقة للياء ، كما حذفت من أختيها ، وأقرت الكسرة التى كانت تلى الياء المحذوفة ، فبقت الياء على ما كانت عليه من الكسرة ، وكما لحقت الكاف ، والتاء ، ، والهاء الزيادة ، كذلك لحقت الياء الزيادة .

فإن كانت هذه الكسرة فى الياء على هذه اللغة ، وإن كان غيرها أفشي منها ، وعضده من القياس ما ذكرنا ، ولم يجز لقائل : إن القراءة بذلك لحن ، لاستفاضة ذلك فى السماع والقياس ، وما كان كذلك لا يكون لحناً)[1].

وعلى ذلك كما قال الفارسى فإن حمزة ليس لاحنا على التخفيف ، لأن الياء حركتها حركة بناء لا حركة إعراب ، والعرب تكسر لالتقاء الساكنين كما تفتح[2]

ومن كسر فلالتقاء الساكنين حركت إلى الكسر لأن الياء أخت الكسرة[3] وحسن أبو عمرو بن العلاء قراءة حمزة ، وصوبها القاسم بن معن[4] والأنبارى حيث قال : (وأما الكسر فقد قال النحويين إنه ردئ فى القياس ، وليس كذلك لأن الأصل فى التقاء الساكنين الكسر ، وإنما يكسر لاستثقال الكسرة على الياء ، فعدلوا إلى الفتح ، إلا أنه عدلها هنا إلى الأصل ، وهو الكسر ليكون مطابقاً لكسر همزة (إنى كفرت بما أشركتمون)[5] لأنه أراد الوصل دون الوقف ، فلما أراد هذا

---

[7] هذا جزء بيت من بحر الطويل ليعلى الأحول الأزدى ، والبيت التمامه : فظلت لدى البيت العتيق أخيله : ومطواي مشتقان له أرقان. وقد ورد فى المقتضب 1 / 402 والخصائص 1 / 129 ، والمحتسب 1 / 244 وشرح جمل الزجاجى لابن عصفور 2 / 586 ، والخزانة 5 / 269 ، 275

[8] الحجة لأبى على 3 / 341

[9] انظر الدر 7 / 94

[1] الحجة لابى على 3 / 341 ، 342 وانظر دفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 1 / 95 – 97

[2] انظر الحجة لابن خالويه 178 ، وحجة ابى زرعه 378 ، وقراءة حمزة 76

[3] انظر تفسير القرطبى 9 / 357 ، وقراءة حمزة 76

[4] انظر النشر فى القراءات العشر 2 / 298 ، 299 ، وقراءة حمزة 78 ، ودفاع السمين الحلبى 1 / 97

[5] سورة ابراهيم من الآية رقم 22

المعنى ، كان كسر الياء أدل على هذا من فتحها[6] وأجازها أيضاً ابن مالك[7]، وابن عقيل[8]، وابن هشام[9]، والشيخ خالد حيث قال : (فى أحكام المضاف للياء الدالة على المتكلم يجب كسر آخره أى المضاف لمناسبة الياء سواء كان صحيحاً أو شبيهاً بالصحيح ، واختلف فى ايهما اصل فقيل الفتح وقيل الإسكان ، والكسر مطرود فى لغة بنى يربوع فى الياء المضاف اليها جمع المذكر السالم وعليه قراءة حمزة)[10] وأجازها السيوطى[11] ويس العليمى[12] وغيرهم .

فقراءة حمزة متواترة لا مجال فيها لرأي ، أو قياس ، لأنها سنة متبعة ، ورحم الله ابن الجرزى حيث قال فى قراءة حمزة : 0 ولا عبرة بقول الزمخشرى وغيره ممن ضعفها أو لحنها ، فإنها قراءة صحيحة اجتمعت فيها الأركان الثلاثة[13]) يقصد صحة السند ، وموافقة العربية ، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ، ثم يعقب ابن الجزري أيضاً فيقول (قياسها فى النحو صحيح ، وذلك أن الياء الأولى وهى ياء الجمع جرت مجرى الصحيح لأجل الإدغام فدخلت ساكنه عليها ياء الاضافة وحركت بالكسر على الأصل فى اجتماع الساكنين ، وهذه اللغة باقية شائعة فى أفواه أكثر الناس[14] وبمثل هذا دافع عنها الصفاقسى[15]، ويقول البنا الدمياطى عنها :

(وهى متواترة صحيحة ، والطاعن فيها غالط قاصر، ونفى النافى لسماعها لا يدل على عدمها ، فمن سمعها مقدم عليه ، إذا هو مثبت)[1] وليس هؤلاء فحسب ، بل دافع عن هذه القراءة وصححها كثير غيرهم ، ومنهم مكى بن أبى طالب ، حيث يقول : (وليست بلحن ، إنما هى مستعملة)[2] .

ثم يوجهها علي لغة بني يربوع والقرطبي يقول نقلاً عن الشقيري : (والذي يغني عن هذا أن ما يثبت بالتواتر عن النبي – صلى الله عليه وسلم – فلا يجوز أن يقال فيه هو خطأ ، أو قبيح أو رديء ، بل هو في القرآن فصيح وفيه ما هو أفصح منه ، فلعل هؤلاء أرادوا أن غير هذا الذى قرأ به حمزة أفصح

---

[6] البيان 2 / 57
[7] انظر شرح التسهيل 3/ 283 ، 284
[8] انظر المساعد 2 / 378
[9] انظر أوضح المسالك 3 / 197
[10] شرح التصريح 3 / 242 ، 243 وقراءة حمزة 75 ، 247
[11] انظر همع الهوامع 4 / 298 ، 299
[12] انظر حاشية يس على التصريح 2 / 60 ، 61
[13] النشر 2 / 299 ، وانظر دفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 1 / 99
[14] النشر 2 / 299 ، وانظر قراءة حمزة 77 ، 78
[15] انظر غيث النفع 265 ، ودفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 1 / 99
[1] الإتحاف 342
[2] الكشف 2 / 26

)[3] وأيد أبو حيان ذلك بقوله: (وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه .... ، فلا يجوز أن يقال فيها : إنها خطأ ، أو قبيحة ، أو رديئة[4]...) ثم وجهها ، فالذين استشهدوا بصحة قراءة حمزة خرجوها على جواز الاستعمال وإن كان قليلاً َ فى القياس الا أن الاستعمال المستفيض الذى هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل اليه القياسات ، فالقول الراجح فى قراءة حمزة أنها جائزة لأنها صحت في العربية سماعا فهذه اللغة مطردة وشائعة فى القبائل منها لغة بنى يربوع ، ولو رودوها فى الشعر العربي الفصيح ، كما صحت قياسا إذ كسرت إتباعا للكسرة التى بعدها (بمصرخي إني) واللسان فيها يعلم من موضع واحد وموجه واحد ففيها الانسجام وتقريب الاصوات بعضها ببعض[5].

والذى نراه من خلال هذا العرض أن المنكرين لهذه القراءة من البصريين ، وإذ إن الأخفش والزجاج وأبا حاتم والمبرد والزمخشري على مذهب البصريين ، أما القاسم بن معن فقال : هي صواب وهو من رؤساء نحاة الكوفة ، وأجازها من نحاة البصرة أبو عمرو بن العلاء وقطرب .

ولو كان المنكرون للقراءة أقل حدة فى تعصبهم لكان أسلم من الاعتراض على قراءة متواترة صحيحة مروية عن أحد القراء العلماء ، فالقراءة سنة متبعة لا يردها قياس ولا فتوي لغة[6] ولهذا كان المجيزون أشد احتراماً لما ورد من لهجات القبائل فلم يهملوا شيئاً منها ، ولها توجيه فى اللغة العربية ، وكان الأولى بمن ردها أن يبحث لها عن وجه من الوجوه ، أو يعدل القاعدة التى وضعت كي تتفق مع هذه القراءة المتواترة لأن العربية تتبع القراءة ، وليس العكس .

القراءة الثامنة :عطف الاسم على الاسم رفعاً أو جراً

[3] تفسير القرطبى 9 / 357 ، ودفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 1 / 99 ، 100
[4] البحر المحيط 6 / 429 بتصرف يسير
[5] انظر قراءة حمزة 78
[6] انظر النشر 1 / 10

قال تعالي : ﴿وَمِنْهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ ۚ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [1]

قرأ حمزة : (ورحمةٍ) بالخفض ، وانفرد حمزة بقراءة الخفض عن القراء السبعة ، وتوجيه قراءتة أنها عطف على (خيرٍ) فالتقدير : هو أذن خير لكم وأذن رحمة ، فكما أضاف أذنا إلى الخير أضافه إلي رحمة ، لأن الرحمة من الخير والخير من الرحمة[2] والباقون بالرفع نسقا وقيل عطفاً على يؤمن لأنه فى محل رفع صفة لأذن أى أذن مؤمن ورحمة أو خبر محذوف أى وهو رحمة[3] .

وقال الفراء : فى توجيه القراءتين : (ورحمة للذين آمنوا) إن شئت خفضتها تتبعها للخير ، وإن شئت رفعتها أتبعتها الأذن)[4]

فذكر العطف بالجر للخير المجرور بالإضافة ، وبالرفع بالعطف على أذن .

ويقول الزجاج فى توجيه قراءة حمزة :

(ويجوز فى قوله (ورحمةٍ) الجر على العطف على (خير) فيكون المعني : قل أذن خير لكم وأذن رحمةٍ للمؤمنين[5])

وقال أبو حيان فى توجيه قراءة حمزة : (قرأ حمزة (ورحمةٍ بالجر عطفاً على (خيرٍ) فالجملة من يؤمن (اعتراض بين متعاطفين)[6]

وقال أبو على الفارسي : (من رفع فقال : (ورحمةٌ) كان المعنى : إذنُ خيرٍ ورحمةٌ) أى مستمع خير ورحمة ، فجعله الرحمة لكثرة هذا فيه .....

فأما الجر فى رحمة فعلى العطف على خير ، كأن : أذن خيرٍ ورحمةٍ .

والرحمة إذا كانت من الخير لم يمتنع أن تعطف فتخصص الرحمة بالذكر من بين ضروب الخير ، لغلبة ذلك في وصفه وكثرته ، ... والبعد بين الجار وما عطف عليه لا يمنع من العطف)[7]، فالفارسي وجه القراءتين بالرفع والجر ولم يرجح إحداهما .

---

[1] سورة التوبة الآية رقم 61

[2] أنظر اتحاف البشر 305 ، واملاء ما من به الرحمن 2 / 17 ، والسبعة لابن مجاهد 315 ، 316 ، وإعراب القرآن للنحاس 2 / 27 ، وتفسير القرطبي 8 / 192 ، والحجه لأبي زرعة 320 ، الغيث للصفاقسي 238 ، والكشف 1 / 503 ، ومعانى القرآن للفراء 1 /444 ، والحجة لابي على 3 / 139 ، والنشر 2 / 280

[3] انظر إتحاف فضلاء البشر 305

[4] معانى القرآن 1 / 444

[5] معانى القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 370

[6] البحر المحيط 5 / 63 ، وانظر الإتحاف 305

[7] الحجة لابى على الفارسي 3 / 139 ، 140

وقال الأنباري : (ورحمة) قرئ بالرفع والجر ، فمن قرأه بالرفع كان مرفوعاً بالعطف على قوله : أذن) ومن قرأه بالجر كان مجرور على (خير) أى ، وهو أذن ورحمة ، فكما أضاف أذنا إلى الخير أضافه إلى الرحمة ، لأن الرحمة من الخير والخير من الرحمة[1].

وقد اعترض النحاس على قراءة حمزة بالجر وعدها بعيدة فى العربية حيث قال :

(وقرأوا و رحمة) خفضاَ عطفاً على (خير) وهذا عند العربية بعيد لأنه قد باعد بين الاسمين ، وهذا يقبح فى المخفوض)[2]

والذى يبدو أن النحاس ضعف القراءة لأن (ورحمة) عطف على المضاف إليه وهو (خير) والحقيقة أن الضعف جرى على تقدير المضاف (أذنُ رحمةٍ) وقراءة الرفع تتساوى فى المعنى مع قراءة الجر وكلتا القراءتين تؤديان المعنى ، فعلى قراءة الخفض يكون التقدير – والله أعلم – أذن خير لكم ورحمة يؤمن بالله ويؤمن للمؤمنين[3] فلا وجه لاعتراض النحاس أو غيره على قراءة حمزة لأن لها وجهاً فى العربية كما أنها قراءة متواترة فيستشهد بها ، لا لها .

القراءة التاسعة : العطف على الضمير المخفوض دون اعادة الخافض

[1] البيان للأنبارى 1 / 401 ، وانظر إملاء ما من به الرحمن 2 / 17
[2] اعراب القرآن للنحاس 2/ 223 ، وانظر تفسير القرطبي 8 / 192
[3] انظر قراءة حمزة 90

قال تعالي : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا[1] ﴾

قرأ حمزة وحده (والأرحامِ) بالخفض عطفا على المجرور فى (به) والباقون بالنصب(2)، وانفرد حمزة بجر (الأرحامِ) عن بقية القراء السبعة .

وقد اختلف العلماء فى مسألة العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض اختلافاً كبيراً ، فمنهم المانعين مطلقا – وهو جمهور البصريين – ويوجبون إعادة الجار إلا فى الضرورة شعرية(3) وإلى مجيزين مطلقاً ، لكثرة السماع الوارد بذلك نثراً وشعراً ، وإلى متوسطين ، حيث يجيزون إن أكّد الضمير نحو : مررت بك نفسك وزيدٍ ، ويمنعون ذلك إن لم يؤكد إلا في ضرورة ، وينسب هذا الرأي للجرمي(4) وقد نتج عن تباين آرائهم فى هذه المسألة تباين حكمهم على قراءة حمزة ، ونعرض لآراء بعض العلماء المنكرين المعترضين عليها ، والمجيزين المدفعين عنها بشيء من التفصيل :

الرأي الأول : رأى البصريين ، الذين منعوا العطف إلا بإعادة الجار وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ، ولم ينفصل ، ولهذا لا يكون إلا متصلاً بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب ، فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجر ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز(5)

قال سيبويه : (ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة الضمير المجرور ، وذلك قولك (مررت بك وزيدِ) و (هذا أبوك وعمروٍ) كرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله... ، وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المرفوع والمجرور إذا اضطر الشاعر)[6]، فسيبويه وصف القاعدة بالقبح ، لكنه لم ينص صراحة على خطأ القراءة لأن القراء عنده سنه متبعة[7]، أما المبرد فقد كان أكثر البصريين اجتراء وتعسفاً وتمادياً في الكلام على قراءة حمزة فقال: (لو صليت خلف أمام يقرأ : (وما أنتم بمصرخي)[8]

(واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام)[9] لأخدت نعلي ومضيت)[10].

---

[1] سورة النساء من الآية رقم 1

[2] انظر السبعة 226 ، ومعانى القراءات 118 ، 119 ، والحجة لأبي زرعة 188 ، والحجة لأبي علي 2/ 335 ، والكشف 1 / 375 ، 376 ، والنشر 2 / 247 ، والدر 3 / 554 والواقى 167 ، وقراءة حمزة 79 ، وقراءة الإمام حمزة 60 ، ما انفرد كل من القراء السبعة توجيهه فى النحو العربي 91 ، 92

[3] انظر الإنصاف مسألة 65 ، وشرح المفصل 3 79 وأوضح المسالك 3 / 292 ، وشرح التصريح 2 /151

[4] انظر الكتاب 3 / 381 – 283 ، والتبصرة والتذكرة للصميرى 1 / 139 – 142 والانصاف 2 / 463 – 474 مسألة (65) والبحر المحيط 2 / 387 – 389 ، والدر المصون 2/ 394 – 396

[5] انظر الانصاف 2 / 466 مسألة (65)

[6] الكتاب 148/1 .

[7] انظر الكتاب 1 / 148

[8] سورة ابراهيم من الآية 22 ، وسبق الكلام عليها .

[9] سورة النساء من الآية رقم 1

[10] انظر الجامع لأحكام القرآن 5 /3 ، وأبو العباس المبرد وأثره فى علوم العربية أ. د /محمد عبد الخالق عضيمة 44

ويقول فى الكامل أيضاً : (ومن زعم أنه أراد : (ومن المقيمين الصلاة) فمخطئ فى قول الصريين ، لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض ، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة ، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب ، وقرأ حمزة : (الذى تساءلون به والارحامِ)[11] وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر كما قال[12].

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا ∴ فاذهب فما بك والايام من عجب)[13]

وقد اعترض على قراءة حمزة أيضاً الفراء وهو من الكوفيين حيث يقول : (.... ، هو كقولهم . (بالله والرحم) وفيه قبح ، لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض ، وقد كني عنه)(14)، فالفراء وهو رأس الكوفيين ، قد حكم على هذه القراءة بالقبح .

والزجاج وهو من البصريين ، حكم عليها بالخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار الشعر ، وبين سبب ذلك وهو العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض وخطأ أيضاً في أمر الدين عظيم(15).

وقال أبو جعفر النحاس عن قراءة حمزة : (والأرحامِ ، – بالخفض – وقد تكلم النحويون في ذلك ، فأما البصريون فقال رؤساؤهم : هو لحن لا تحل القراءة به ، وأما الكوفيون فقالوا : هو قبيح – ولم يزيدوا على هذا – ولم يذكروا علة قبحه فيما علمته)(1).

وقال ابن عصفور عن هذا العطف : (لا يجوز العطف من غير إعادة الخافض إلا فى ضرورة الشعر(2) ومثله قال ابن أبى الربيع(3))، وقال أبو منصور الأزهري عن هذا العطف في قراءة حمزة :

(وأما خفض الأرحام ، علي قراءة حمزة فهي ضعيفة عند جميع النحويين ، غير جائزة إلا في اضطرار الشعر ، لأن العرب لا تعطف على المكني إلا بإعادة الخافض ..(4))

وقد ذهب أبو علي الفارسي مذهب البصريين حيث قال : (وأما من جر (الأرحامِ) فإن عطفه على الضمير المجرور بالياء ، وهذا ضعيف في القياس ، وقليل في الاستعمال ، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن)(5) فقد ضعف أبو علي العطف في الارحام ، ووصفه بالقلة في الاستعمال

---

(11) سورة النساء من الآية رقم 1

(12) البيت من بحر البسيط وهو من شواهد الكتاب المجهولة القائل ، انظر الكتاب 2 / 383 ، وشرح المفصل لابن يعيش 3 / 78 ، وشرح التسهيل لابن مالك 3 / 377 ، وشرح الكافيه للرضى 3 / 336 وشرح الألفية للمرادي 3 / 233 ، وشرح الأشموني 3 / 115

(13) معانى القرآن للفراء 1 / 252

(14) الكامل للمبرد 2 / 231 د / محمد الدالى

(15) انظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 5 ،6

(1) إعراب القرآن 1 / 197

(2) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور 1 / 244

(3) انظر البسيط لابن ابي الربيع 1 / 346

(4) معانى القراءات 119

(5) الحجة لابي علي 2 / 236

ومع ذلك فلم يصف القراءة بالخطأ أو القبح كغيره ، وذكره أن ترك الأخذ بها أحسن ، وكذلك الزمخشري ، فكان حسناً في رده القراءة ومكي بن أبي طالب(6) ذكر كلاماً قريبا مما ذكره الفارسي ، وكذلك الزمخشري الذي قال :

(والجر على العطف الظاهر علي المضمر ، وليس بسديد)(7)

وابن عطية(8) بعد أن نقل كلام البصريين في عدم جواز القراءة ، وأنها خاصة بضرورة الشعر قال : (ويرد عندي هذه القراءة من المعني وجهان :

أحدهما : أن ذكر (الأرحام) فيما يتساءل به لا معني له في الحض علي تقوي الله ، ولا فائدة فيه أكثر من الإخبار بأن (الأرحام) يتساءل بها وهذا تفرق في معني الكلام ، وغض من فصاحته ، وإنما الفصاحة في أن يكون لذكر (الأرحام) فائدة مستقلة .

الوجه الثاني : أن في ذكرها علي ذلك تقريراً للتساؤل بها ، والقسم بحرمتها ، والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله عليه السلام : (من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت)(9)

والعلامة الرضي الذي يقول عن هذه القراءة : (والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء علي مذهب الكوفيين ، لأن كوفي ، ولا نسلم تواتر القراءات)(10)

الرأي الثاني : رأي المجيزين المدافعين ، وهم كثير منهم الإمام الرازي(11) وينسب هذا الرأي للكوفيين(12)، ويونس(13)، والأخفش(14) , وقطرب(15) وغيرهم(16) الذي آتي بالحجج التي ذكرها النحويون

في رد هذه القراءة ، ثم قال : (واعلم أن هذه الوجوه ليست قوية في دفع الروايات الواردة في اللغات ، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة ، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه ، بل رواها عن رسول الله – ص – وذلك بموجب القطع بصحة هذه اللغة ، والقياس يتضاءل عند السماع ، لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت)

---

(6) انظر الكشف المكي 1 / 375

(7) الكشاف 1 / 241

(8) انظر المحرر الوجيز 2 / 4، 5

(9) رواه الإمام أحمد بسنده عن سالم عن أبيه ، انظر مسند الإمام أحمد 2 / 7 ، وفتح الباري كتاب الشهادات ، باب : كيف يستحلف 5 / 287 ، 288

(10) شرح الكافيه للرضي 2 / 226 تح د / يوسف عمر ، انظر دفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة 1 / 113 – 118

(11) انظر تفسير الرازي 9 / 170

(12) انظر الإنصاف 2 / 463 ، والارتشاف 4 / 2013 ، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب 1 / 540 ، 541

(13) انظر التسهيل 178 ، شرح التسهيل 3 / 375 ، وشرح عمدة الحافظ 2 / 665 ، والارتشاف 4 / 2013 ، والاشموني 3 / 114

(14) انظر شواهد التوضيح والتصحيح 53 ، وشرح الألفية لابن الناظم 544 ، وائتلاف النصرة 62 .

(15) انظر شواهد التوضيح والتصحيح 53 ، وشرح الألفية لابن الناظم 544 ، وائتلاف النصرة 62 .

(16) كأبي علي الشلوبين ، وابن مالك ، وأبي حيان ، والقرطبي وغيرهم انظر الارتشاف 4 / 2013 ، وشواهد التوضيح 53 ، والتسهيل 177 ، وشرحه 3 / 373 وشرح الكافية الشافية 1 / 561 ، وشرح الألفية لابن الناظم 544 ، والبحر المحيط 3/ 499 ، 500، وتفسير القرطبي 25 / 5002

ثم يوجه قراءة حمزة قائلاً : (وأيضاً فلهذه القراءة وجهان :

أحدهما : أنها علي تقدير تكرير الجار ، وكأنه قيل تساءلون به وبالأرحام .

وثانيهما : أنه ورد ذلك الشعر ، وأنشد سيبويه(17): فاليوم قربت تهجونا وشتمنا ∴ فاذهب فما بك والأيام من عجب(18)

وأنشد أيضاً :

تُعَلَّقُ في مثل السَّواري سيوفُنا ∴ وما بينها والكعب غوط نفانف[1]

والعجيب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد ، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن)

واستدل أصحاب هذا الرأي لصحة رأيهم بالسماع والقياس :

أما السماع فمنه ما ورد حجة لهم في القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب نظماً ونثراً فمن القرآن قراءة حمزة اية النساء بخفض (الأرحامِ) عطفاً علي الهاء في به وقوله عز وجل: (وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ)(2) فعطف (المسجد الحرام) علي الضمير في به(3)، وقوله عز وجل (ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهمن وما يتلي عليكم(4)) فـ (ما) في موضع خفض بالعطف علي الضمير المخفوض في (فيهن)(5)، وقوله عز وجل : (وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ)(6) ، فـ (المقيمين) معطوفة علي الكاف في (إليك) والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلي المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً علي الكاف في (قبلك) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة ، يعني من أمتك(7)، وقوله عز وجل : (وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ

---

(17) انظر الكتاب 2 / 383

(18) سبق التعليق علي هذا البيت

(1) البيت من الطويل لمسكن الدرامي ، وقد ورد في معاني القرآن للفراء 1 / 253 ، والإنصاف 2 / 465 ، وشرح المفصل 3/ 79 ، وشرح التسهيل لابن مالك 3 / 377 ، وشرح الأشموني 3 / 115 ، ومعجم الشواهد العربية 37

(2) سورة البقرة من الآية رقم 217

(3) قال ابن مالك : (ومن مؤيدات الجواز ، قوله تعالي (وكفر به والمسجد الحرام) بجر المسجد (بالعطف علي الهاء ، لا بالعطف علي(سبيل) لا استلزامه العطف علي المصدر قبل تمام صلته ، لأن المعطوف علي جزء الصلة داخل في الصلة ، وتوقي هذا المحظور حمل أبو علي الشلوبين علي موافقة يونس والأخفش والكوفيين في هذه المسألة ، انظر شرح التسهيل 3 / 376 ، وشواهد التوضيح 54 عمدة الحافظ 1 / 562 ، 563 ،564 ، والمساعد 2 / 470 ، وائتلاف النصرة 63 ، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب 1 (542 ، 543 حاشية (4))

(4) سورة النساء من الآية 127

(5) انظر البيان 1 / 267 ، والإنصاف 2 / 463 ، وشرح المفصل 3 / 78 ، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب 1 / 543

(6) سورة النساء من الآية رقم 162

(7) انظر الإنصاف 2 / 463

بِرَازِقِينَ (8)) فمن: في موضع خفض بالعطف علي الضمير المخفوض في (لكم(9))، فعطف بدون إعادة الجار في هذه الآيات وفي غيرها(10).

ومن الحديث قوله – ص – (إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل (استعمل عُمَّالا ..(11)) فعطف (اليهود) علي الضمير في مثلكم ، ومن النثر ما حكاه قطرب بقوله : ما فيها غيره وفرسه(12)) بخفض (فرسه) عطفاً علي الضمير في (غيره)

ومن الشعر العربي الكثير منها ما ذكرناه من البيتين السابقين بالإضافة إلي الأبيات الآتية كقول الشاعر

هلا سألت بذي الجماجم عنهم ∴ وأبي نعيم ذي اللواء المحرق[13])، فعطف (أبا نعيم) علي الضمير المخفوض في (عنهم)

وقول الآخر(14): إذا أوقدوا ناراً لحرب عدوهم ∴ فقد خاب من يصلي بها وسعيرها

فعطف (وسعيرها) علي الضمير المخفوض في (بها) وقول الآخر :

أكر علي الكتيبة لا أبالي ∴ أفيها كان حتفي أم سواها(15)

فعطف (سوي) علي الضمير (فيها) بدون إعادة الخافض . وقول الآخر:

آبك أبه بي أو مصدر ∴ من حمر الجلة جأب حشور[1]

فعطف (مصدر) علي الضمير في (بي) بدون إعادة الخافض وقول الآخر:

بنا أبداً لا غيرنا تدرك المني .. وتكشف غماء الخطوب الفوادح[2] فعطف (غيرنا) علي الضمير في (بنا) بدون إعادة الخافض .

لو كان لي وزهيرِ ثالث وردت ∴ من الحمام عدانا شر مورود(3)

فعطف (زهير) علي الضمير في (لي) بدون إعادة الخافض .

---

(8) سورة الحجر آية 20

(9) انظر معاني القرآن للفراء 2 / 86 ، والإنصاف 2 / 464 ، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب 1 / 544

(10) انظر الإنصاف 2 / 463

(11) جزء من حديث أخرجه البخاري بسنده عن عبد الله بن عمر ، انظر صحيح البخاري 2 / 792 برقم 2149 كتب الاجازة باب الإجازة إلي صلاة العصر ، وعمدة القارئ : 12 / 288 ، وأردفه بقوله : (واليهود عطف علي المضمر المجرور بدون إعادة الخافض ، وهو جائز علي رأي الكوفيين وفتح الباري لابن حجر ج4 صـ447 ، 448 كتاب الإجازة باب الإجازة إلي صلاة العصر وشواهد التوضيح 53 .

(12) انظر حكايته في شرح التسهيل 3 / 376 ، وشرح الكافية الشافية 1 / 311 ، وشرح الألفية لابن الناظم 544 ، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب 1 / 545

(13) البيت من الكامل ، وورد بلا نسبة في معاني القرآن للفراء 2 / 86 ، والإنصاف 2 / 466 ، وشرح التسهيل 3 / 377 ، والخزانة 5 / 152 ، وانظر معاني القرآن وإعرابه لثعلب 1 / 546

(14) البيت من الطويل ، وورد بلا نسبة في شرح التسهيل 3 / 377 ، وشرح عمدة الحافظ 2 / 662 ، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب 1 / 546

(15) البيت من الوافر ، لعباس بن مرادس في ديوانه 110 ، وانظر شرح التسهيل 3 / 377 ، والإنصاف 2 / 464 ، والخزانة 5 / 125 ، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب 1 / 546

(1) البنيان من مشطور الرجز ، وورد بلا نسبة في الكتاب 2 / 382 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1 / 244 ، وشرح التسهيل 3/ 377 ، وشواهد التوضيح 255 ، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب 1 / 547

(2) البيت من الطويل ، وورد بلا نسبة في شرح التسهيل 3 / 377 ، وشواهد التوضيح 56 ، وشرح عمدة الحافظ 664/2

(3) البيت من البسيط ، وورد بلا نسبة في شرح التسهيل 3 / 377 ، وشواهد التوضيح 56 ، وشرح عمدة الحافظ 2 / 664، والدر المصون 2 / 396

وقول الآخر : به اعتضدن أو مثله تك ظافراً .. فما ذاك معتزا به من يظاهره[4]

فعطف (مثله) علي الضمير في (به) وغير ذلك كثير(5).

ومن ثم عقب ابن مالك بعد تلك الأدلة بقوله : (فقد تبين بالدلائل التي أوردتها صحة العطف(6) علي ضمير الجر، دون إعادة العامل ، واعتضدت رواية جر (اليهود والنصارى ، في الحديث المذكور)

ويقول في الخلاصة الألفية :

وعود خافض لدي عطف علي ∴ ضمير خفض لازما قد جعلا

وليس عندي لازما إذا قد أتي ∴ في النظم والنثر الصحيح مثبتاً(7)

وقد احتج أصحاب هذا الرأي أيضاً بالقياس من وجهيين :

أحدهما : أنه كما جاز أن يبدل منه ، ويؤكد بغير إعادة المجرور ، كذلك يعطف عليه بدونه(8)

قال ابن النحاس : (وأما القياس ، فقالوا : كما يجوز العطف علي الظاهر المجرور بغير إعادة الجار ، فتقول : مررت بزيدٍ وعمروٍ ، فكذلك يجوز في الضمير لجامع اشتراكها في الاسمية والعطف)(9)

الوجه الثاني : أنه لما كان فضلة كالمضمر المنصوب ، جاز العطف عليه من غير إعادة العامل ، كما يعطف علي المضمر المنصوب(10)

وقد أيد ابن يعيش(11) هذا الرأي وذكر إنكار المبرد لهذه القراءة ، ثم رد عليه قائلاً .

(وهذا القول غير مرضي من أبي العباس ، وأن قد رواها إمام ثقة ، ولا سبيل إلي رد نقل الثقة ، مع أن قد قرأ بها جماعة من غير السبعة ، كابن مسعود وابن عباس – رضي الله عنه – ، والقاسم ، وابراهيم النخعي ، والأعمش ،والحسن البصري ، وقتادة ، ومجاهد ، وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلي ردها(12).

ثم يذكر لقراءة حمزة توجهين قائلاً : (وتحتمل وجهين اخرين غير العطف علي المكني المخفوض)

أحدهما : أن تكون الواو واو قسم ، وهم يقسمون بـ (الأرحام) ويعظمونها ، وجاء التنزيل علي مقتضي استعمالهم ، ويكون قوله : (إن الله كان عليكم رقيبا)(13) جواب القسم.

---

(4) البيت من الطويل وورد بلا نسبة في شواهد التوضيح 56 ، وانظر معاني القرآن وإعرابه لثعلب 1 / 548

(5) انظر الدر المصون 2 / 395 ، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب 1 / 548

(6) شرح شواهد التوضيح 57 ، انظر شرح التسهيل 3 / 376 ، 377

(7) انظر الخلاصة الألفية 48 ، وشرح الأشموني 3 / 114 – 116

(8) انظر البسيط 1 / 346 ، والبحر 3 / 499 ، 500 ، والدر المصون 2 / 396

(9) التعليقة شرح المقرب 2 / 745

(10) انظر شرح الكافية لابن القواس 1 /295 ، وشرح الألفية له أيضاً 2 / 797، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب 1 / 548

(11) انظر الشرح المفصل 3 / 78

(12) شرح المفصل 3 / 78

(13) سورة النساء من الآية 1

والوجه الثاني : أن يكون اعتقد أن قبله باء ثانية حتي كأنه قال : (وبالأرحام) ثم حذف الباء ، لتقدم ذكرها ، كما حذفت في قولك : (بمن تمر أمر) و (علي من تنزل أنزل ، ولم تقل أمر به ، ولا أنزل عليه ، لأنها مثلها في موضع نصب)) (14)

أما القرطبي(1) الذي ذكر آراء أكثر المعترضين علي قراءة حمزة وحججهم كالمبرد ، والزجاج ، والنحاس ، والفارسي وابن عطية ثم قال : (قلت : هذا ما وقفت عليه من القول لعلماء اللسان في منع قراءة (والأرحام) بالخفض ، واختاره ابن عطية ، ورده الإمام نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم القشيري ، واختار العطف فقال :

(ومثل هذا الكلام مردود عند ائمة الدين ، لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي – ﷺ – تواتر يعرفه أهل الصنعة ، إذا ثبت شيء عن النبي – ص – فمن رد ذلك فقد رد النبي – ﷺ – واستقبح ما قرأ به ، وهذا مقام محذور ، ولا يقلد فيه ائمة اللغة والنحو ، فإن العربية تتلقي من النبي – ﷺ – ولا يشك أحد في فصاحته ، ثم ذكر جواز حذف الباء قائلاً (ويصح أن تكون الباء مرادة فحذفها ، كما حذف في قوله) :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرةً ∴ ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها(2).

فجر وإن لم يتقدم باء ، ثم ختم رده بذكر جملة من الشواهد الشعرية ، عطف فيها الاسم الظاهر علي الضمير المجرور دون إعادة الجار معه[3] والعلامة أبو حيان الأندلسي[4] الذي نقل اعتراض الزمخشري ، وابن عطية علي قراءة حمزة ، ثم عقب علي ذلك بقوله : (وما ذهب إليه أهل البصرة ، وتبعهم فيه الزمخشري ، وابن عطية من امتناع العطف علي الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ، ومن اعتلا لهم بذلك غير صحيح ، بل المصحح مذهب الكوفيين في ذلك ، وأنه يجوز ..)، وقد فصل القول في هذه المسألة ، وذكر الشواهد عليها[5]، ورد علي المانعين لها عند قوله : (..... وصد عن سبيل وكفر به والمسجد الحرام وإخراج اهله منه أكبر عند الله) [7]، ثم دافع أبو حيان[8] عن القراءات المتواترة التي قرأ بها سلف الأمة ، وعن حمزة وذكر أن من تلاميذه إمام

---

(14) شرح المفصل 3 / 78

(1) انظر تفسير القرطبي 5 / 2-5

(2) البيت من الطويل للأخوص اليربوعي ، وقد ورد في الكتاب 1 / 165 ، 306 ، والانصاف 1 / 193 ، 595 ، وشرح المفصل 2 / 52 ، 5 / 68 ، 7 / 57 ، 8 / 69 ، وشرح الاشموني 2 / 235 ، والاستشهاد بالبيت في قوله : (ولا ناعب) حيث جاء مجروراً مع انه معطوف علي خبر وهو (مصلحين) علي توهم خبر ليس بالباء الزائدة من قبل أن لسانهم كثيراً ما يجري بذلك من غير نكير .

(3) انظر دفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة 1 / 122

(4) انظر البحر المحيط 3 / 499 ، 500

(5) انظر البحر المحيط 2 / 387 – 389

(7) سورة البقرة من الآية رقم 217

(8) انظر البحر المحيط 3 / 449 ، 500

الكوفة في القراءة والعربية أبو الحسن الكسائي ، ثم يختم دفاعه بقوله : (ولسنا متعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون ، وإنما يعرف ذلك من له استبحار في علم اللغة العربية ، لا أصحاب الكنانيس المشتغلون بضروب من العلوم ، الآخذون عن الصحف دون الشيوخ)[9]

ويرد علي الرضي قوله : (بأن حمزة جوز ذلك بناء علي الكوفيين لأن كوفي) [10]، وقد دافع السمين الحلبي عن قراءة حمزة ونظيرها بأن العطف علي الضمير المخفوض دون اعادة الخافض جائز مطلقاً ، لكثرة السماع الوارد به ، وضعف دليل الما نعين ، واعتضاده بالقياس، لأن تابع من التوابع الخمسة ، فكما يؤكد الضمير المجرور ويبدل منه كذلك يعطف عليه(11)، وأما إنكار الرضي تواتر القراءات فمزلق خطير وقع فيه ، ولعله قد رجع عن ذلك في آخر حياته(12).

الرأي الثالث : أنه إذا أكد الضمير المجرور بضمر منفصل مرفوع ، جاز العطف من غير إعادة الجار ، نحو مررت بك أنت وزيدٍ ، وينسب هذا الرأي للجرمي[13] والزيادى[14].

قال المرادي: (وفي المسألة مذهب ثالث، هو أنه إذا أُكد بالضمير جاز نحو: مررت بك أنت وزيد، وهذا مذهب الجرمي والزيادي)[15]

ورد الرضي هذا المذهب بقوله : (وليس بشيء ، لأن لم يسمع ذلك ، مع أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس ، وإعادة الجار أقرب وأخف)[16].

وبعد هذا العرض لأمراء المانعين والمجيزين ، وممن أجاز العطف مع الفصل بضمير منفصل مرفوع ، يترجح رأي المجيزين للعطف علي الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ، وقراءة حمزة في الآية الكريمة صحيحة ، وفصيحة ، معتد بها بالأدلة الآتية:

أولاَ : أنها قراءة متواترة عن رسول الله – ص – سمعها من كبار الصحابة رضي الله عنهم ، ثم سمعها منها كبار التابعين ، والقراء الثقات ، ومنهم حمزة – رحمة الله عليه – فلا سبيل إلي ردها .

---

[9] البحر المحيط 3 / 500

[10] انظر شرح الكافية للرضي 2 / 336 ، ودفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة 125/1

[11] انظر الدر 2 / 394 ، 396

[12] انظر البحر المحيط 3 /500 ، ودفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 1 / 125

[13] انظر شرح الكافية للرضى 2 / 336 ، والارتشاف 4 / 2013 ، وهمع الهوامع 5 /269 ، والأشموني 3 / 116 ، ومعاني القرآن وإعرابه لثعلب 1 / 563 ، 564

[14] انظر الارتشاف 4 / 2013 ، والمساعد 2 / 470 ، والهمع 5 / 269 ، الاشموني 12/3

[15] توضيح المقاصد 3 / 1027 ، وانظر الأشموني 3 / 115 ،116

[16] شرح الكافيه للرضي 336/2 ، 337

ثانياً : أن حمزة بن حبيب الزيات ، من الثقة والورع والصلاح بمكان كبير ، فلا مجال لأدني كلام فيه أو فيما قرأ به لأنه من القراء السبعة الذين اعتمدت الأمة بالإجماع قراءتهم ، ومن تلاميذه إمام الكوفة في القراءة والعربية الكسائي[1]

ثالثاً : قراءته هذه لها نظائر من القراءات السبعة ، ومنها قوله تعالي : (وكفر به والمسجد الحرام وإخراج أهله منه أكبر عند الله[2])

رابعاً : ورود بعض الشواهد من النثر الصحيح الفصيح كحديث الإمام البخاري : (إنما مثلكم واليهود والنصاري)[3] .

وحكاية قطرب عن بعض العرب : (ما فيها غيره وفرسه)[4]

خامساً : ورود جملة من الشواهد الشعرية الفصيحة ، التي ذكرناها ، ولا يمكن الحكم عليها كلها بالضرورة ، أو الشذوذ .

سادساً : ضعف حجة البصريين فيما احتجوا به ، وقوة حجة المجيزين للعطف بدون إعادة الجار ، فالسماع يؤيد مذهبهم ، والقياس يقويه .

سابعاً : ارتضاء جمع من النحويين مذهب المجيزين ، وقد أفصح ابن مالك عن هذا بقوله : (والذي ذهب إليه ، هو الصحيح ، فقد تبين بالدلائل التى أوردتها صحة العطف على ضمير الجر دون إعادة العامل ، واعتضدت رواية جر اليهود والنصارى في الحديث المذكور [5].

وقال الزبيدي : (الأرجح مذهب الكوفيين ، وصححه ابن مالك وغيره ...، وحجة البصريين منتفضة)[6]

وقد دافع الشيخ الطنطاوي عن هذه القاعدة بقوله : (والواقع ان البصريين كانت محاولاتهم فى نقضها غير مجدية ، ومجردة عن النصفة ، فقد تعسفوا غاية التعسف بما لا ترضاه العدالة ، ولا يستقيم في المنطق)[7]، ولذلك فكان الأولى بمن رد هذه القراءة المتواترة ، لعدم اتفاقها مع القاعدة

---

(1) انظر البحر المحيط 3 / 499 ، 500
(2) سورة البقرة من الآية 217
(3) سبق التعليق عليه
(4) انظر : شرح التسهيل 3 /376 ، وشرح الكافيه الشافية 3 / 1250.
(5) شواهد التوضيح 56 ، 57
(6) ائتلاف النصرة 63 بتصرف ، وانظر معانى القرآن وإعرابه لثعلب 1 / 564 - 567
(7) نشأة النحو 147

النحوية أن يصحح القاعدة بالقراءة ، ويستدرك عليها ، ورحم الله القائل: (ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية ، بل تصحيح العربية بالقراءة[8]) ولا عجب ، فمن الأصول التي بني عليها النحاة قواعدهم (السماع) وعلى رأسه القرآن الكريم ، وقد أجمع العلماء علي الاحتجاج به فى العربية ، سواء أكان ما قرئ به متواتراً ، أم أحاداً ، أم شاذاً [9]

[8] غيث النفع 152

[9] الاقتراح للسيوطي 56 ، ودفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة 1 / 125 – 127 .

القراءة العاشرة : جزم الفعل المضارع أو نصبه بعد اللام

قال تعالي : (وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الْإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ ۚ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)[1]، قرأ حمزة : (وليحكم) بكسر اللام وفتح الميم ونصب الفعل ، وقرأ الباقون بإسكان اللام وجزم الميم[2] ،وقد انفرد حمزة بهذه القراءة عن بقية القراء السبعة وحجته أنه جعل اللام مكسورة لام (كي) فنصب الفعل بها[3]، على معنى آتيناه الإنجيل لكى يحكم أهله يعني عيسي – عليه السلام – لأن إنزال الإنجيل كان بعد حدوث عيسي فلا يبتدأ به[4]، فالفعل (ليحكم) منصوب بتقدير (أن) مضمرة بعد اللام ، لأن لام (كي) هي اللام الجارة ، وحرف الجر لا يعمل في الفعل وهي تتعلق بقوله : (وقفنا علي آثارهم بعيسي ابن مريم) وتقديره : وقفينا علي آثارهم ليحكم أهل الإنجيل[5]، فقراءة النصب متعلقة بقوله : (وآتيناه) فلا يجوز الوقف أي : وآتيناه الإنجيل ليحكم أهله بما أنزل الله فيه وقراءة الجزم إلزام مستأنف يبدأ به[6].

قال الفراء: (قرأها حمزة وغيره نصباً ، وجعلت اللام في جهة (كي) وقرئت (وليحكم) جزماً علي أنها لام أمر)[7]، وقال الزجاج : (قرئت بإسكان اللام وجزم الميم علي مذهب الأمر ، وقرئت وليحكم – بكسر اللام وفتح الميم علي معني ، ولأن يحكم)[8].

وذكر أبو البركات الأنباري مثل ذلك أيضاً فقال : (قرئ بكسر اللام وسكونها ، وفتح الميم وسكونها ، فمن قرأ بكسر اللام وفتح الميم فاللام فيه لام كي والفعل بعدها منصوب بتقدير (أن) لأن لام كي هي اللام الجارة ، وحرف الجر لا يعمل في الفعل وهي تتعلق بقفينا وتقديره ، وقفينا علي آثارهم ليحكم أهل الإنجيل، ومن كسر اللام جزم ، جعلها لام الأمر ، ولام الأمر أصلها الكسر وجزم بها الفعل)[9].

وقال أبو علي : (حجة حمزة في قراءته : (وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه)[10] أنه جعل اللام متعلقة بقوله : (وآتيناه الإنجيل) لأن ايتاءه الإنجيل إنزال ذلك عليه ، فصار بمنزلة قوله : (إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ)[11] فكأن المعنى : آتيناه الإنجيل ليحكم ، كما قال : (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق ليحكم) فالحكمان جميعاً ، حكمان لله تعالي ، وإن كان أحدهما حكما بما أنزله الله ، والآخر بما أراه الله ، فكلاهما حكم الله وأما حجة من قرأ : (وليحكم أهل الإنجيل) فهي نحو قوله : (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) فكما أمر - عليه السلام - بالحكم بما أنزل الله، كذلك أمروا

---

(1) سورة المائدة آية رقم 47

(2) انظر معاني القرآن للفراء 1 / 312 ، والسبعة لابن مجاهد 244 ، والإتحاف 253 ، 254 ، وإعراب القرآن للنحاس500/1 ، والإملاء للعكبري 1 / 2017 ، والبحر المحيط 3 / 500 ، والحجة لابي علي 2 / 415 ،416 ، والكشف 1 / 410 ، والحجة لأبي زرعة 227 ، والنشر في القراءات العشر 2 / 254 ،وقراءة حمزة 135 ، وما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي 90 ، 91

(3) انظر تفسير الطبري 10 / 374 ، وإعراب القرآن للنحاس 500/1

(4) انظر الكشف 1 / 410

(5) انظر البيان 1 / 294 ، والاتحاف 253 ، 254

(6) انظر تفسير الطبري 6 / 209

(7) معاني القرآن للفراء1 /32

(8) معانى القرآن وإعرابه للزجاج 2 / 146

(9) البيان للأنباري 1/ 294 ، وانظر الإملاء 1 / 217

(10) سورة المائدة من الآية 47

(11) سورة النساء من الآية رقم 105

هم بالحكم بما أنزل الله في الإنجيل)[12]، فنحن نرى أن أبا على الفارسي ووجه القراءتين ولم يرجح إحداهما ، كما هو واضح من خلال نصه في الحجة .

وقرأ الباقون بالجزم علي الأمر[13] قال الزمخشري: (وقلنا (ليحكم) وروى في قراءة (أبي) (وأن يحكم) بزيادة (أن) مع الأمر مع كون (أن) موصولة بالأمر كقولك : (أمرته بأن قم) ، كأنه قيل : وآتيناه الإنجيل ، وأمرنا بأن يحكم أهل الإنجيل وقيل إن عيسى - عليه السلام - كان متعبداً بما في التوراة من الأحكام لأن الإنجيل مواعظ وزواجر ، والأحكام قليلة)[14].

وقراءة السبعة وجهت على أن اللام لام الأمر ، أى : أمر عيسي بالحكم بما في الإنجيل كما أمر محمداً - ﷺ - بالحكم بما في القرآن[15].

ولا يخفى ما في هذا التوجيه من قوه وإلزام مما يجعل قراءة بقية السبعة أقوي من قراءة حمزة هنا[16] ومع ذلك فالقراءتان حسنتان لأن الله سبحانه وتعالي لم ينزل كتاباً ليعمل بما فيه وأمر بالعمل فيه فهما جميعاً[17] متقاربتا المعني فبأي القراءتين قرأ قارئ فمصيب فيه الصواب[18] لأنها قراءة متواترة ، وهي سنة متبعة ولها توجيه في العربية .

---

[12] الحجة لابي على 2 / 415 ، 416

[13] انظر الكشف 1 / 410 ، وقراءة حمزة 134

[14] الكشاف 1 / 617 ، انظر قراءة حمزة 135 ، 136

[15] انظر ما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي 90 ،91

[16])انظر المرجع السابق 91

[17] انظر إعراب القرآن للنحاس 1 / 500

[18] انظر تفسير الطبري 6 / 209 وقراءة حمزة 135

القراءة الحادية عشر ة :الجزم في جواب الطلب

قال تعالي : (وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ)[1]

قرأ حمزة : (لا تخف) وحده (لا تخف) بالجزم بغير ألف[2]
وقرأ الباقون : (لا تخاف) رفعاً بألف[3].
وقد انفرد حمزة بالجزم عن بقية القراء السبعة ، وحجته في الجزم أنه جعله جواب الأمر (فاضرب) والتقدير : فاضرب لهم طريقاً ، فإنك إن تضرب لا تخف دركاً فمن خلفك ولا تخشي غرقاً ، بين يديك[4]، وذكر بعض النحويين أن قراءة (لا تخف) بالجزم إما علي النهي بـ (لا) الناهية أو الجزم علي جواب الأمر[5] أي المجازاة كأنه قال :
(اضرب فإنك أن تضرب لا تخف ، وسقطت الألف من (لا تخاف) لسكونها وسكون الفاء[6]، والتقدير: إن تضرب لهم طريقاً في البحر لا تخف[7].
قال الفراء : (وقد قرأ حمزة (لا تخف دركاً) فجزم علي الجزاء ، ورفع (ولا تخشي) علي الاستئناف ، كما قال (يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون)[8]
فاستأنف بثم، فهذا مثله . ولو نوي حمزة بقوله : (لا تخشي) الجزم وإن كانت فيه الياء كان صواباً [9].
وقال الزجاج : (ويجوز : (لا تخف دركاً ولا تخشي) فمن قرأ : لا تخاف ، فالمعني : لست تخاف دركاً ، ومن قال : لا تخف دركاً فهو نهي عن أن يخاف ، ومعناه : لا تخف أن يدركك فرعون ولا تخشي الغرق[10].
فيجوز كما قال الفراء أن يكون الفعل تخشي ، مجزوماً أيضاً بحذف حرف العلة إلا أنه أشبع الفتحة فقوله منها ألف ، فصار (لا تخشي)
لأن الفعل فاصل ، كما في قوله تعالي : (فأضلونا السبيلا)[11] ويضعف حمله علي قول قيس بن زهر

ألم يأتيك والأنباء تنمي ∴ بما لاقت لبون بني زياد[12]

---

[1] سورة طه آية 77
[2] انظر السبعة لابن مجاهد 442 ، والحجة لابن خالويه 245 ، والحجة لأبي علي الفارسي 3 / 532 ، 533 ، والكشف 2 / 102 ، والتيسير للداني 152 ، والنشر 2 / 321 ، والإتحاف 386 ، 387 .
[3])انظر الحجة لأبي علي 3 / 532
[4])انظر الحجة لأبي علي 3 / 533 ، والموضح لابن الحاجب 41 ، وقراءة حمزة 139 ، وما انفرد به كل من القراء السبعة وتوجيهها في النحو العربي 93
[5] انظر معاني القرآن للفراء 2 / 187 ، وشرح المفصل لابن يعيش 7 / 53 ، وتوجيه القراءات في شرح المفصل المسمى بالإيضاح لابن الحاجب 141 ، وقراءة حمزة 139
[6] انظر الحجة لأبي زرعة 458
[7] انظر قراءة حمزة 139
[8] سورة آل عمران من الآية 111
[9] معاني القرآن للفراء 2 / 187
[10] معاني القرآن وإعرابه للزجاج 3 / 301
[11] سورة الأحزاب من الآية رقم 67

لأن الشعر بابه الضرورات والقرآن منزه عن ذلك[13]
وقال أبو علي في توجيه القراءتين (وجه قول من رفع : أنه حال من الفاعل ، أي : اضرب لهم طريقاً غير خائف ولا خاش ، ويجوز أن نقطعه من الأول : فيكون : أنت لا تخاف .
ومن قال : (لا تخف) جعله جواب الشرط ، أي : إن تضرب لا تخف دركاً ممن خلفك ، ولا تخش غرقاً بين يديك : فأما من قال : (لا تخف دركا) ثم قال : (لا تخشى) فيجوز أن تقطعه من الأول ، أي : إن تضرب لا تخف ، وأنت لا تخشي[14]
فقد ذكر أبو علي القراءتين وجههما ولم يرجع إحداهما كما هو واضح من خلال نصه .
ومع توجيه القراءتين وأن لهما عدة أوجه في العربية ، لكن يبدو لنا أن المعني علي الرفع يكون أبلغ وأكثر قوة حيث يسري المعني الذي رمي إليه الباري عز وجل في نفس سيدنا موسي – عليه السلام – فيشبع الاطمئنان والأنس بعد أن تلقي الأمر الرباني الواجب فعله
(فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً)[15]
فإذا ما أمتثل للأمر وقام به فهو لن يخاف جيش فرعون ولا يخشاهم[16].

---

[12] البيت من بحر الواقر والشاهد فيه (ألم يأتيك) حيث لم يحذف حرف العلة مع وجود الجازم ، واكتفي بإسكان الياء ، انظر الكتاب 3 / 316 ،و معاني القرآن للفراء 2 / 188 ، والحجة لأبي علي 3 / 533 ، والإنصاف 1 / 30 .
[13] أنظر توجيه القراءات القرآنية في شرح المفصل المسمى بالإيضاح لابن الحاجب 142
[14] الحجة لأبس علي 3 / 533 ، انظر الإتحاف 386 ، 387 .
[15] سورة طه من الآية 77
[16] قراءة حزة 139 .

القراءة الثانية عشر ة: حكم إفادة (أن) الشرط واقتران جوابها بالفاء

قال تعالي : (أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى)[1]

قرأ حمزة وحده : (إنْ تضل ، بكسر الألف (فتذكرُ) بالتشديد والرفع وقرأها الباقون : (أنْ تضل إحداهما فتذكر) نصباً ، غير أن ابن كثير وأبا عمرو خففا الكاف وشددها الباقون[2].

ذهب الكوفيون إلي أن لـ (أن) معان منها : أن تكون بمعني (إن) الشرطية تفيد المجازاة[3]

أما البصريون فقد منعوا ذلك ، واستدل الكوفيون علي ذلك بقراءة حمزة (إن تضل إحداهما فتذكر)[4]، ولذلك دخلت الفاء في قوله تعالي : (فتذكر) ، وجعلوا منه قول الشاعر.

أتجزع أن أذنا قتيبة حزتا ∴ جهاراً ، ولم تجزع ، لقتل ابن خازم[5].؟

ووجه الخلاف بين البصريين والكوفيين في مجيء (أن) بمعني الشرط والمجازاة في قولهم : أما أنت منطلقاً انطلقت ،فذهب الكوفيون إلى أن (أمّا) مكونة من (أن) المفتوحة فيها معنى (إن) التي للمجازاة ، و (ما) زائدة والفعل محذوف ، وحملوا قراءة حمزة (أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى)[6] علي ما يذهبون إليه ، أما البصريون فإن التقدير عندهم (لأن كنت منطلقاً انطلق منك) أي لانطلاقك[7].

ويقول أبو على في توجيه قراءة حمزة : (وأما وجه قراءة حمزة : (إن تضل إحداهما) : بكسر الألف ، فإنه جعل (إن) للجزاء ، والفاء في قوله (فتذكر) جواب الجزاء ، وموضع الشرط وجواب رفع بكونهما وصفاً للمذكورين ، وهما المرأتان في قوله : (فرجلٌ وامرأتان) وقوله : (فرجل وامرأتان) خبر مبتدأ محذوف تقديره : فمن يشهد رجل وامرتان .

ويجوز أن يكون (رجل) مرتفعاً بالابتداء، و(المرأتان) معطوفتان عليه وخبر المبتدأ محذوف تقديره: (فرجل وامرأتان يشهدون)[8].

وقد ذكر السيرافي في شرحه لأبيات سيبويه أن (إنْ) المكسورة الخفيفة يجازي بها ويجزم

---

[1]) سورة البقرة من الآية رقم 282

[2] انظر إتحاف فضلاء البشر 213 ، الإملاء للعكبري 1 / 119 ، وتفسير للطبري 6 / 63 ، وتفسير القرطبي 3 / 397 ، والحجة لابن خالويه 104 ، الحجة لابي زرعة 150 ، والسبعة لابن مجاهد 194 ، والكشف للقيسي 1 / 320 ، 321 ، والنشر في القراءات العشر 2 / 236 ، والحجة لأبي على 2 / 216 ،والقراءات التي انفرد بها حمزة 59

[3] انظر النكت في تفسير سيبويه 1 / 357 ، والجنى الداني 223 ، والمغني 1 / 80

[4] سورة البقرة من الآية 282

[5] البيت من الطويل للفرزدق في ديوانه 2 / 211 ، والكتاب 3 / ،161والأزهية 73 ، وشرح شواهد المغني 1 / 86 ، ومراتب النحويين 36 ، والجني الداني 224 ، والشاهد فيه قوله : (إن أذنا) حيث جاءت (إن) بمعني (إذ) لا بمعني الشرط ، فالشرط يتضمن معني الاستقبال ، والفعل هنا قد تقدم وتحقق وهذا قول الكوفيين ، ومنع ذلك البصريون ، وتأولوا هذا البيت وأمثاله بأن (أن) مصدرية

[6] سورة البقرة من الآية رقم 282

[7] انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه 1 / 357 ، وشرح المفصل 2 / 99 ، وقراءة حمزة 256 ،257

[8] الحجة لابي على 2 / 222 ، وانظر قراءة حمزة 257

الفعل الذى يليها لأن شرط ، ويجزم الفعل الثاني لأنه جواب الشرط[9].
وذكر ابن الحاجب أن الجائز في كل موضع وقع فيه الجزاء مضارعا مثبتاً أو منفياً بلا كقولك : إن أكرمتني أكرمك ، وإن أكرمتني فأكرمك ، وإن أكرمتني لا أكرمك ، وإن أكرمتني فلا أكرمك ، إلا أن حذف الفاء أكثر ،وهو في المثبت أولي كقراءة حمزة التي معنا، وهو قليل، وأما في النفي (ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف)[10] في قراءة غير ابن كثير[11].
فقد جاءت قراءة حمزة بكسر همزة (إنْ) علي الشرط، وتشديد الكاف ورفع الراء (فتذكر) علي الجواب، برفع فعل الجزاء ، وذلك لدخول الفاء عليه ، والفعل لا يجزم في الجواب إذا دخلت عليه الفاء ، وإنما الجملة في محل جزم وليس الفعل ، فالتقدير في قوله : فتذكر ، (فهي تذكر) جملة قامت مقام فعل مجزوم ، وذلك لأن الجزاء مضارع مثبت فهو من مواضع جواز اقترانه بالفاء[12] (وتذكر) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وهو خبر لمبتدأ محذوف تقديره ، فيما يذكر إحداهما الأخرى ، والضمير العائد إلي المبتدأ المحذوف

هو الضمير في قوله : (إحداهما) والجملة كلها في محل جزم جواب الشرط (إن) وجملة الشرط والجواب في محل رفع وصف للمرأتين[13] في قوله : (فرجل وامرأتان) وهذه الجملة يوصف بها كما يوصل بها في نحو قوله تعالي : (الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة)[14] (وتضل فعل شرط ، وهو مجزوم ، ولكنه حرك بالفتح لالتقاء الساكنين لأن الحرف الأول ساكن للإدغام والثاني ساكن للجازم ، ولو)

حرك بالكسر لمناسبة كسرة الضاد لكان جائزاً في القياس[1].

ووجه تشديد الفعل (تذكر) في قراءة حمزة ، أنه عدي الفعل بالتضعيف إلي مفعولين الأول قوله (الأخرى) والثاني محذوف تقديره : (فتذكر إحداهما الأخرى الشهادة) والتذكر يحتاج إلي مذكر ، ومذكر به وحجة من خفف الفعل (فتذكر) أنه عدى الفعل بالهمز ، فالمفعول الثاني محذوف أيضاً كالأول، فالقراءتان بمعني واحد ، إلا أن التشديد فيه معنى التكثير فالقراءتان متعادلتان[2] واستشهدا سيبويه بقراءة حمزة في رفعة الفعل (فتذكر) وإن لم ينص عليها صراحة فقال: (وقرأ أهل الكوفة (فتذكر رفعا)[3]،

وقد استشهد بقراءة حمزة السيرافي[4]، والأعلم الشنتمري[5]، في شرحهما لكتاب سيبويه وشواهده ، وابن يعيش[6] وابن الحاجب[7] في شرحهما للمفصل ، كما استشهد بها المرادي[8] وابن هشام[9]

---

[9] انظر شرح ابيات سيبويه 2 / 81 ، وقراءة حمزة 257
[10] سورة طه من الآية 112
[11] توجيه القراءات القرآنية في شرح المفصل المسمي بالإيضاح لابن الحاجب 189 ، وقراءة حمزة 257
[12] انظر الكتاب 3 / 54 ، والمقتصد في شرح الإيضاح 2 / 1099 ، وقراءة حمزة 257 ، وتوجيه القراءات القرآنية في الإيضاح لابن الحاجب 190 ، 191
[13] انظر الكتاب 3 / 52 ، والحجة لأبي على 2 / 222 ، وتوجيه القراءات القرآنية في الإيضاح لابن الحاجب 191
[14] سورة الحج من الآية 41
[1] انظر الحجة لأبي على 2 / 222 ، انظر الإتحاف 213
[3] انظر الكشف 1 / 320 ، وتوجيه القراءات القرآنية في الإيضاح لابن الحاجب 192
[4] الكتاب 3 / 54
[5] انظر شرح ابيات سيبويه 2 / 81
[6] انظر النكت في تفسير كتاب سيبويه 1 / 357
[7] انظر الشرح المفصل 2 / 99 ، وقراءة حمزة 258

وذكرها أبو علي الفارسي[10] ووجهها علي الشرط ، ووجه قراءة نصب الفعل علي المصدرية ولم يرجح إحدي القراءتين ، ومع ذلك فقراءة حمزة لها وجه في العربية باستعمال (إن) شرطية والفعل (تضل) جزم به وفتحت اللام للالتقاء الساكنين وجواب الشرط جملة فتذكر .

ولذلك دخلت الفاء في جواب الشرط ، لأن الجزاء مضارع مثبت فهو من مواضع جواز اقترانه بالفاء[11] فقراءة حمزة صحيحة ولها وجه في العربية ، ومع ذلك فهي قراءة سبعية متواترة يستشهد بها، لا عليها ، وقرأ بها مع حمزة و الأعمش[12].

---

(8) انظر الإيضاح في شرح المفصل 2 / 249 ، وتوجيه القراءات القرآنية في شرح المفصل المسمي الإيضاح لابن الحاجب 189- 192

(9) انظر الجني الداني 223 ، 224

(10) انظر مغني اللبيب 1 / 80 ، 81

(11) انظر الحجة لأبي علي 2 / 216 - 223

(12) انظر الإيضاح 2/ 249 ، والإتحاف 213 ، وتوجيه القراءات القرآنية في الإيضاح 191

المبحث الثالث

القراءات القرآنية التي انفرد بها حمزة في الصرف وتوجيهها ، وموقف أبى على الفارسي منها وتشتمل على ثلاث قراءات

القراءة الأولي : أبنية الماضي مع مضارعه

قال تعالى : ﴿فَرَاغَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ ، فَأَقْبَلُوا إِلَيْهِ يَزِفُونَ﴾[1].

قرأ حمزة وحده : (يُزِفُّون) برفع الياء وكسر الزاي ، وقرأ المفضل عن عاصم مثله ، وقرأ الباقون : (يزفون) بفتح الياء[2].

وقد انفرد حمزة بهذه القراءة عن باقية القراء السبعة

فقراءة حمزة (يزفون) جعله من (أزف) ويجوز أن يكون زف بنفسه وأزف غيره فالمعنى : فأقبلوا إليه يزفون أنفسهم[3] أي يجيئون علي هيئة الزفيف ويسرعون إلي إبراهيم – ﷺ – ويحملونهم علي التزفيف وعلى هذا فالمفعول محذوف[4] أي يحمل بعضهم بعضاً علي الإسراع[5] قال الأصمعي : أزفت الإبل أي حملتها على أن تزف وهو سرعة المشي ومقاربة الخطو[6].

وقال الصغاني : (أزف البعير : حمله علي الزفيف ، وفى حديث النبي – ﷺ - أنه قال : مالك يا أم السائب أو يا أم المسيب تزفزفين؟ قالت : الحمى لا بارك الله فيها)[7]

وقرأ الباقون : (يزفون) بفتح الياء من (زف) و (أزف) لغتان بمعنى يسرعون في المشي[8].

وقرأ الفراء : (قراها الأعمش[9] (يزفون) كأنها من أزففت ولم نسمعها إلا زففت

---

(1) سورة الصافات آية رقم 93 ، 94

(2) انظر السبعة لابن مجاهد 548 ، والإملاء للعكبري 2 / 207 ، والحجة لابن خالوية 302 ، الحجة لأبي علي 4 / 25 ، 226 ، وإتحاف فضلاء البشر 473، والبحر المحيط 336/7 ، ومعاني القرآن للفراء 388/2 ، 389 ، والتيسير للداني 186 ، والكشف المكي 225/2 ، وتفسير القرطبي 95/15 ، والنشر في القراءات العشر 357/2

(3) انظر الحجة لأبي زرعة 609

(4) انظر الكشف 225/2

(5) انظر الكشف 225/2، ومجمع البيان 66/8، وتفسير القرطبي 95/15

(6)انظر مجمع البيان 66/8

(7) النهاية في غريب الحديث 91/2

(8) انظر الحجة لابن خالوية 302، وتفسير القرطبي 95/15

(9) وهى قراءة حمزة انظر هامش(7) لمعاني القرآن للفراء 388/2

تقول للرجل : جاءنا يزف ، ولعل قراءة الأعمش من قول العرب : قد أطردت الرجل أي : سيرته طريداً وطردته إذا أنت قلت له : اذهب عنا فيكون (يزفون) أي جاء واعلى هذه الهيئة بمنزلة المزفوفة علي هذه الحال فتدخل الألف ،.....

وقرأ باقية السبعة بعد (يزفون) بفتح الياء وكسر الزاي ، وقد قرأ بعض القراء (يزفون) بالتخفيف كأنها من وزف يزف وزعم الكسائي أنه لا يعرفها[1] .

وقال أبو على الفارسي : (فقرأ حمزة وحده : (يزفون) برفع الياء وكسر الزاي)

وقرأ المفضل عن عاصم مثله : وقرأ الباقون (يزفون) بفتح الياء .

قال أبو على : يقال : (زفت الإبل ، وتزف : إذا أسرعت .....) .

وقول حمزة (يزفون) : يحملون غيرهم علي الزفيف ، وقال الأصمعي : أزففت الإبل : إذا حملتها علي أن تزف ، وهو سرعة الخطو ومقاربة المشي ، والمفعول محذوف على قراءته ، كأنهم حملوا ظهورهم علي الجدو والإسراع في المشي)[2] .

فأبو على الفارسي ذكر القراءتين ولم يرجح إحداهما مع توجيهه لهما بنظائر في العربية وقد طعن أبو حاتم في قراءة حمزة في قراءة حمزة وقال : (أنه لا يعرف هذه اللغة)[3]

وقد رده النحاس فقال : (وزعم أبو حاتم أنه لا يعرف هذه اللغة وقد عرفها جماعة من العلماء منهم الفراء)[4] . وقد وضحنا ذلك من خلال رد الفراء[5] أنه ذكر أنها من قول العرب قد أطردت الرجل أى سيرته طريداً

وقد ذكر الزجاج القراءتين فقال : (يزفون بفتح الياء وتشديد الفاء ، وأصله من زفيف النعام ، وهو ابتداء عدوها ، يقال : زف النعام يزف ، ويقرأ يزفون ، أى يصيرون إلى الزفيف) ومثله قول الشاعر:

تمنى حصين أن يسود جذاعه ∴ فأضحى حصين قد أذل وأقهرا [6]

معنى أقهر : صار إلى القهر ، وكذلك يزفون)[7]

وقال العكبري : (ويزفون) بالتشديد والكسر مع فتح الياء وقرأ بضمها وهما لغتان ، ويقرأ بفتح الياء وكسر الزاي والتخفيف وماضيه وزف مثل وعد ، ومعنى المشدد والمخفف الإسراع)[8] .

---

[1] معاني القرآن للفراء 388/2

[2] الحجة لابي علي 225/4،226

[3] انظر إعراب القرآن 429/3، وتفسير القرطبي 95/15

[4] انظر إعراب القرآن 429/3

[5] انظر معاني القرآن للفراء 388/2،389

[6] البيت ورد فى اللسان (قهر) منسوباً إلى المخبل السعدى يهجو الزبرقان بن بدر وهو حصين وقومه المعروفين بالجذاع : ورواية الفراء : أذل وأقهر بالبناء للفاعل هي رواية الأصمعى ، كما في اللسان ، ويرويان بالبناء للمفعول انظر معاني القرآن للزجاج 233/4 ، ومعانى القرآن للفراء 389/2 ، واللسان (قهر)

[7] معانى القرآن للزجاج 233/4

فما زعمه أبو حاتم من أنه لا يعرف هذه اللغة فى قراءة حمزة (يزفون) ليس بسديد ، لأنها قراءة متواترة وصحيحة ومروية عن النبي – ص – فلا يجوز أن تقول عما روى عنه – ﷺ – إنه غلط فى العربية ، فالقراءة سنة متبعة ، بل يقال عن القراءة بوجود ما هو أفصح منها والطاعن فيها غالط وقاصر[9]، كما أن لقراءة حمزة توجيه فى العربية ولها نظائر كما وضحنا من خلال نصوص الفراء والفارسي والزجاج وغيرهم

القراءة الثانية : بين الفعل الماضى وصيغة المبالغة (فعل – فعل)

قال تعالي : ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكَ مَثُوبَةً عِندَ اللَّهِ ۚ مَن لَّعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمُ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ۚ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴾ [1]

قرأ حمزة : (وعبد الطاغوت) بفتح العين وضم الباء وكسر التاء وقد انفرد حمزة بهذه القراءة عن بقية القراء السبعة ، وقرأ الباقون : (وعبد الطاغوت) بالفتح فى الجميع[2]

وحجة قراءة حمزة أنه جعله إسماً وبناه على صيغة (فعل) وهو بناء للمبالغة والكثرة مثل: (يقظ ، وندس)[3]

قال الفراء : (وأما قوله (وعبد الطاغوت) فإن تكن فيه لغة مثل حذر وحذر وعجل فهو وجه .....، وهذا في الشعر يحوز لضرورة القوافي ، فأما في القراءة فلا[4])

والباء تضمها العرب للمبالغة في المدح والذم نحو (رجل حذر يقظ)أي مبالغ في الحذر[5]

فتأويل (عبد) على ذلك أنه بلغ في طاعة الطاغوت الغاية[6] .

وهو دلالة على المبالغة في خدم الطاغوت ، والطاغوت يكون واحداً وجمعاً ومذكراً ومؤنثاً[7] .

وقال ابن عطية : (عبد) لفظ مبالغة كيقظ وندس فهو لفظ مفرد يراد به الجنس وبنى بناء الصفات لأن عبداً في الأصل صفة وإن كان يستعمل استعمال الأسماء وذلك لا يخرجه عن حكم الصفة ولذلك لم يمتنع أن يبنى منه بناء مبالغة[8] .

وحجة أخرى في قراءة حمزة أنه يحمله على ما عمل فيه الفعل وهو جعل وكأنه وجعل منهم عبد الطاغوت ، وليس (عبد) لفظ جمع ولكنه واحد يراد به الكثرة[9].

وقرأ الباقون (وعبد) جعلوه فعلاً ماضياً[10].

وقال أبو على في توجيه قراءة حمزة : (حجة حمزة في قراءته : (عبد الطاغوت) أنه يحمله على ما عمل فيه (جعل) فكأنه (قال) وجعل منهم عبد الطاغوت وليس (عبد) لفظ جمع ، ألا ترى أنه ليس في أبنية الجموع شيء على هذا البناء ، ولكنه واحد يراد به الكثرة ؟!

---

[8] الإملاء للعكبري 207/2

[9] انظر تفسير القرطبى 357/9 ، وقراءة حمزة 231 ، 232

[1] سورة المائدة آية 60

[2] انظر السبعة لابن مجاهد 246 ، ومعانى القراءات 143 ، والإتحاف 255 ، والحجة لأبى زرعة 231 ، والكشف 414/1 ، والحجة لأبى على 422/2 ، والدر 329/4 ، والنشر 255/2 ، والوافى 174 ، والبحر المحيط 519/3 ، والنشر 255/2 ، وقراءة حمزة 213

[3] انظر الكشف 414/1 ، والإملاء 220/1 ،221 ، وقراءة حمزة 213

[4] معانى القرآن للفراء 314/1 ،315 بتصرف يسير

[5] انظر الحجة لأبى زرعة 321 ، والبحر المحيط 519/3

[6] انظر الحجة لأبى زرعة 321

[7] انظر الحجة لابن خالويه 7

[8] انظر البحر المحيط 519/3

[9] انظر قراءة حمزة 214

[10] انظر السبعة لابن مجاهد 246 ، والكشف 414/1

ألا ترى أن في الأسماء المنفردة المضافة إلى المعارف ما لفظه لفظ الإفراد ومعناه الجمع ؟ ! وفى التنزيل : (وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها[11]) يريد : نعم الله فكذلك قوله : (وعبد الطاغوت) وجاء على (فعل) لأن هذا البناء تراد به الكثرة والمبالغة ، وذلك نحو يقظ ، ودنس (عبداً) في الأصل صفة ، وإن كان قد ا
ستعمل استعمال الأسماء ، واستعمالهم إياه استعمالها لا يزيل عنه الصفة ، فأما من فتح (وعبد الطاغوت) فإن عطفه على مثال الماضي الذى في الصلة ، وأفرد الضمير في (عبد) وإن كان المعنى فيه الكثرة ، لأن الكلام محمول على لفظ من دون معناه ، وفاعله ضمير (من) كما أن فاعل الأمثلة المعطوف عليها ضمير (من) فأفرد لحمل ذلك جميعاً على اللفظ ، ولو حمل الكل على المعنى ، أو لبعض على اللفظ والبعض على المعنى كان مستقيماً) [12].
فقد ذكر أبو على القراءتين ووجههما ونفهم من كلامه أنه أيد قراءة حمزة كما وضح من خلال نصه ، وإن لم يرجحها صراحة .

وقد اعترض على قراءة حمزة بعض العلماء منهم الزجاج حيث قال : (ومن قال : (وعبد الطاغوت) فضم الباء ، وجر الطاغوت ، فإنه عند بعض أهل العربية ليس بالوجه من جهتين : إحداهما أن (عبد) على (فعل) وليس هذا من أمثلة الجمع ، لأنهم فسروه خدم الطاغوت ، والثاني : أن يكون محمولاً على وجعل منهم عبد الطاغوت)[1].

وقال أبو عبيد[2]: (وإنما معنى (العبد) عندهم (الأعبد) يريدون خدم الطاغوت ، ولم نجد هذا يصح عن أحد من فصحاء العرب أن العبد يقال فيه (عبد) وإنما هو عبد وأعبد) .

وقال الرازي[3]: (هذا وهم ممن قرأ به ، فليتق الله من قرأ به وليسأل عن العلماء حتى يوقف على أنه غير جائز)

فقد بنى الطاعنون ردهم لقراءة حمزة على أن (عبدا) بوزن (فعلا) وهذا ليس من أمثله الجمع ، ولم يصح عن أحد من فصحاء العرب ، بل نسب أحدهم من قرأ به إلى الوهم[4].

وقد دافع عن قراءة حمزة السمين الحلبى[5] ووجهها ثم قال معقباً على كلام الطاعنين ، (قلت : قد سألوا عن ذلك العلماء ، ووجدوه صحيحاً فى المعنى بحمد الله تعالى، وإذا تواتر الشيء قرآنا فلا التفات إلى منكره ، لأنه خفى عنه ما وضح لغيره)[6].

فقد دافع السمين الحلبى عن قراءة حمزة بأنها متواترة ، ولها وجهها في العربية ، فقد احتملت قراءة حمزة أكثر من وجه فى العربية وهى :-

أولاً : أن (عبدا) أسم جمع ، لأن ابن مالك عده في أسماء الجموع ، ثم استشهد ابن عقيل[7] بهذه القراءة حيث قال : (ومنها (فعل) لنحو سمرة وعبد)

---

[11] سورة النحل من الآية 18
[12] الحجة لأبى على 422/2 – 424 بتصرف .
[1] معانى القرآن وإعرابه للزجاج 2 /152 ، 153
[2] البحر المحيط 308/4 ، وانظر دفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 198/1
[3] معانى القراءات 143
[4] انظر الدر 4/ 327 -329
[5] الدر المصون 329/4 ، ودفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 198/1
[6] انظر الدر 329/4

ثانياً : أنه واحد يراد به الكثرة ، لقوله تعالى : (....، وإن تعدوا نعمت الله لا تحصوها ...[8]) وليس بجمع (عبد) وإنما جاء على (فعل) ، وقد ذكر ذلك الفراء والفارسي والزجاج وغيرهم كما وضحنا لقصد المبالغة والكثرة ، نحو قولهم : رجل يقظ ، وحذر ، وفطن ، للمبالغ في اليقظة، والحذر ، والفطنة ، والمعنى : أنه ذهب فى عبادة الطاغوت كل مذهب ، وقد ورد على ذلك قول الشاعر :

أبنى لبينى إن أمكم ∴ أمة وإن أباكم لم عبد[9].

فضم الباء للمبالغة[10] وقيل للضرورة .

ثالثاً : أن (العبد) و (العبد) بسكون الباء وضمها لغتان ، كقولهم : سَبْع ، سَبُع[11]، والإسكان فى (فعل) لغة تميم ، والضم لغة الحجاز[12]

رابعاً : أنه من باب جمع الجمع ، أي : عبد جمع على (عباد) و (عباد) جمع على (عبد) كثمار ، وثمر ، ثم استثقلوا ضمتين متواليتين في (عبد) ، فأبدلت الأولى فتحة[13]، وقال العكبري : (ويقرأ بفتح العين وضم الباء وجر الطاغوت ، وعبد هنا اسم مثل يقظ وحدث ، وهو في معنى الجمع ، وما بعده مجرور بإضافة إليه ، وهو منصوب بجعل ، ويقرأ بضم العين والباء ونصب الدال وجر ما بعده ، وهو جمع عبد مثل سقف و سقف ، وعبيد مثل قتيل وقتل ، أو عابد مثل نازل ونزل مثل كتاب كتب ، فيكون جمع جمع مثل ثمار[14]، فقد ظهر أن لقراءة حمزة أكثر من وجه فى العربية ، بالإضافة أنها قراءة متواترة لا وجه للطعن عليها ، كما أن أبا على الفارسى قد وجهها وأيدها وإن لم يرجحها صراحة كما ظهر من خلال نصه .

القراءة الثالثة : الجمع بين الساكنين على غير حده

قال تعالى : ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا ﴾ [1]

قرأ الجمهور بتخفيف الطاء ، وقرأ حمزة وحده : (فما اسطاعوا) بتشديد الطاء مع سكون السين قبلها[2] ، فقراءة الجمهور بتخفيف الطاء ، أي استطاعوا ، ثم حذفت الفاء ، لأنه لما اجتمعت المقاربة بين التاء والطاء وهما من مخرج واحد ، أحبوا التخفيف بالإدغام كما احبوا ذلك في الأمثال، فلما لم يسغ التخفيف بالإدغام لسكون السين قبله ، عدل عنه إلي الحذف[3] .

---

(7) انظر المساعد 476/3 ، والبحر المحيط 309/4 ، وقراءة العمش 324 ، ودفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 199/1

(8) سورة ابراهيم من الآية 34

(9) البيت من الكامل لأوس بن حجر فى ديوانه 21تح د/محمد يوسف نجم وقد ورد فى معانى القرآن للفراء 315/1 ، والمحرر الوجيز 212/2، ولسان العرب (ع ب د) والدر المصون 328/4 ، ودفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 199/1

(10) انظر معانى القرآن وإعرابه للزجاج 152/2 ،153 ، والحجة لأبي على 422/2، والبيان 299/1 ، والدر 4 /328 ، ودفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 199/1

(11) انظر تفسير الرازى 75/6

(12) انظر النحو والصرف بين التتميمين والحجازيين ، د/ الشريف البركاتى 318

(13) انظر : نفسير الرازي 75/6 ، ودفاع السمين الحلبى عن القراءات المتواترة 200/1 .

(14) انظر الإملاء للعكبري 220/1

(1) سورة الكهف آية 97

(2) انظر السبعة لابن مجاهد 401 ، وإتحاف فضلاء البشر 227/2 ، وإعراب القرآن للنحاس 308/2 ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج 255/3، ومعاني القراءات 378 ، والحجة لأبي على 474/3 ، والإملاء للعكبري 109/2 ، وحجة أبي زرعة 435 ، والكشف 2 /80 ، 81 ، والدر 549/7 ، 550 ، وسراج القارئ 283 ، والنشر 316/2 ، وغيث النفع 283 ، والوافي 220

(3) انظر الحجة لأبي علي 475/3

وقد اعترض على قراءة حمزة بعض النحاة ولحنها ومنهم الزجاج حيث قال : (فأما من قرأ فما اسطاعوا – بإدغام السين في الطاء – فلا حن مخطئ ، زعم ذلك النحويون ، الخليل ويونس وسيبويه ، وجميع من قال بقولهم ، وحجتهم في ذلك أن السين ساكنة فإذا أدغمت التاء صارت طاء ساكنة ، ولا يجمع بين ساكنين ، ومن قال : اطرح حركة التاء علي السين فأقول : فما اسطاعوا فخطأ أيضاً ، لأن السين استفعل لم تحرك قط[4] .

وقد ضعف أبو على الفارسي قراءة حمزة فقال : (كلهم قرأ : (فما اسطاعوا) بتخفيف الطاء غير حمزة ، فإنه قرأ : (فما اسطاعوا) يريد : (فما استطاعوا) ثم يدغم التاء في الطاء قال : وهذا غير جائز ، لأنه قد جمع بين السين وهى ساكنة والتاء المدغمة وهى ساكنة) [5] ثم قال عن قراءة حمزة أيضاً : (فأما اسطاعوا أن يظهروه) فإنما هو على إدغام التاء في الطاء ، ولم يلق حركتها على السين فيحرك ما لا يتحرك ، ولكن أدغم مع أن الساكن الذي قبل المدغم ليس حرف مد ، وقد قرأت القراء غير حرف من هذا النحو ..، ومما يؤكد ذلك أن سيبويه أنشد من الرجز :

كأنه بعد كلال الزاجر ∴ ومسحى مر عقاب كاسر[6]

والحذف في (ما اسطاعوا) والإثبات في (ما استطاعوا) كل واحد منهما أحسن من الإدغام علي هذا الوجه[7].

فنري أن أبا علي الفارسي قد وجه قراءة حمزة ولكنه لم يرجحها ورجح قراءة باقي السبعة [8] كما هو واضح من نصه .

وقد دافع السمين الحلبي عن قراءة حمزة ووجهها ونقل نص أبي علي في توجيه قراءة حمزة وذكر الرجز السابق وقال في : (مسحي) يريد (ومسحه) فأدغم الحاء في الهاء ،بعد أن قلب الهاء في الحاء ، وهو عكس قاعدة الإدغام في المتقاربين)[9] وقد حكم علي قراءة حمزة بعدم الجواز أيضاَ ابن مجاهد[10] لنفس العلة التي ذكرها الزجاج ، وقال عنها أيضاً أبو جعفر النحاس:(لا يقدر أحد أن ينطق به ، لأن السين ساكنة ، والطاء المدغمة ساكنة)[11] وجه قراءة حمزة مكي بن أبي طالب ثم قال : (لكن في هذه القراءة بعد وكراهة ، لأنه جمع بين ساكنين ، وليس الأول حرف لين، وهو السين ، وأول المشدد ...)

يوجه قراءة الجماعة ويصرح باختيارها فيقول : (وهو الاختيار ، لأن الجماعة عليه)[1] واستبعدها العكبري[2] لما فيها من جمع بين الساكنين ، وقال عنها القرطبي : (ضعيفة الوجه)[3].

---

[4] معاني القرآن وإعرابه للزجاج 255/3

[5] الحجة لأبي على 474/3

[6] من الرجز ، ولم يعرف قائلهما ، وهما في الكتاب 4 / 450 ، والحجة لأبي علي 477/3 ، والمحتسب 62/1 ، واللسان (ك س ر) ودفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة 211/1.

[7] الحجة لأبي علي 477/3 ، 478

[8] انظر الحجة لأبي علي 474/3 – 478

[9] انظر الدر المصون 549/7، 550 .

[10] انظر السبعة لابن مجاهد 401

[11] إعراب القرآن 308/2

[1] الكشف 80/2 ، 81

[2] انظر الاملاء للعكبري 109/2 ، وفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة 211/1

[3] انظر تفسير القرطبي 63/11

وقد دافع السمين الحلبي عن قراءة حمزة وبين وجهها اللغوي ، كما وضحنا من خلال نص الفارسي السابق ، وسكت عن القول بأنها متواترة ، لوضوح ذلك وكفي بذلك حجة ، لأن القراءة سنة متبعة[4]، ويضاف إلي تواترها وجود وجه لها في العربية ، ورحم الله المحقق ابن الجزري حيث قال في دفاعه عن قراءة حمزة : (فقرأ حمزة بتشديد الطاء ، يريد : (فما استطاعوا ، فأدغم التاء في الطاء ، وجمع بين ساكنين وصلا ، والجمع بينهما في مثل ذلك جائز مسموع ، وقال الحافظ أبو عمرو : (ومما يقوي ذلك ، ويسوغه أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه ، وعن المدغم ارتفاعه واحدة ، صار بمنزلة حرف متحرك ، فكأن الساكن الأول قد ولي متحركاً[5]) ثم يؤكد كلامه بأن ذلك كثير عند القراء ، فيقول : (وقد تقدم مثل ذلك في إدغام أبيّ ، وقراءة أبي جعفر ، وقالون ، والبزي وغيرهم ولا يجوز إنكاره[6].

ووافقه علي ذلك الإمام البنا الدمياطي ، ورد علي الزجاج من إجماع كبار النحويين علي عدم جواز الجمع بين الساكنين علي غير حده ، فقال نقلاً عن العلامة ابن الحاجب : (فليس قولهم بحجة الا عند الإجماع ، ومن القراء جماعة من أكابر النحويين ، فلا يكون إجماع النحويين حجة ، مع مخالفة القراء لهم ثم ولو قدر أن القراء ليس فيهم نحوى فإنهم ناقلون لهذه اللغة ، وهم مشاركون للنحويين في نقل اللغة ، فلا يكون إجماع النحويين حجة دونهم ، وإذا أثبت ذلك كان المصير إلي القراء أولي ، لأنهم ناقلوها عمن ثبت عصمته من الغلط في مثله ، ولأن القراءة ثبتت متواترة ، وما نقله النحويون آحاد ، ثم لو سلم أنه ليس بمتواتر ، فالقراء أعدل وأكثر ، فكان الرجوع إليهم أولي)[7]، وقال في توجيه قراءة حمزة أيضاً : (فحمزة بتشديد الطاء أدغم التاء فيها لاتحاد المخرج وطعن الزجاج وأبي علي فيها من حيث الجمع بين الساكنين مردود بأنها متواترة والجمع بينهما في مثل ذلك سائغ جائز مسموع في مثله ... ، كما في النشر نقلاً عن الداني أن الساكن الثاني لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعه واحدة صار بمنزلة حرف متحرك فكأن الساكن الأول قد ولي متحركاً)[8] وقد صرح بذلك أيضاً الشيخ علي النوري حيث قال : (فالحاصل أن الحق الذي لا شك فيه والتحقيق الذي لا تعويل إلا عليه أن الجمع بين الساكنين جائز ; لورود الأدلة القاطعة به ، فما من قارئ من السبعة وغيرهم إلا وقرأ به في بعض المواضع ...)[9] وقد سبقه إلي هذا العلامة ابن الجزري كما وضحنا من خلال نصه [10].

وبعد، فقد ثبتت قراءة حمزة بالتواتر ، فلا يلتفت إلي من طعن فيها، أو استبعدها أو نسب قارئها إلي اللحن، فقد قرأ معظم القراء كما ذكر الفارسي وابن الجزري وغيرهم بهذا الإدغام ، كما أن القراءة سنة متبعة لا مجال لرأي فيها أو قياس، أو ردها لمجرد الثقل إلي غير ذلك .

---

[4] انظر الدر 549/7 ، 550 ودفاع السمين الحلبي 212/1

[5] النشر في القراءات العشر 316/2 ، ودفاع السمين الحلبي 212/1

[6] النشر في القراءات العشر 316/2 ، ولنظر دفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة 212/1 .

[7] الإتحاف 126/1 ، 127

[8] الإتحاف 2 /227 .

[9] غيث النفع 153 .

[10] انظر النشر 311/2 .

الـخـاتـمـة

الحمد لله أولاً وآخراً والصلاة والسلام علي أشرف المرسلين ، سيدنا ونينا محمد النبي الأمي وعلي آله وصحبه أجمعين .

وبعد

فقد ظهر لي من خلال هذا البحث بعض النتائج أوجزها فيم يلي:

1- القراءات القرآنية المتواترة ، المروية عن القراء السبعة أجمعت الأمة عليها ، وتلقتها بالقبول ، لأنها صحيحة متواترة عن رسول الله - ص – فلا مجال لإنكار بعضها ، أو الطعن فيها ، بناء علي إعمال فكر ، أو إتباع قياس لأن القراءة سنة متبعة ، فهي لا تتبع العربية بل العربية تتبعها .

2- عدالة القراء السبعة عموماً والإمام حمزة خصوصاً وبلوغهم الغاية القصوى في الأمانة والثقة والضبط وإتباعهم الأثر المروي في القراءة بالسند الصحيح عن رسول الله - ص – ودليل ذلك أن منهم من شارك في وضع أسس النحو البصري والكوفي ، ومع ذلك كانوا يتبعون الأثر المروي وإن خالف مذهبهم في النحو لأن القراءة سنة متبعة يحتج بها .

3- يجوز الاحتجاج بالقراءات العشرة ، والأحادية والشاذة(1) إذا لم تخالف قياساً معروفاً بل ولو خالفته يجوز أن يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، لأن القراءات القرآنية مصدر رئيسي من المصادر السماعية ، التي بني النحويون قواعدهم عليها ، ولذلك فلا يلتفت إلي رأي من ينكر القراءات المتواترة ، أو يطعن فيها ، أو يلحن من قرأ بها .

4- لم يكن للإمام حمزة مذهب نحوي ، إلا أنه كان عالماً بالعربية متقناً لأصولها فقراءته في بعض الاحياء تكون هي المختارة من الناحية النحوية إذ استشهد عدد من النحويين بقراءة من الناحية النحوية دعماً لما يذهبون إليه من مسائل نحوية ولذلك تعد قراءته مصدراً مهماً من مصادر الدرس النحوي .

5- اشتملت قراءته علي بعض الظواهر الإعرابية التي تعضد بعض الأصول النحوية منها ، عطف الاسم الظاهر علي الضمير المجرور من غير إعادة الجار ، وكسر ياء الإضافة وغيرها .

6- انفرد الكوفيون بناءً علي قراءته بتجويز مجيء (أنّ) المفتوحة بمعني (إنّ) التي تفيد المجازاة والعطف علي عاملين مختلفين .

7- درس علي يد الإمام حمزة تلاميذ كثيرون صار لعدد منهم مكانه علمية أمثال : سفيان الثوري والكسائي وخلف البراز وغيرهم .

---

(1) انظر المحتسب 32/1 – 34 ، والاقتراح 96 – 100 ، ودفاع السمين الحلبي القراءة المتواترة 250/1 ، 252 .

8- اعتمد بعض النحويين علي قراءته وعدوها القراءة الأولي وما سواها قراءات أخري أمثال الفراء في كتابه معاني القرآن(2)

9- التحقق من أن قراءته لا يعتريها الوهن من ناحية الرواية والسند لأنه قرأ عن طريق ابن مسعود وأبيّ علي ، وقد تلقي قراءته مشافهة وعرضاً من شيوخه ولا سيما الأعمش وعبد الرحمن السلمي وغيرهم فهو القائل : (لم أقرأ إلا بأثر) .

10- كان حمزة فضلاً عن كونه قارئاً ، عالماً بالحديث وقد حدده ابن سعد من الطبقة السادسة من تابعي التابعين ، وهو من الثقات في الحديث وقد خرّج أحاديثه الكتب الستة المعتمدة في الحديث.

11- كان حمزة من علماء الأمة التي جمعوا بين شتي أنواع المعارف والعلوم الإسلامية ، فكان عالماً بعلم الفرائض ومنها علم المواريث ، وقد قال أبو حنيفة لحمزة : (شيئان غلبتنا عليهما لسنا ننازعك فيهما القرآن والفرائض) .

12- عدم اقتصار هذه المزاعم والطعون علي قراءة حمزة بل امتدت إلي غيره من القراء كابن عامر ونافع ثم غيرهم من القراء السبعة ، فلا صحة لهذه المزاعم وذلك من خلال الأدلة العقلية والنقلية التي ذكرها علماء اللغة والقراءات.

13- إذا اختلف النحويون والقراء في بعض المسائل ، كمسألة الجمع بين الساكنين علي غير حده ، في قراءة حمزة وحده (فما اسْطّاعوا) بتشديد الطاء ، كان المصير إلي القراء أعدل ، وأضبط ، والرجوع إليهم أولي ، لأنهم نقلوا ذلك عمن ثبت عصمته - ﷺ – فالقراءة ثابتة بالتواتر ، وما نقله النحويون آحاد ، وقد شارك القراء النحويين في نقل اللغة ،وكثير منهم من النحويين ، بل من رؤسائهم كأبي عمرو بن العلاء البصري والكسائي الكوفي .

14- القواعد النحوية عرضة للخطأ والصواب لأنها قامت علي الاجتهاد البشري أما القراءة المتواترة فهي معصومة من الخطأ لأنها قائمة علي التلقي والرواية ، فعلي علماء اللغة والنحو والصرف أن يعدلوا قواعدهم وفق القراءات القرآنية وأن يكون القرآن الكريم هو المصدر الأول في وضع القواعد اللغوية والنحوية وعليهم أن يهتموا بالنحو القرآني وجعله فرعاً مستقلاً عن النحو العربي .

15- إن أبا علي الفارسي قد وجه قراءات الإمام حمزة وأيدها ودافع عنها في بعض المواضع ،كما في زيادة الياء علي ياء الإضافة في لغة بني يربوع ، وجهها في مواضع أخري ولم يرجحها كما في العطف علي الضمير المجرور دون إعادة الجار .

16- أيد أبو علي قراءة حمزة بحذف حركة الإعراب تخفيفاً ، بإجرائها في الوصل مجري الوقف أو تسكين الحرف ، كما في (إبْل) للتخفيف .

هذا وغيره كثير مما يتسع المجال لذكره ، فقد فتحت قراءة حمزة المجال للدرس النحوي لإقرارها ، وأن حمزة لم يأت بهذه القراءة من نفسه ، بل رواها عن رسول الله - ص - كما أنه لا يقرأ إلا بأثر ، والقياس يتضاءل عند السماع لأن العربية أخذت من النبي محمد - ﷺ – ولا يشك أحد في فصاحته(1) فهو أفصح العرب جميعاً .

---

(2) انظر معاني القرآن للفراء 400/2 ، 412 ، 419 ، ، 2/ 115 ، وقراءة حمزة 268 .

(1) انظر تفسير القرطبي 4/5 ، وقراءة حمزة 251 ، 252 .

- وبـعــد -

فقد بذلت في هذا البحث جهدي ، ولم أدخر وقتاً آملاً النفع به ، فإذا حالف البحث التوفيق والقبول – فبفضل الله – تعالي – وتوفيقه ، وإن كانت الأخرى فهذا مني ومن تقصيري .

(وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين)

- المصادر والمراجع -

القرآن الكريم
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، للزبيدي ، ت د / طارق الجنابي
- ط 1 عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية - بيروت – 1407 هـ - ا987 م .

- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراء السبع ، لأبي شامة الدمشقي ، تح الشيخ إبراهيم عطوة ، ط، مصطفي الحلبي بمصر ، 1978 م .

- أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية – تأليف أ-د/محمد عبد الخالق عظيمة – نشر مكتبة الرشد بالرياض – السعودية ط-1 1405هـ
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، للعلامة شهاب الدين أحمد الدمياطي الشهير بالبناء – وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة – منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ـ ط 3 – 1427 هـ - 2006 م ، وتح أ-د/ شعبان محمد اسماعيل نشر – عالم الكتب – بيروت – ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ط-1 – 1987م .

- أثر القراءات السبع في تطور الفكر اللغوي - تأليف – أ-د / عبد الكريم محمد بكار - دار القلم – دمشق ط-1 – 1990 م .

- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلس ، تح أ-د رجب عثمان محمد ، ومراجعة د/ رمضان عبد التواب ط-1 1418 هـ - 1998 م – نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .

- الأزهية في علم الحروف للهروي – ت عبد المعين الملّوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ط-1 1981 م .

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي – تح أ-د/ عبد العال سالم مكرم – مؤسسة الرسالة ببيروت – ط-1 1985م

- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ، تح أ / عبد المنعم خليل ابراهيم ، دار الكتب العلمية – ببيروت ط-1 2001م .

- الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطى ، تحقيق وتعليق أ – د /حمدي عبد الفتاح مصطفي خليل ط- 3 1407 هـ - 2001 م .

- أمالي ابن الشجري ، تح أ – د / محمود محمد الطناحي / مكتبة الخانجي بالقاهرة ط-1 1992 م .

- الإمام أبي حنيفة النعمان – حياته وعصره وآرائه وفقهه – للإمام محمد أبو زهرة – دار الفكر العربي .

- إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعارب والقراءات في جميع القرآن ، لأبي البقاء العكبري – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط-1 – 1399 هـ - 1979 م .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – الكتبة العصرية – صيدا – بيروت – 1407 هـ .

- أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك لإبن هشام الأنصاري – وبالها مش عدة السالك إلي تحقيق أوضح المسالك ، للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت – لبنان.

- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب – ت د / موسي بناي العليلي – طـ الجمهورية العراقية – وزارة الأوقاف والشئون الدينية – إحياء التراث الإسلامي .

- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلس ، تح أ / عرفات حسّونة وآخرين – دار الفكر ببيروت ، 1992م.

- البسيط لابن أبي الربيع – تحقيق دراسة د/ عياد الثيتي – دار غرب الإسلام طـ1 1407هـ - 1986م .

- البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري – ت د/ طه عبد الحميد طه – مراجعة مصطفي السقا – الهيئة المصرية العامة للكتاب 1400هـ - 1980م .

- تاريخ القراء العشرة – للشيخ عبد الفتاح القاضي – نشر المكتبة الأزهرية للتراث طـ1 1423هـ - 2002م .

- تاريخ القراء العشرة – ورواتهم وتواتر قراءتهم ومنهج كل في القراءة من طريق الشاطبية والدرة للإمامين الشاطبي وابن الجزري – تأليف الشيخ عبد الفتاح القاضي ، الناشر – المكتبة الأزهرية للتراث طـ1 ، 1423هـ - 2002م .

- التبصرة والتذكرة ، لابن إسحاق الضميري ، تح د/ فتحي أحمد مصطفي – نشر – جامعة أم القري بمكة المكرمة طـ 1982 م .

- الترجيحات في كتب ابن هشام النحوية (دراسة تحليلية) رسالة دكتوراه للباحث (مخطوطة) في كلية اللغة العربية بالقاهرة بتاريخ 1421 هـ - 2001 م .

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك – ت د / محمد كامل بركات – طـ دار الكتاب العربي .

- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري – دراسة وتحقيق د / عبد الفتاح بحيري ابراهيم طـ1 1413 هـ - 1992 م – الزهراء للإعلام العربي – مدينة نصر القاهرة – و ط عيسي البابي الحلبي بمصر بدون تاريخ .

- تفسير أبو السعود – دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان – طـ2 1411 هـ - 1990م .

- تفسير الشوكاني المسمى (فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير تح أ / سيد إبراهيم – دار الحديث بالقاهرة طـ1 – 1993م .

- تفسير الطبري – دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان 1403هـ - 1983 م .

- تفسير القرطبي المسمى (الجامع لأحكام القرآن الكريم) – دار إحياء التراث العربي – ببيروت بدون تاريخ ، و طـ أخري – دار الغد العربي 1988 م .

- التفسير الكبير للفخر الرازي – المسمى مفاتيح الغيب – دار الفكر – بيروت – طـ3 – 1405هـ - 1985م .

- توجيه القراءات القرآنية في شرح المفصل المسمى بالإيضاح لابن الحاجب – تأليف د / محمد طه حسانين سلطان – أسيوط 1424هـ - 2009 م – مركز العدوى للكمبيوتر .

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي – ت د / عبد الرحمن علي سليمان – طـ1 مكتبة الكليات الأزهرية 1396 هـ - 1976 م .

- التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو عثمان سعيد الداني – طـ - إستائبول 1930م .

- الجرح والتعديل للإمام ابن حاتم الرازي – ط – حيدر أباد 1953 م \ دار الكتب العلمية – بيروت .

- جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي – تح د / علي حسين البواب – مكتبة التراث – مكة المكرمة طـ1 / 1987 م .

- جمهرة أنساب العرب – لابن حزم الأندلسي ، تح أ / عبد السلام هارون – دار المعارف – القاهرة طـ5 – بدون تاريخ .

- الجني الداني في حروف المعاني المرادي ، ت فخر الدين قباوه – ومحمد نديم فاضل طـ1 – دار الكتب العلمية بيروت 1982م .

- حاشية الجمل علي تفسير الجلالين ، المسماة (الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين الدقائق الخفية ، للشيخ سليمان بن عمر العجيلي الشهير بالجمل – ط عيسي البابي الحلبي بالقاهرة – بدون تاريخ .

- حاشية يس علي التصريح – مطبوعة بهامش التصريح للشيخ خالد الأزهري طـ عيسي البابي الحلبي بمصر – بدون تاريخ .

- الحجة في علل القراءات السبع – تأليف أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي النحوي – تح الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، شارك في تحقيق د / أحمد عيسي المعصراوي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – طـ1 1428هـ - 2007 م .

- حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة ، تح أ / سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط2 1993 م .

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – للعلامة عبد القادر / بن عمر البغدادي ، تح أ / عبد السلام هارون – مكتبة للخانجي بالقاهرة .

- الخصائص لأبي الفتح بن جني ، تح أ / الشيخ محمد علي النجار – نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ط3 ، 1986 م .

- الخلاصة الألفية في النحو والصرف ، لابن مالك ، مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة بدون تاريخ .

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف أ د / محمد عبد الخالق عضيمة ، نشر دار الحديث بالقاهرة – بدون تاريخ .

- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون – للسمين الحلبي ، تح د/ أحمد الخراط – دار القلم بدمشق ط1 1406هـ - 1986 م .

- دفاع السمين الحلبي عن القراءات المتواترة ضد المعترضين من النحاة تأليف – أ – د / حمدي عبد الفتاح خليل ، الجزء الأول مكتبة الآداب – القاهرة 2008م ، والجزء الثاني ط1 1431هـ - 2010م مطبعة الجريسي – القاهرة .

- ديوان امرئ القيس ، تح أ – محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف بمصر 1962 م .

- ديوان أوس بن حجر – تح د / محمد يوسف نجم – دار صادر – بيروت – لبنان 1960م .

- ديوان جرير بن عطية الخطفي ، تح أ / كرم البستاني – دار صادر ،ودار بيروت 1964 م .
- ديوان الفرزدق – همام بن غالب – دار صادر – بيروت – لا ط ، لا ت .

- ديوان النابغة الذبياني ، تح أ / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف بمصر.

- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي – تح زهير الشاويش – بيروت المكتب الاسلامي ، ط3 ، 1404 هـ - 1984 م .

- السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تح أ د / شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر ط3 – بدون تاريخ .

- سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهي في شرح الشاطبية لابن القاصح طـ مصطفي البابي الحلبي بمصر ط3 ، 1954 م .

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن عماد الحنبلي – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .

- شرح ابن عقيل علي ألفية مالك ، تح محمد محي الدين عبد الحميد – دار الفكر – بيروت لبنان – 1405 هـ 1985م ، وشرح ابن عقيل بحاشية الخضري ، وطبعة عيسي البابي الحلبي وشركاه – بدون تاريخ .

- شرح الأشموني علي ألفية ابن مالك ، وبهامشه حاشية الصبان ، ط – دار إحياء الكتب العربية – عيسي البابي الحلبي وشركاه بدون تاريخ .

- شرح ألفية ابن معط ، لابن القواس الموصلي ت د / علي موسي الشوملي – مكتبة الخريجي – الرياض السعودية ط 1405 هـ – 1985 م .

- شرح الألفية للمرادي ، تح أ /د / عبد الرحمن علي سليمان – مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة ط2 – 1979 م .

- شرح ألفية ابن الناظم – تحقيق وضبط – د / عبد الحميد السيد عبد الحميد - دار الجيل بيروت 1419هـ – 1998 م .

- شرح أبيات سيبويه للسيرافى – ت د / عبد الرحمن السيد ، و د / محمد بدوي المختون ط1 – دار هجر بالقاهرة 1990م .

- شرح التسهيل لابن مالك – تح د / عبد الرحمن السيد ، و د / محمد بدوي المختون ط1 – دار هجر بالقاهرة 1990 م .

- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الإشبيلي ، تح د / صاحب أبو جناح – وزارة الأوقاف العراقية بغداد 1400ه – وتحقيق آخر لفواز الشعّار ، وإشراف د/إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان 1419هـ – 1998 م .

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك – تح د / سعود صالح العطيشان ط1 مكتبة العبيكان الرياض 1413هـ .

- شرح كافية ابن الحاجب للرضي – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان 1419هـ - 1998م – و ط أخري تح أ د / يوسف عمر ، نشر جامعة قاريونس – بنغازي ليبيا 1978م .

- شرح كافية ابن الحاجب – لابن القواس الموصلي – ت د / علي الشوملي – طـ - دار الأمل – الأردن – ط1 1412هـ - 2000م .

- شرح الكافية الشافية لابن مالك – تح / علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان طـ - 1420هـ - 2000م .

- شرح المفصل – لابن يعيش – مكتبة المتنبي – بالقاهرة – بدون تاريخ .

- شرح المقرب المسمى التعليقة – للعلامة بهاء الدين بن النحاس – تح د / خيري عبد الراضي عبد اللطيف – مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع ط1 1426هـ - 2005 م .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، تح /محمد فؤاد عبد الباقي ط عالم الكتب – بيروت – بدون تاريخ .

- صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل البخاري – تحقيق د/ مصطفي ديب البغا ط دار ابن كثير اليمامة – بيروت – ط3 – 1407 هـ - 1987م .

- طلائع البشر في توجيه القراءات العشر للشيخ محمد الصادق قمحاوي – مطبعة النصر بالقاهرة ط1 ، 1978م .

- الطبقات الكبري لابن سعد ط – دار صادر – بيروت .

- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني ط / إحياء التراث العربي – بيروت لبنان .

- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني – تح د/ أشرف محمد فؤاد مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي بجدة .

- غاية النهاية في طبقات القراء للإمام ابن الجزرى ح برجستراسر ط – دار الكتب العلمية .

- غيث النفع في القراءات السبع – للصفاقسي – مطبوع بهامش (سراج القارئ) لابن القاصح ط مصطفي الحلبي بمصر ط3 1954م .

- فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري ، لابن حجر العسقلاني بعناية أ – د/محمد فؤاد عبد الباقي ، آخرين – دار المعرفة – بيروت – بدون تاريخ .

- الفهرست لابن النديم – تح / رضا تجدد – طهران 1971م .

- قراءات الإمام حمزة والانتصار لها ، أ.د / سامي عبد الفتاح هلال – نشر – دار الصحابة للتراث بطنطا ط1 – 1428هـ - 2007 م .

- القراءات القرآنية في بلاد الشام – د/ حسين عطوان – ط – دار الجبل بيروت 1982م .

- القراءات واللهجات ، تأليف أ / عبد الوهاب حمودة – مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ط1 – 1948م .

- قراءة الاعمش المسمى (التخرجات النحوية والصرفية لقراءة الأعمش) ، تأليف أ د / سمير أحمد عبد الجواد ، مطبعة الحسين الإسلامية بالقاهرة ط1 1991م .

- قراءة الحسن البصرى المسمى الأثر النحوي والصرفي لقراءة الحسن البصرى – تأليف أ – د / خالد عبد الحميد أبو جندية – دار الطباعة المحمدية ط1 1993م .

- قراءة حمزة بن حبيب الزيات – دراسة نحوية وصرفية – تأليف أ- د / حمودي زين الدين المشهداني – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط1 1427 هـ - 2006م .

- الكامل لأبي العباس المبرد ، تحد د/ محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة بيروت ط2 1993 م .

- الكتاب لسيبويه تح أ / عبد السلام هارون – نشر مكتبة الخانجى بمصر ، دار الرفاعي بالرياض – ط2 – 1982 م ، و ط اخري – دار الجيل – بيروت – بدون تاريخ .

- الكشاف للزمخشري – دار المعرفة – بيروت – بدون تاريخ .

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن ابي طالب القيس ، تح د/ محي الدين رمضان – مطبوعات المجمع اللغوي بدمشق 1974م .

- لسان العرب لابن منظور المصري – دار المعارف بالقاهرة – بدون تاريخ .

- لطائف الإشارات لفنون القراءات ، لشهاب الدين العسقلاني ت الشيخ عامر سيد عثمان ، و د/ عبد الصبور شاهين ط1 – القاهرة 1392هـ - 1972 م .

- ما انفرد به كل القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي – تأليف د/ عبد القادر الهيتي – منشورات جامعة قاريونس ط1 1996 م .

- مجمع البيان في علوم القرآن – تأليف أبي الفضل بن الحسن الطبرسى – دار مكتبة الحياة – بيروت بدون تاريخ .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح بن جني ، تح أ / علي النجدي ناصف وآخرين ، نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة .

- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلس ، تح أ/عبد السلام عبد الشافي – دار الكتب العلمية – بيروت ، ط1 1993 م ، و ط أخري ، المجلس العلمي بناس 1992م .

- مختصر في شواذ القراءات من كتاب البديع لابن خالويه (عني) بنشره براجستراس – مكتبة المتبي بالقاهرة ، و ط مطبعة الرحمانية 1934 م .

- مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي – ت محمد أبو الفضل إبراهيم – مطبعة نهضة مصر القاهرة 1375هـ .

- المساعد علي تسهيل الفوائد لابن عقيل تح د/محمد كامل بركات – نشر جامعة الملك عبد العزيز بجدة – السعودية 1980م

- مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وبالهامش – منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال – المكتب الإسلامي – بدون تاريخ .

- مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي ، تح د/ حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط3 1987م.

- المعارف لابن قتيبة ، تح ثروت عكاشة ، طبع ، دار المعارف بمصر 1984 م .

- معاني القراءات ، لأبي منصور الأزهري ، تح الشيخ أحمد فريد المزيدى – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 1999م .

- معاني القرآن وإعرابه للأخفش ، تحد د/ عبد الأمير الورد ، عالم الكتب – بيروت ط 1 1985م ، و ط أخري تح د / فائز فارس – بيروت – بدون تاريخ ، و ط أخري تح د / هدي قراعة نشر – مكتبة الخانجي ط1 ،1411هـ - 1990 م .

- معاني القرآن وإعرابه لثعلب جمع وتحقيق ودراسة أحمد رجب أبو سالم – تقديم أ – د / أمين سالم – دار أضواء السلف – الرياض – السعودية – ط1 – 2011 م .

- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تح أد / عبد الجليل شلبي ، دار الحديث بالقاهرة 1424هـ - 2004 م .

- معاني القرآن للفراء – تحقيق ومراجعة الجزء الأول الأستاذ محمد علي النجار ط3 ، 1422 هـ - 2002م والجزء الثاني – مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ، والجزء الثالث ، تح د / عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ومراجعة الأستاذ علي النجدي ناصف ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973 م .

- معاني النحو ، للدكتور فاضل صالح السامرائي – الموصل – 1986م .

- معجم الأدباء – إرشاد الأريب إلي معرفة الأديب – لشهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي ، مطبوعات دار المأمون للدكتور / أحمد فريد رفاعي 1936م – 1938 م .

- معجم شواهد العربية ، أ/ عبد السلام هارون نشر مكتبة الخانجي بمصر ط 1972 م .

- معرفة القراء الكبار للذهبي – ت بشار عواد معروف وآخرين ، مؤسسة الرسالة بيوت 1984 م .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب – لابن هشام الأنصاري – ت د /مازن المبارك وسعيد الافغاني ط5، 1979م، و ط أخري – دار الكتب العلمية – بيروت ط1 1428هـ - 1998م قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد ، وأشرف عليه وراجعه د/ إميل بديع يعقوب .

- المقتصد في شرح الإيضاح – لعبد القاهر الجرجاني – ت د / كاظم بحر المرجان – بغداد 1982م .

- المقتضب لأبي العباس المبرد ، تح أ د / محمد عبد الخالق عضيمة – نشر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة 1399هـ .

- الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم – تحقيق د/ عمر حمدان الكبيسي ط1 مكة المكرمة – 1993م .

- ميزان الاعتدال في نقد الرجال – لشمس الدين الذهبي – تح علي محمد البجاوي – دار المعرفة – بيروت – لبنان – 1963م

- النحو والصرف بين التميمين والحجازيين ، تأليف د / الشريف البركاتى – المكتبة الفصلية بمكة المكرمة 1984م .

- نزهة الالباء في طبقات الأدباء – لابن الأنباري – طبع : مكتبة النهضة المصرية 1967م .

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة – تأليف الشيخ محمد الطنطاوي – ط2 – دار المعارف 1995م .

- النشر في القراءات العشر ، لشمس الدين الدمشقي – الشهير بابن الجزرى ، تح الشيخ علي الضباع ، دار الكتب العلمية بيروت ، بدون تاريخ .

- النفحات الإلهية في شرح الشاطبية للشيخ محمد عبد الدايم خميس – ط دار المنار .

- النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج المعروف بالأعلم الشنتمرى ت – زهير عبد المحسن سليمان – منشورات معهد المخطوطات العربية – الكويت 1987م .

- النهاية في غريب الحديث والأثر ، لأبي السادات المبارك بن محمد السيباني ابن الأثير – ت ماهر أحمد الراوي ، ومحمود الضاحي ، مطبعة عيسي البابي الحلبي القاهرة 1963م – 1966م .

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، للسيوطي ، تح أ – د / عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة – بيروت – ط1 1992م .

- الوافي في شرح الشاطبية ، للشيخ عبد الفتاح القاضي ، ط خاصة بالمعاهد الأزهرية 1977م .